الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر -2-

أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

تخصص التاريخ الحديث والمعاصر

"صادرات" الجزائر إلى فرنسا في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر

(1848 م – 1956 م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

من إعداد الطالبة:

حبيش فتيحة

تحت إشراف الأستاذة:

*أ د/ شتوان نظيرة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد الرحمن أولاد سيدي الشيخ	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
نظيرة شتوان	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
كمال حمزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
رابح كنتور	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
محمود علالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	عضوا مناقشا
أحمد بن جابو	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للأساتذة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022 م / 2023 م

الإهـــــداء

إلى روح ابنتي وطير من طيور جنة

الرحمن "فاطمة"

إلى روح أستاذنا ووالدنا الروحي

المرحوم الأستاذ "مولاي عبد القادر"

وإلى روح شهدائنا الأبرار

وإلى كل طالب علم

مخلص مثابر...

شكـــر وتقديـــر

نتوجه إلى المولى جلّ شأنه بالحمد والشكر على ما أولانا من إتمام هذا العمل المتواضع، فبنعمته عزّ وجلّ تتم الصالحات....

عليه توكلنا وإليه أنبنا وعلى الله قصد السبيل.

" فلك الحمد يا الله كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك "

وتبعا **لقول** لقوله عزّ وجلّ في الآية 07 من سورة ابراهيم: ﴿ **لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ** ﴾

ولقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم: « *لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ* ».

وقال أيضا: « مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ ».

أتشرف بتقديم أسمى وأنبل عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة الفاضلة

" شتوان نظيرة " "والتي منحتني من وقتهما الثمين إرشاداً وتوجيهاً، وتقييماً وتقويماً، ووقوفاً على زلل البحث العلمي التاريخي.

– **فجازاها الله خيراً**– في الدنيا والآخرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور **" تلمساني بن يوسف "** على نصائحه القيمة والتي أفادتني كثيرا في بحثي المتواضع – فبارك الله فيه وأدامه الله ذخراً للعلم والعطاء–

وكذلك أشكر جميع أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة والمحترمة على قبولها مناقشة هذا العمل المتواضع – فلكم منّي أخلص التّحايا –

كما لا أنسى عمال المكتبة وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة تشجيعية أو دعوة خير– وهي الأساس –

راجية من المولى -عزّ وجلّ- التوفيق والسداد وأن يجمعنا في الفردوس الأعلى مع النبيين والشهداء والصالحين – بحول الرّحمن -

قائمة المختصرات:

تر = ترجمة .

د. و. م . ج = الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

د.ت = دون تاريخ.

رق = الرقم القياسي للمجموع: (1938 = 100 سنة الأساس).

ش . و . ن . ت = الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .

ص = صادرات .

ف = فرنك.

ق = قنطار.

ه = هكتار.

م . و . ج = المكتبة الوطنية الجزائر .

م . و . ك = المؤسسة الوطنية للكتاب .

م = مجموع .

و = واردات .

الو.م.أ = الولايات المتحدة الامريكية

- **A .S.A. = Annuaire statistique de l'Algérie.**
- A.E.F / M.D = Archive Extérieur de France Mémoires et Documents.
- A.N.P/A E B III = Archives National Parisien des Affaires Etrangères Boites 3.
- B.S.G = Bulletin de la société de géographie.
- B.C.A.F = Bulletin du Comité de l'Afrique Française et du Comité Maroc.

- CEHE = Cambridge Economic History of Europe (07 vols,1942).
- Ch.A= Charles André.
- D.A =Documents algériens, synthèse de l'activité algérienne (1945-1956).
- EHME = Charles Issaur ,Economic History of the Middle East , Chicago , 1966.
- EHT =Idem ,Economic History of Turkey , Chicago 1980.
- P.U.F = Presse Universitaire de France.
- R.AF = Revue Africaine
- R.C =Renseignements coloniaux et Documents, publiée par le Comité de l'Afrique Française et le Comité du Maroc, C.A.F. , Paris.
- S.I.A = Statistique industrielle de l'Algérie 1926.
- T= Tome

مقدمة

مقدمـــة:

لموقع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسطي ؛ فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوربا وافريقيا، وبين المشرق العربي والمغرب العربي، كما تعد ممرّا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برّاً وبحراً وجوّاً.

فمن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفعالة والمؤثرة على الصعيد العالمي؛ فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه: المغاربي؛ حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العرب الكبير ومركزه الاقتصادي والبشري، وهي كذلك الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وافريقيا والمحور العربي الاسلامي وهو محور الانتماء للحضارة العربية الاسلامية، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية وجعلت منها رافدا للتواصل والإثراء مع العالم العربي الاسلامي.

والبعد الثاني هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية، ويتميز بمحورين:

أولهما المتوسطي؛ حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة، والتي امتدت لتغطي أجزاء شاسعة من أراضيها ولا زالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وأحد أهم المحاور الأساسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية.

ويتسع هذا البعد الاستراتيجي في موقع الجزائر، ليشمل أوربا ويتداخل معها، لأن البحر المتوسط تاريخيا كان دائما عامل ربط واتصال حركي اقتصادي وإنساني مع أوربا.

لطالما كانت الجزائر مطمعا استعماريا أوربيا وبصفة خاصة فرنسا التي استطاعت احتلالها واستغلال ثرواتها لاسيما من أجل خدمة اقتصادها، هذا الاقتصاد الذي كان يعتمد على قطاعات اقتصادية مختلفة من زراعة وصناعة وتجارة، وانطلاقا من هذه الفكرة استطاعت فرنسا تسخير هذه الإمكانيات.

مع ملاحظة استعمال مصطلح "**صادرات**" ووضعه في بداية عنوان البحث بين ظفرين أو مزدوجتين على الرغم من أن الجزائر في هذه الفترة كانت مستعمَرة فرنسية، بل وإحدى أهم مستعمَراتها فمصطلح "**صادرات**" هنا يدلّ على كمية النهب الهائلة والاستغلال، والاستنزاف لخيرات الجزائر بدليل أن فرنسا فرّطت في جميع مستعمَراتها ولم تفرّط في هذا البلد.

واقترحت لجنة المناقشة الموقرة بأن يكون العنوان كالآتي:

منتوجات الجزائر الزراعية والصناعية إلى فرنسا في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر(1848 م– 1956م).

الإطــار الزّمــاني للموضوع:

الفترة الزّمنية للموضوع كانت من (1848 م – 1956 م)؛ فعام 1848 يمثل نهاية عهد **مملكة جويلية** (1830 – 1848) وتسمى أيضا **مملكة الفرنسيين** فخلال العشر سنوات هذه شهدت فرنسا ملكية دستورية ليبيرالية تحت حكم لويس فيليب والتي انتهت بثورة 1848 م، وخلال هذه المدة برزت أولى المحاولات الاستعمارية التي حضرت لسياسة الاندماج فحاولوا طمس معالم الشخصية الجزائرية؛ حيث أدى تواجد المستوطنين بالمدن إلى فتح المحلات على الطريقة الفرنسية و انتشار السلع الفرنسية خاصة والأوربية عامة إذ بدأوا يفرضون فرنستهم على المدن الجزائرية فأطلقوا تسميات فرنسية على الساحات و والكنائس والشوارع والملابس وغيرها

هذا من جهة ومن جهة أخرى في عام 1848م أسّس كارل ماركس أسس النظرية الماركسية في الاقتصاد والسياسة والمجتمع؛ والتي قامت على الصراع بين الطبقات الاجتماعية، وهو واضع اللبنات الأولى للنظرية الشيوعية مع رفيقه فريدريك أنجلز، ومن بعدهما بدأ المفكرون الماركسيون في الإضافة والتطوير للنظرية بالاستناد على الأسس التي أرسى دعائمها ماركس في كتابه الذي نشره في عام 1848 م بعنوان "البيان الشيوعي"، كما كانت نظرية الصراع الاجتماعي لكارل ماركس عاملا مهما وراء أحداث كبرى، تسببت في القيام بتغييرات جذرية عبر مختلف بقاع العالم.

بالإضافة إلى أن عام 1848م هو عام الثورات الأوربيـة أو كما يطلق عليه اسم "ربيـع الشعـوب والأمـم" ؛حيث كانت سلسلة من الاضطرابات السياسية في جميع أنحاء القارة الأوربية، وتعتبر من أكثر الموجات الثورية انتشارا في تاريخ أوربا؛ حيث كانت الثورات ذات طابع ديمقراطي في الأساس، بهدف إزالة الهياكل الإقطاعية القديمة وإنشاء دول وطنية مستقلة؛، فالموجة الثورية بدأت بالثورة الفرنسية في فيفري وسرعان ما امتدت إلى بقية أوربا، كما تأثرت أكثر من 50 دولة بتلك الموجة، ولكن لم يكن هناك أي تنسيق أو تعاون بين ثوريّي تلك الدول.

أما سنة 1956 م؛ فهي السنة التي تم اكتشاف المحروقات في الجزائر وبداية استغلالها من طرف الشركات الاستعمارية، وبمعنى أدق حدث هنا تغيير في طبيعة وبنية وكذا التركيبة المورفولوجية للمواد المُصَدَّرة وإضافة عنصر جديد في نوعية الصادرات ألا وهو **المحروقات** . ففي هذه السنة بالذات تم تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 24 فبراير 1956م.

وموضوع "صادرات" الجزائر إلى فرنسا في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر يبرز الدوافع الحقيقية للاحتلال الفرنسي للجزائر، وكذا أطماع فرنسا في الجزائر وخاصة أن الجزائر تتنوع بها التكوينات الجيولوجية بسبب موقعها؛ الأمر الذي أدى إلى تنوع الثروات المعدنية فيها وخاصة في المنطقة الساحلية ومنطقة الشرق الجزائري.

هذا النهب الذي يبدو واضحا بل استنزافا لثروات الجزائر، والدور الكبير الذي لعبته الجزائر في انتعاش اقتصاد فرنسا؛ مما فرض على الإدارة الفرنسية اتباع زراعة تجارية تخدم اقتصاد البلد المستعمِر (زراعة الكروم، الحبوب، التمر ...)

فالاستعمار هو السبب في جلّ المشاكل التي تتخبّط فيها الدول التي كانت مستعمَرَة؛ حيث يتحمّل الاستعمار النصيب الأكبر من المسؤولية في الفقر الذي تعانيه الدول الافريقية، وكذا المشاكل المنجرّة عن انقسام العالم العربي والاسلامي.

والجزائر من بين الدول التي راحت ضحيّة عدوان ظالم أدى إلى احتلالها وتدميرها واستنزاف خيراتها.

دوافع اختيار الموضوع:

انطلاقا من أهمية الموضوع من الناحية التاريخية والاقتصادية والتاريخية يعود اختياري لموضوع البحث للدوافع الآتية:

- لم يستقطب موضوع التجارة الخارجية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي كثيرا اهتمام الباحثين في تاريخ الجزائر المعاصر، لهذا يعتبر هذا الموضوع حقلا خصبا للبحث والتحليل لاسيما أن تركيز جلّ الباحثين والمؤرخين وحتى السياسيين مُنصبّ على الجانب العسكري والسياسي بالدرجة الأولى.

• قلة الدراسات التاريخية الاقتصادية الأكاديمية الخاصة بالجزائر في الفترة المعاصرة، ولاحظت أن الباحثين في تاريخ الجزائر على الخصوص، غالبا ما يركزون على النواحي السياسية و العسكرية، و يبتعدون عن الخوض في مواضيع تمس الحياة الاقتصادية .....

فالحياة الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحياة الاجتماعية و السياسية ومختلف ميادين الحياة الأخرى.

• الرغبة في تسليط الضوء على نوعية الصادرات التي كانت تصدّر إلى فرنسا والأسباب التي أدت بفرنسا إلى اختيار الأنواع التي كانت تصدّرها.

• التشويه الموجود في التاريخ الجزائري بصفة عامة، خصوصا إذا عرفنا أنّ تاريخنا لحد الآن مُدوّن من طرف المؤرخين الفرنسيين الذين عُرفوا بكتاباتهم المزيّفة لتاريخ الجزائر؛ وذلك خدمة لمصالح الاستعمار ودولتهم فقط ولا يهتمون بالقضية الجزائرية ولا بالشعب الجزائري؛ حيث يقول أستاذنا المرحوم سعد الله – رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه – : « ولا نستغرب أن ينتهي لوتورنو إلى القول بأن البحث التاريخي عن الجزائر المسلمة ما يزال بعيدا عن الانتهاء » وأن ينتهي زميله باكون إلى القول بأنه لا توجد دراسة شاملة عن سياسة فرنسا الإسلامية في الجزائر ولا عن التحول الذي أصاب الأهالي بتأثير الاستعمار. والواقع أن المؤرخين الفرنسيين في الجزائر قد درسوا تاريخ الحملة الفرنسية والاحتلال والاستعمار، ولكنهم لم يدرسوا تطور

المجتمع الجزائري ولا سياسة بلادهم نحو الجزائريين وهذا ما ذكره الدكتور المرحوم سعد الله في كتابه منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر صفحة 14.

وتكمن أهمية هذا النوع من المواضيع في معالجته من الناحية التاريخية والتي تجرّنا بدورها إلى الناحية الاقتصادية.

الإشكـاليـــــة:

وفي ظل هذه المعطيات نطرح **الإشكـاليـــــة** الآتية:

- **إلى أي مدى ساهمت " صادرات " الجزائر في إنتعاش اقتصاد فرنسا؟ وماهي انعكاسات ذلك على الجزائر والجزائريين؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

أوّل تساؤل يتبادر إلى ذهني هو:

- ما الدوافع الحقيقية والجوهرية للاحتلال الفرنسي للجزائر؟
- هل كان المشروع الاستعماري الاستيطاني مشروعا أوربيا بالدرجة الأولى أم كان مشروعا فرنسيا ؟ وما انعكاسات ذلك المشروع على الجزائر والجزائريين؟ وكذا انعكاساته على المستوطنين في حدّ أنفسهم ؟
- وماهي أهم منتوجات الجزائر الزراعية والصناعية إلى فرنسا في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر؟

الخطـــة:

لمعالجة هذا الموضوع اتّبعت خطة ممنهجة تتكوّن من مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة مُذيّلة بمجموعة من الملاحق وبيبليوغرافيا وفهرس للمواضيع:

بدأت موضوع الدراسة بمقدمة؛ وهي بمثابة التعريف بالموضوع بصفة عامة وتقديمه، أدخل من خلالها إلى الموضوع وذلك بإعطائه هيكلته وقالبه العلمي، ثم **الفصل التمهيدي** والذي قدّمت فيه صورة شاملة عن الوضع العام للتجارة الخارجية مع التعريف بأهم المصلحات والمفاهيم المتعلقة بالتجارة كونها تعد بمثابة مفاتيح للولوج في الموضوع، وبعد ذلك **الفصل الأول** والذي يتضمّن الحملة الفرنسية على الجزئر والاحتلال؛ باعتباره منعرجا تاريخيا كبيرا قلب موازين القوى كما أبرزنا فيه أطماع فرنسا في الجزائر والتي كانت خلف قناع حادثة المروحة مبرزة الدوافع الحقيقية لاحتلال فرنسا للجزائر. ثم يليه **الفصل الثاني** أين تحدّثت فيه عن نشأة الاقتصاد الأوربي في الجزائر بعد الاحتلال وسياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي ثم انعكاسات السياسة الاستيطانية على الوضع العام لـ "صادرات" الجزائر.

أما **الفصل الثالث** فقد شرحت فيه التنظيم الاقتصادي والمالي الذي اعتمدته فرنسا في الجزائر؛ وذلك بسنّها لمجموعة من القوانين الاقتصادية المنظّمة لحركة التجارة الخارجية عبر شبكة من المواصلات بالإضافة إلى المؤسسات المالية وتأسيسها للشركات الاحتكارية التي لعبت دورا هاما آنذاك، ثم انتقلت إلى **الفصل الرابع** والمعنون

ب " صـــادرات " الجزائـــر إلى فرنســـا؛ أين عدّدت هذه الصادرات بمختلف أنواعها، وكانت فرنسا المستفيد الأول والمستنزِف لخيرات هذا البلد وأخيرا وليس آخرا أنهيت البحث بخاتمة؛ حيث ذكرت أهم نتائج البحث المتوصل إليها.

ذيّلت البحث بمجموعة من **الملاحـق** المتنوعة التي تخدم الموضوع وفي حدود ما هو متوفر مع العلم أن الأرشيف الوطني في المجال الاقتصادي خاصة لازال غير متاح بعد، ثم قمت بجرد لقائمة **البيبليوغرافيا** التي اعتمدت عليها أثناء الدراسة لأختم الدراسة بفهرس للموضوعات.

مناهج البحث:

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدّد المنهج وكذا الأدوات التي تستعمل في البحث. وعليه فإن طبيعة موضوع الدراسة التاريخية فرضت علي استعمال **المنهج التاريخي التحليلي** الذي يعتمد أساسا على جمع الوثائق التاريخية التي عاصرت الفترة أو التي جاءت بعدها بشتى أنواعها ثم الدراسة النقدية لهذه الوثائق.

وإذا عرّفت التحليل بأنه عملية ملازمة للفكر الإنساني، تستهدف إدراك الأشياء بوضوح من خلال عزل عناصرها بعضها عن بعض، ومعرفة خصائص ومميزات هذه العناصر وطبيعة العلاقات التي تقوم بينها، فإن اعتمادي على المنهج التاريخي التحليلي يعود إلى كون موضوع الدراسة يعتمد على دراسة مجموعة من الوثائق

التاريخية كمصادر أساسية للبحث ثم القيام بعملية فكّ الرموز لكي أصل بعد عمليتي التحليل والنقد إلى نتائج علمية وموضوعية.

بالإضافة إلى:

المنهج الوصفي؛ وذلك بسرد الأحداث التاريخية وتحرّي وقائعها.

وكذا المنهج الإحصائي القياسي؛ وقد استعملته أثناء جمع ومقارنة مختلف الإحصائيات.

كما أنوّه أنّني استعملنا برنامج (SPSS) في الملاحق وذلك لغرض ضبط معطيات الجداول بطريقة منهجية ولتكون أكثر وضوحاً وتمثيلاً وبياناً ...

والنظام الإحصائي (SPSS): هو أحد التطبيقات الإحصائية التي تعمل تحت مظلّة ويندوز (Windows) وهو عبارة عن مجموعة من القوائم والأدوات التي يمكن عن طريقها إدخال البيانات التي يحصل عليها الباحث العلمي عن طريق الملاحظات أو الاستبيانات أو المقابلات ... ومن ثمة القيام بتحليلها، كما يعتمد النظام الإحصائي (SPSS) على المعلومات الرقمية، ويتميز البرنامج بقدرته الكبيرة على معالجة البيانات التي يتم مدّه بها، ويمكن استخدامه في جميع مناهج البحث العلمي.

الدراسات السابقة:

نظرا لطبيعة الموضوع الاقتصادية فالمادة العلمية قليلة في هذا المجال، وعلى الرغم من هذا فهناك بعض الدراسات القليلة جدا التي تناولت الموضوع أو أشارت إليه. ومن بين هذه الدراسات نذكر كتاب بن عدّة داهة والذي عنونه ب الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830– 1962م)، الجزء الأول، وكذا أطروحة دكتوراه لمليكة امحمدي بعنوان دور البترول في تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية (1962 م – 1972 م) سنة 2012 م بجامعة الجزائر –2–؛ حيث أنه خلال هذه الفترة كان البترول هو عداد العلاقات الجزائرية الفرنسية. غير أنّ الدكتورة في أطروحتها اقتصرت فقط على البترول دون غيره من المواد والسلع الأخرى، كما نلاحظ أن الفترة التي درستها تخص بعد الاستقلال إلى غاية 1972م وهو بعيد عن الإطار الزماني لموضوعي، وكتاب شارل أندري جوليان (L'histoire de l'Algérie contemporaine) والذي اعتمدنا عليه في التحليل ولكن ما يؤاخذ عليه هو تركيزه على الجانب العسكري بشكل كبير أكثر من الجوانب الأخرى بالرغم من أهميتها، هذا بالإضافة إلى كتاب ل جورج مارسييه بعنوان (Le Costume musulman d'Alger) ، والذي نشر في باريس ويتحدث لنا عن الملابس والطراز وكذا الأحذية ويصفها بالتدقيق وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على توفر الصناعة النسيجية والجلدية في الجزائر في الفترة بين (1830–1930 م).

صعوبات البحث:

كأي طالب علم، يواجه الباحث مجموعة من الصعوبات والعوائق التي تعيق دربه فطريق النجاح غير محفوفة بالورود بل هي مليئة بالأشواك التي يجب على الباحث أن يتخطّاها، ولعلّ من أبرزها:

- موضوع البحث جديد والمادة الأرشيفية غير متاحة مما يصعّب عملية البحث.
- الموضوع متشعّب جدا ما إن تلج في عنصر حتى يجرّك ذلك العنصر إلى عناصر أخرى أكثر تفرّعا.

وبالرغم من المجهودات التي بذلت في هذا البحث والذي دام 13 عاما ووسط الظروف القاهرة التي مررنا بها والتي لايعلمها إلا الله سبحانه وتعالى ، فإني أشعر أن النتائج التي توصّلت إليها ليست نهائية، وأن بعض النقاط والوثائق لم تستغل بعد – وهذا أكيد – وتتطلب مجهودات وصبرا ووقتا للإلمام بكل جوانب الموضوع.

ولهذا فإنّي أترك الباب مفتوحاً للولوج في هذا الموضوع، والغوص في أعماق بحاره للوصول أكثر وأكثر للحقيقة التاريخية، التي يسعى المؤرّخ إلى بلوغها أو الاقتراب منها على الأقلّ.

وأخيراً أرجو أن تكون هذه الدراسة بمثابة اللّبنة في بناء صرح هذا الموضوع، ومساهمةً متواضعةً جدا في إعادة كتابة تاريخنا الوطني المجيد، بوجهة نظر وطنية موضوعية وبطريقة علمية.

ألا ما أجمل شعباً يحتفل بماضيه ويحفل بآثاره وتراثه ومأثوراته، ويحتفي بالحاضر في سبيل بناء مستقبل زاهر وزاخر بأزهى وأفخر ما تباهي به الشعوب لتحيا حياة سعيدة في سلام و أمان و لتحيا الجزائر.

الفصل التمهيدي

فصل تمهيدي: الوضع العام للتجارة الخارجية

1/ المبحث الأول: المصطلحات والمفاهيم حول التجارة.

2/ المبحث الثاني: الوضع العام للتجارة الخارجية قبل الاحتلال.

3/ المبحث الثالث: معاهدات الامتيازات.

فصل تمهيدي: الوضع العام للتجارة الخارجية

1/ المبحث الأول: المصطلحات والمفاهيم حول التجارة.

المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة

تعد التجارة حركة اقتصادية هامة، لا يمكن لأي دولة في العالم أن تستغني عنها مهما كانت قوتها الاقتصادية.

والتجارة هي أحد أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل، ومنافعها بالنسبة للأمم والأفراد محصورة في كونها توفر لهم مالا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلة، كما أنها تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والثقافية والاجتماعية بفضل ما تتطلبه من احتكاكات مستمرة.

هذا بالإضافة إلى كونها عنصرا بارزا من عناصر الثروة التي تعتمد عليها سائر الشعوب لترقى إلى مصاف الدول العظمى.

التعريف اللغوي للتجارة:

مشتقة من الفعل تجر – تجرا، وتجارة بمعنى مارس البيع والشراء، ويقال: تجر في كذا، وتاجر فلان فلانا: اتجر معه، والتاجر: هو الشخص الذي يمارس الأعمال التجارية على وجه الاحتراف بشرط أن تكون له أهلية الاشتغال بالتجارة، والتاجرة : مؤنث التاجر ويقال سلعة تاجرة أي رائجة.

والتجارة: هي ما يتجر فيه، وتقليب المال لغرض الربح، أما المتجر فهو مكان التجارة ويقال بلد متجر: تكثر فيه التجارة وتروج، والمتجرة يقال: أرض متجرة: يتجر فيها وإليها. [1]

([1]) المعجم الوسيط ، ط:05 "منقحة"، مكتبة الشروق الدولية، مصر 2011م ، ص: 84.

التعريف الاصطلاحي للتجارة:

نقصد بالتجارة مجموعة من العمليات التجارية التي تشمل على بيع وشراء مختلف السلع والخدمات، وتعرف التجارة أيضا بأنها تبادل مجموعة من الأشياء من خلال صفقة تجارية تعتمد على بيع أو شراء منتجات أو مواد معينة.[1]

من التعريفات الأخرى للتجارة أنها العملية أو الفعل الذي يرتبط ببيع أو تبديل أو شراء السلع سواء عن طريق الجملة أو التجزئة. كما أن التجارة تعبير يستخدم لوصف مجموعة من النشاطات الترويجية؛ من أجل تحفيز بيع السلع وشرائها.[2]

أما كلمة تجارة في حد ذاتها، فتشتمل على معان عديدة ومتعددة:

فهناك التجارة المبنية على العلاقات الدولية؛ وتقوم بها عادة المؤسسات الكبرى المنتشرة في سائر أنحاء العالم مثل: الشركة الهندية، والشركة الملكية الافريقية، وهناك التجارة المحلية التي تقوم بها في الغالب الهيآت الوطنية ذات النشاط المحدود.[3]

ويذكر بعضهم أنها صناعة تجعل المنتوجات في متناول المستهلكين، ونحن إذا كنا لا نوافق على أنها صناعة لأنها لا تقوم بالتحويل وإنما بالتبديل فقط، فإننا لا ننكر تقسيمها إلى داخلية يقوم بها أبناء البلد الواحد فيما بينهم، وتشتمل على المصنوعات والمنتوجات المحلية وعلى ما يستورده من البلدان الأجنبية، وخارجية؛ يقوم بها الأفراد أو الحكومات أو الهيآت الممثلة لها لسد حاجات الشعوب المختلفة.[4]

([1]) الموسوعة العربية العالمية، ط: 02، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية 1999 م، ص: 98.

([2]) (Business Dictionary, Retrieved 7-3-2017. Edited "trade", Oxford ,P65.

([3]) حسين عبد الحميد أحم رشوان، الاقتصاد والمجتمع، مصر 2002 م، ص: 25.

([4]) سماعيل محمد هاشم و براهيم صبحي علي، مدخل إلى مباديء الاقتصاد الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر 1997 من ص: 36 .

وبما أن موضوع بحثنا يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة الخارجية، والتي يمكن اختصار تعريفها على أنها عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي[1] فسنركّز عليها؛ حيث أن التجارة الخارجية ثلاثة أنواع:

أحدها – وهو الشائع – يعتمد على البيع والشراء؛ أي على التصدير والتوريد، ويكون هذا النوع من اختصاص البلدان المنتجة، وثانيها – وهو نادر – يعتمد على الحمولة؛ ومعنى ذلك أن الهيئة فيه تشتري أو تصنع سفنا ومراكب تكتريها للتجار يحملون عليها بضائعهم وتقوم بهذا النوع الثاني البلدان الفقيرة التي ليس لها ما تصدره ولكنها تملك الأساطيل كهولندا مثلا، وتقوم به كذلك كثير من القبائل المختصة في معرفة الطرق والتي تملك القوافل التي تضعها تحت تصرف التجار. وثالثها هو القرصنة أو السيطرة على البحار، وفرض الضرائب على الأساطيل، وكذلك الأتاوات[2] على القوافل، وتقوم بهذا النوع الثالث بعض القبائل القوية المشرفة على الطرقات وكذلك البلدان التي لها قوة بحرية ممتازة، مدفوعة إلى ذلك بعوامل مختلفة، كرد الفعل بالنسبة للجزائر على التصرفات العدوانية التي يقوم بها التجار الأوربيون لإبعاد الجزائريين، أو كمواصلة الحروب الصليبية بالنسبة لمالطة التي كانت تستهدف جميع المراكب الإسلامية.[3]

أما ازدهار هذه التجارة فيخضع إلى عوامل أساسية أهمها خمسة:

1/ رأس المال: ونقصد به جميع وسائل الإنتاج أو المبادلات والمبالغ الجاهزة التي يضعها المالك تحت تصرف العمال لتحقيق فائض يستثمره في ميادين

([1]) جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، عمان الأردن 2003 م ، ص: 190 .

([2]) نوع من الضرائب .

([3]) رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، ط: 01، الجزائر 2011 م، ص: 66 .

مختلفة من ميادين الحياة الاقتصادية؛ فعندما يكون رأس المال ضخما، تكون الأرباح جمة وتزداد الاستثمارات.[1]

2/ الحرية: وهي إمكانية توريد أو تصدير مواد مختلفة من بلد لآخر، ولا يمكن اعتبارها حقا من حقوق أرباب التجارة، وإنما هي مجرد تنازل قابل للإلغاء في أي وقت، ولكن المصالح المتبادلة هي التي تدفع الأمم إلى فتح موانيها للملاحة التجارية.

3/ التنظيم الجمركي: ويضم مجموعة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصدرة والمستوردة، ويعتبر عائقا بالنسبة لتطور النشاط التجاري.

غير أن الاقتصاديين تحايلوا في تطبيقه ليجعلوا منه أداة تخدم الاقتصاد الوطني في بلدانهم، فأعفوا الصادرات ليشجعوا الإنتاج القومي، كما أعفوا الواردات التي يعاد تصديرها لتدعيم التجارة الخارجية، ولكنهم فرضوا رسوما باهظة على الواردات التي لا تستهلك، وخاصة إذا كانت من الكماليات، وذلك لتزويد خزائن الدولة ولتشجيع عمليات الاستثمار.[2]

4/ الأساطيل البحرية: وهي مجموعة المراكب التي تستعملها الشركات والتجار الخواص لحمل بضائعهم من مكان لآخر. ووجود الأساطيل التجارية يتطلب قوة بحرية هائلة تحميها من هجومات القراصنة، أو دفع غرامات وضرائب لهؤلاء الأخيرين مقابل عدم تعرضهم لها، وتضاف إلى الأساطيل القوافل التي تملكها القبائل المشرفة على الطرقات – والتي أشرنا إليها أعلاه – .[3]

([1]) سحر عبد الستار إمام، محاكم التجارة في القانون الفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة 2012 م، ص: 87 .

([2]) رفيقة حروش، المرجع السابق، ص: 87.

([3]) نادية فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، ط: 03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008 م، ص: 65 .

5/ الأسواق الأجنبية: وهي عادة البلدان الضعيفة المتخلفة، فتباع فيها المنتوجات والمصنوعات وتؤخذ منها المواد الأولية، وقد كانت جميع الدول العظمى تعمل جاهدة على اكتساب مثل هذه الأسواق، مما أدى إلى حروب التوسع الاستعماري.

ولقد كانت التجارة الخارجية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من أهم مصادر الثروة في البلدان الأوربية وخاصة في فرنسا وانكلترا اللتين بذلتا جهدا كبيرا لتطوير النشاط التجاري، وإنعاش الثورة الاقتصادية في حين أن عمليات التصدير والتوريد كانت تفقر البلدان المستغلة في القارتين السمراء والصفراء. [1]

وإذا كان عهد الثورة الفرنسية والإمبراطورية الأولى هو عهد التطاحن الأوربي والتقاتل الأخوي، فإن سنوات العودة تعتبر بحق فترة التفاوض والمؤتمرات. وكذلك ظهرت التكتلات التجارية والمسلحة ضد جميع البلدان غير المسيحية بالدرجة الأولى، وغير الأوربية بالدرجة الثانية.

2/ المبحث الثاني: الوضع العام للتجارة الخارجية قبل الاحتلال.

خلال الفترة الحديثة لم تكن تشغل الموانئ في الجزائر أكثر من خمسة ملايين من الفرنكات سنويا؛ وهذا راجع إلى عمليات الجهاد البحري أو القرصنة كما يسميها الأوربيون. وإذا أردنا أن نستعير من القاموس المعاصر عبارة تساعدنا على وصف مالية الجزائر خاصة لما ترددنا في القول بأنها كانت قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر في صحة جيدة.[2]

(1) نفسه، ص: 51.

([2]) محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط: 02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1985 م، ص: 130.

وأهم مصادر الثروة كانت تتمثل فيما يطلق عليه المؤرخون الغربيون مصطلح القرصنة وما نسميه نحن بالجهاد البحري.

فلقد كانت الجزائر في جميع أوقات السنة تعد مجموعات من المراكب تمخر عباب البحر الأبيض المتوسط وترجع دوما محمّلة بالغنائم على مختلف أنواعها، والدراسات حول هذا الموضوع متوفرة بجميع اللغات، تصف المراكب وإعدادها للخروج.

ولئن كنا لا نستطيع أن نعالج هذا الموضوع بالبحث الدقيق، نظرا لاتجاه الدراسة فإنه لا يفوتنا أن نذكر أن كنوز الجزائر الحديثة مشهورة في كامل أنحاء العالم، ويقال عنها أنها كانت مدفونة في آبار عديدة بحي القصبة. ويذكر السيد تيدنه وهو من كبار ضباط المخابرات الفرنسية، كلفه نابليون بإعداد تقرير حول إمكانية احتلال الإيالة، فقدمه له بتاريخ 19 أوت سنة 1802 م، يذكر بأن « كنوز الجزائر تكفي لتغطية مصاريف الحرب التي تعرضت لها أوربا طيلة عشر سنوات ».[1]

وشاع في مستهل القرن التاسع عشر أن تراكم هذه الكنوز ناتج عما كانت تدفعه الدول الأوربية من أتاوات سنوية وعن المدخولات الوطنية المتعددة المصادر.

هذا وتتكون مدخولات الايالة من عناصر كثيرة أهمها:

- الدنوش وما يتبعه من رسوم، وتقدر سنويا بحوالي 700.000 بياستر فضي، أي حوالي نصف مليون دولار اسباني.
- الرسوم المفروضة على قادة دار السلطان ومشايخ العرب، ويذكر السيد فانتور دوباردي أنها بلغت خمسين ألف بياستر سنة 1788 م.
- عائدات أملاك الدولة بما في ذلك فدية الأسرى والعبيد.
- عائدات العمليات التجارية التي يقوم بها وكلاء الايالة داخل البلاد وخارجها

(1) نفسه، ص: 131.

- الجزية المفروضة على اليهود المقيمين بالعاصمة، أما في غيرها فإن الباي هو الذي يتقاضاها، وحسب السيد اسكار أن هذه الجزية تقدر بمبلغ 1000 باتاك أسبوعيا، أي حوالي مائتي بياستر قوى.
- الأتاوات التي تدفعها جميع المؤسسات التجارية الأجنبية وتقدر في مستهل القرن التاسع عشر بحوالي ثمانين ألف بياستر قوى.
- الرسوم الجمركية؛ وقدرها على الواردات 5 % إذا كان أصحابها من الأهالي أو المسيحيين و 12 % إذا كانوا من اليهود.[1]

وتجدر بنا الإشارة إلى أن الصادرات لا تفرض عليها الإيالة سوى 02 %، وذلك لتشجيع الإنتاج وتنشيط التجارة.

وفيما يتعلق بالنقود، كانت الجزائر تستعمل بالإضافة إلى بعض العملات الأجنبية مثل الدولار الاسباني والبياستر التونسي، والكورى السوداني، والبياستر القوى، عملة خاصة تصكها في مصانعها، وأشهرها السلطاني والريال والبياستر القسنطيني.[2]

ويمكننا أن نستخلص من هذا التحديد المعرفي لعلم الاقتصاد، أن التنظيم الاقتصادي المعبر عنه من خلال السياسة الاقتصادية، يعني قبل كل شيء اتخاذ حلول واختيارات أكثر فعالية وبأقل تكلفة ممكنة.

ونستطيع أن نوضح ذلك أكثر من خلال تحديد هذه الاختيارات والسبل بحسب وجود واقع معين يعكس طبيعة المشكلة الاقتصادية في مجتمع معين، وفي فترة زمنية معينة.

([1]) للمزيد: انظر الملحق رقم 11.

([2]) انظر الملحق رقم: 14؛ وهو جدول يمثل لوحة شاملة للعملات الوطنية وما يقابلها من العملات الأجنبية.

وهو الأمر الذي يوضح أن التنمية الاقتصادية تعني أساسا الطرق والتقنيات التنظيمية المناسبة لإدارة وتسيير الموارد، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بإشباع الحاجات المختلفة المتزايدة في المجتمع.[1]

وهذا ما انعكس فيما بعد على توجيه التعليم؛ بحيث بدأ الأفراد والحكومات ينظرون إلى التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص على أنه استثمار (له تكلفة وعائد) وبالتالي أصبح الطلب عليه اقتصاديا.

3 / المبحث الثالث: معاهدات الامتيازات

تعتبر قضية معاهدات الامتيازات[2] التي وُقّعت بين فرنسا والدولة العثمانية أمام الجزائر خيارا عسيرا، خاصة أثناء تلك الأوضاع المتوترة والمضطربة والتي بقيت فيها هجمة الصليبيين الاسبان تهدد بلاد المغرب؛ إما باتخاذ موقف مستقل تفرضه عليها المصلحة الخاصة ويقينها بنوعية المشاكل والمصاعب التي تحوم بمختلف علاقاتها في الميدان مع دول أوربا في هذا الجزء من العالم، وإما الهزيمة والاستسلام والانصياع لسياسة الدولة العثمانية وتطبيقها معتبرة نفسها مُجبرة على التطبيق الحرفي لكل ما سنّه السلاطين مع الفرنسيين أو مع غير الفرنسيين.

إذا كان هذا الخيار لم يظهر بشكل بارز في عصر البايلربايات باعتبارهم الموجهين الأساسيين للسياسة العثمانية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط

([1]) محمد أكلي فراجي، قراءة سوسيولوجية لتاريخ التجربة الاقتصادية في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر، العدد 10 / 2009، صص: 236 – 237.

([2]) الامتيازات هي تسهيلات ورخص وضمانات تقدمها الدول الضعيفة للدول المتقدمة تحت شعار صداقة وتعاون سرعان ما تتحول الى حقوق وواجبات غالبا ما تنتهي بالسيطرة العسكرية.

وهو التوجيه الخاضع بالدرجة الأولى إلى اعتبار حماية بلاد المغرب والحفاظ على فائدتها ومصالحها، فإن هذه القضية ستتفاقم وتتحول إلى قضية صعبة وخاصة بعد حذف هذا المنصب وتحويل دول المغرب إلى باشوات.[1]

فيما يخص قضية الامتيازات وموضوع نفيذها على أرض الجزائر فقد ظهرت منذ الوهلة الأولى أنها قضية عويصة الحلول. واتضح أن الاتفاق عليها أمر مستحيل وبالأخص حينما كبرت واتسعت، وتطورت في عصر السلطان مراد الثالث سنة 1581 م والسلطان أحمد الأول سنة 1604 م على حساب المصالح الاستراتيجية للجزائر وللدولة العثمانية كذلك.

ففي سنة 1578 م تحصل الفرنسيون على امتياز صيد المرجان في خليج شتورة، وهذا الحق غير جديد في العلاقات والروابط بين لجزائر وأوربا؛ إذ نجد أن أمير بجاية والسلطان الحفصي أبو عبد الله قد أعطيا للجنويين امتياز صيد المرجان على السواحل الغربية التونسية والسواحل الشرقية الجزائرية وهذا ابتداء من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد. وأنّ مرسيليا قد تحصلت على هذا الامتياز من طرف مشايخ عنابة بمقابل عائدات يسلّمونها وكان ذلك في سنة 1478 م، بل الجديد هو الأوضاع المميزة التي أضحت تتمتع بها فرنسا داخل الدولة العثمانية نفسها بالإضافة إلى مختلف الحقوق والمزايا التي منحت لرعاياها في الامبراطورية السالفة الذكر.[2]

([1]) من المفيد دراسة تأثير إلغاء منصب البايلرباي اعتمادا على الوثائق العثمانية، على توجيه السياسة العثمانية المتوسطية، وتبيان فيما إذا كان لذلك تأثير في تحول اهتمام هذه السياسة من المتوسط إلى الشرق وآسيا أو كان إلغاء هذا المنصب جاء بعد ذلك تجسيدا لهذا التحول.

([2]) جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010 م، ص: 53

فلنلق نظرة خاطفة على هذه الامتيازات التي أعطيت للفرنسيين حتى عام 1604 م، سوف تمنح لنا صورة واضحة على الوضع المتميز:

أعطت الدولة العثمانية امتياز احتكار تجارة أوربا على أرضها لفرنسا ورعاياها، بالإضافة إلى فتح أراضي الامبراطورية للأوربيين جميعا بغض النظر إن كانوا أعداء أو أصدقاء ولكن بشرط وهو أن يقبلوا رعاية القنصل الفرنسي لهم أثناء تردّدهم على الموانيء وهم تحت العلم الفرنسي.

إن هذا الامتياز الممنوح والحساس ليس له مثيل له من جهة الدولة العثمانية؛ بمعنى لا يوجد هنالك نص ينص على مبدأ المعاملة بالمثل، كما أنه لم تتخذ أي إجراءات لغرض منع أولئك التجار الرعايا " دار الحرب " والذين يتردذدون على موانيء بلاد المسلمين قراصنة بمجرد أن يغادروها ضد التجار المسلمين وضد التجارة ككل. كما استفاد الرعايا الفرنسيون من الإعفاء لأية ضرائب أو رسوم تفرض على البضائع والسلع المصدَّرة أو المستوردة على حد سواء ماعدا الرسوم الجمركية التقليدية والمحددة بنسبة 5 % على الصادرات وأما الواردات فحددت نسبة 10 % من قيمة البضائع المستوردة .

وباستثناء هذه الرسوم الجمركية فهم غير ملزمين بدفع رسوم جمركية أخرى ماعدا مبلغ ثلاثمائة أسبر.[1] على الرسم المسمى باسم رسم السلام لك، وهذا مهما كان المبلغ المستحق. هذا زيادة على إعفاء التراجمة والقناصل من ضريبة دفع الخراج، وكذا إعفائهم من العائدات المعروفة بمسمى التكاليف العرفية.

كما يقوم الرعايا العثمانيون الذين يمارسون التجارة مع رعايا دار الحرب تحت اعلم الفرنسي إلى القنصل الفرنسي الرسم المسمى بمسمى الحقوق القنصلية.

([1]) (Aspre) أو الدرهم هو عملة فضية صغيرة كانت كثيرة التداول في القرن السادس عشر؛ حيث 280 أسبر تساوي جنيه تورنوا تقريبا أو فرنك. 232 أسبر تساوي 01 بطاك جزائرية خلال القرن السابع عشر. وهي بصفة عامة عملة خاضعة لحالة السوق في ارتفاع وهبوط.

ولا يسمح للقاضي العثماني الفصل في أية خلاف حصل بين فرنسي ومسلم إلا بحضور مترجم القنصلية الفرنسية أو السفارة وحق الأولوية للسفير الفرنسي بالقسطنطينية دون سواه من السفراء، كما يحق وللقناصل الفرنسيين دون سواهم من القناصل مهما كان مكان إقامتهم، وحرية التنقل للتجار الفرنسيين بين المدن الساحلية منها والداخلية في أراضي الامبراطورية العثمانية، بعد دفع الرسوم الجمركية التقليدية مرة واحدة.[1]

وما يمكن قوله فيما يخص هذه الامتيازات والتسهيلات التي منحت لهدف توطيد السلم والتعايش بين الشعوب، ومختلف العوامل الإنسانية والسياسية فإن انعكاساتها على الشعوب الإسلامية كانت وخيمة؛ إذ حولتها إلى فريسة يسيرة لجوارح كسرة تعض جسدها وتنهشه عبر الأزمنة والعصور لتصبح في الأخير وبتظافر أسباب أخرى إلى دمار.

وفيما يخص معاهدة امتياز استغلال الباستيون؛ فقد أعطيت تسهيلات واسعة للفرنسيين نذكر على سبيل المثال : احتكار التجار لبعض السلع والبضائع مثل الجلود والشمع، ومنع أي أحد وتحت أي عنوان كان من المتاجرة في نفس هذه السلع في المنطقة الواقعة ما بين القل حتى القالة. وأعطي لمدير الباستيون حرية شاسعة في أن يختار معاونيه للقيام بصيد المرجان والقيام بأعمال تجارية أخرى دون مراعاة للجنسية أيا كانت.

وقد توعدت الجزائر بأن تعامل مستخدمي الباستيون مثلما تعامل الفرنسيين، ومنحت له رخصة بتشييد البيوت والمخازن لإسكان موظفيه وعماله ولغرض تخزين

([1]) محمد أبو يحي، الثقافة الاسلامية: الثقافة الاسلامية وتحديات العصر، ط: 02، الأردن 2001 م، ص: 316.

البضائع والسلع وكذا المرجان المصطاد طبعا، كما سمحت بتشييد مبان لهدف صد غارات سفن وبواخر الدول الأعداء الاسبانية أو سواها.

وأيضا لهدف حماية البواخر والسفن الجزائرية؛ حيث التجأت إليها بدافع اضطراب الأحول الجوية أو بغرض ملاحقة الأعداء وهو تخطيط محكم يما يخص الجزائر، ومعنى ذلك يعني السماح بتشييد تحصينات عسكرية في المنطقة، وستتدارك السلطات الجزائرية هذا الخطأ مستقبلا.[1]

ونذكر من المسائل التي أثارت الانتباه في الديبلوماسية الجزائرية أو في التجارة الخارجية في هذا العهد، هي وضوح رؤيتها وتصورها منذ البداية فيما يخص التمييز بين مصلحة الدولة وبين أمور الخواص وعلى رأسهم فئة التجار وبين الأمور العامة؛ إذ نرى الدول الأوربية تنتقي قناصلها فتنتقيهم تجارا ، فمن وجهة نظرها أن هذا الانتقاء يشكل بؤرا لعدم الاستقرار والتوتر فيما يخص العلاقات السلمية بين البلدان وهذا يرجع لتشابك وتداخل المصالح الشخصية لأولئك التجار مع مصالح الدولة، ولذا فهي لم تفهم بعد سلوك البلدان الأوربية ولم تقتنع بمواقفهم إزاء هذه القضية.

في بداية القرن السابع عشر نجد أن السلطات الجزائرية ومن خلال مجموعة من مراسلاتها تبين موقفها في هذا الشأن؛ إذ اعتبرت أن مصالح الدولة لابد أن توكل إلى أناس ليس لهم علاقة بالتجارة، ولابد أن يكونوا منسلخين من جميع الحوافز الذاتية أثناء فترة عملهم كأعوان دولة وكموظفين.

([1]) جمال قنان، المرجع السابق، ص: 84.

ومن الواضح أن هذا الموقف كان عاما وليس خاصا، بمعنى كان عاما في كل الدول الاسلامية آنذاك؛ حيث من الملاحظ أن بعض أغلب وسطاء الدولة العثمانية كانوا يأتون إلى الجزائر من أجل تطوير العلاقات الدولية التي كانت بينها وبين الدول الأخرى وبالأخص تلك التي مع فرنسا؛ إذ كانوا يتقاسمون مع السلطات الجزائرية الرأي نفسه فيما يتعلق بالموضوع السابق.

ومن الملاحظ أيضا أن هذه الديبلوماسية لم تتقبل بعد فكرة تشابك وتداخل المصالح الذاتية مع المصالح العامة. لذا نجدها تحفز في الزمان نفسه فكرة سيطرة اعتبارات الدولة على عمل الخواص.[1]

وقد عدّت الديبلوماسية الجزائرية هذا المبدأ حجر الزاوية؛ حيث نصّت عليه الاتفاقيات والمعاهدات المنعقدة مع فرنسا إذ أنهم لا يقبلون الخلط بين شؤون الدولة والأنشطة التجارية، كما اتسعت دائرة تفسير مضمون هذا المبدأ كثيرا، واتجه إلى أبعد ما ينص عليه القانون الدولي العام المعاصر؛ إذ أنه يسمح لرعايا الحرب من الدول الأجنبية التي تكون في حالة حرب مع الجزائر وكذا يسمح للتجار ممارسة أنشطتهم التجارية في أريحية كاملة دون أي خطر يهدّدها، وكانت حكومات الرعايا الأجانب في معظم الأحيان هم من يطلبون من رعاياهم مغادرة أرض الجزائر.

وإذا جئنا للنظرية الاسلامية الخاصة بالعلاقات الدولية في إطار العلاقات الخارجية بين الدول وكذا لغرض تحقيق التنسيق والتعاون في بينها وتحقيق المصالح المشتركة فإن التجارة تعتبر إحدى الوسائل التي تستخدمها الدولة الاسلامية لغرض تنظيم علاقاتها وسياستها مع الجماعات الدول، فهذا التبادل الاقتصادي التجاري

([1]) إياد علي الهاشمي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط: 01، دار الفكر عمان، الأردن 2013 م، ص: 90.

يقوم بتشجيع العلاقات السلمية والتعاون على البرّ فتعمّ الاستفادة والمنفعة سواء على بلاد المسلمين خاصة وعلى العالم عامة.

ونجد عكس هذا لتقاليد القرون الوسطى أين منعت الفرنجة تبادل التجارة مع البلاد الاسلامية. كما نجد أن المذهب الاسلامي يرتكز على مجموعة من الركائز من بينها مايلي:

1-يستند المذهب الاقتصادي الإسلامي إلى قواعد ثابتة وأصول تنظم نشاط البشر، وهذه القواعد والأصول لم ترك لاجتهاد المجتهدين، فهي ثوابت مستمدة من الشريعة الموحى بها فهي ليست محل اجتهاد.

2-يقوم المذهب الاقتصادي الإسلامي على فروع، وهذه قابلة للتغيير ضمانا لصلاحية الاقتصاد الإسلامي لمعالجة حال الأمة في كل زمان ومكان. وهذا الفرع محل خصب لاجتهاد المجتهدين.[1]

إن الانسان مستخلف في الأرض لقوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً** ﴾ [2]

3-إن الاستخلاف في الارض عام في بني البشر، فلا يختص بفريق دون فريق آخر، ولا عقيدة معينة دون عقيدة أخرى، فالناس كلهم عباد الله وتسخير الأرض وسائر الكون ملك لهم جميعا كذلك دون تخصيص.

4-إن على الإنسان أن يحقق الانتفاع ما أوجد الله في الأرض من خيرات وثروات؛ حيث قال المولى عزوجل: ﴿ **قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ**

([1]) عماد الدين خليل وموفق سالم نوري، مدخل إلى الثقافة الاسلامية، دار بن الأثير للطباعة والنشر، العراق 2004، ص: 267.

([2]) الآية: 20 من سورة البقرة .

مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [1]

5- إن النشاط الاقتصادي عملا وإنتاجا واستثمارا واستهلاكا ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة ضرورية لإدراك غاية مرسومة من الخالق جل شأنه، ألا وهي ابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى وإسعاد الفرد والجماعة، وقال تعالى: ﴿ **وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ** ﴾ [2]

6- إن اكتساب الأموال لا يمنح صاحبها امتيازا خاصا من قبل المجتمع، بل على النقيض فإن زوال المال لا ينقص من شأنه صاحبه لأن المسلمين سواسية في الحقوق والواجبات أمام الشرع.

7- يتحمل كل إنسان نتيجة عمله ونشاطه، ومسؤوليته عنه مسؤولية دنيوية أمام غيره من الناس ومسؤولية أخروية أمام المولى عز وجل.[3]

8- اكتساب المال لا يمكن إلا أن يكون بالطرق المشروعة[4]

9-النشاط الاقتصادي يقوم على التوازن الفعال بين المادة والروح والعقل؛ بحيث يضمن هذا التوازن تحقيق الخلافة التي كلف بها الانسان على وجه الأرض .

10- أنّ ما يملكه المسلم يتعلق به أكثر من حق شرعي، منها حق الزكاة المفروضة والصدقة النافلة وأعمال البر والخيرات وإنماء المال وعدم اكتنازه.

([1]) الآية 32 من سورة الأعراف.

([2]) الآية 77 من سورة القصص.

([3]) اياد على الهاشمي، المرجع السابق، ص: 295.

([4]) خليل ونوري، المرجع السابق، ص: 268.

11- تعد مزاولة النشاط الاقتصادي عبادة بالمفهوم العام بأن ينوي المرء إرادة الخير للناس والنفع لهم والقيام بحوائجهم والعمل على المشاركة في بناء أمة اسلامية قوية من موقعه في العمل .

12- على المسلم أن لا يشقّ على نفسه عند مزاولة النشاط الاقتصادي، ولا يكلّف نفسه فوق طاقتها لقوله تبارك وتعالى: ﴿ **لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا** ﴾ [1]. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿ **إن لبدنك عليك حق** ﴾ فلا يرهق المرء نفسه إلى الحد الذي يمنعه من القيام بواجباته الأخرى كالعبادة أو أداء حقوق أهله والتزاماته اتجاههم مثلا.[2]

(1) الآية 268 من سورة البقرة.

(2) خليل ونوري، المرجع السابق، ص: 268.

الفصل الأول

الفصل الأول: الحملة الفرنسية على الجزائر والاحتلال.

المبحث الأول: أطماع فرنسا في الجزائر .

المبحث الثاني: الحملة الفرنسية على الجزائر .

المبحث الثالث: الحصار التجاري للأمير عبد القادر ومعاهدة ديميشال

المبحث الأول: أطماع فرنسا في الجزائر .

إن المحلل التاريخي لمختلف فترات الاحتلال الفرنسي في الجزائر تتضح له حقيقة هي أنه كان سلسلة من الأحداث المتواصلة والمجددة للحروب الصليبية فكان هدفه الرئيسي هو إفقار البلاد والعباد ونشر الجهل ثم تنصير الشعب الجزائري أو إدماجهم في العنصر الفرنسي.[1]

في سنة 1814 وجه السير سدني سميث (Sir Sidni Smith) لأوربا نداء مفاده :« لتنظيم حصار حول الجزائر حتى يوضع حد لقرصنة الدول المغربية » [2]

وقد كان نابليون الأول قد فكر في احتلال الجزائر سابقا والقضاء على الولايات المغربية؛ حيث أصدر أمرا بإرسال العقيد بوتان (Boutin) في المدة مابين 24 ماي حتى 17 جويلية 1808م إلى الجزائر كجاسوس على الجزائر والقيام بدراسة مراكز الدفاع الجزائرية إلا أن الامبراطور نابليون الذي شغلته مشاكل أوربا قد انصرف عن تحقيق مشروعه ، ثم نجد

([1]) المهدي البوعبدلي، الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الروحي، مجلة الأصالة، العدد 08، 1972 م، ص: 305

([2]) عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (الجزائر، تونس، ليبيا)، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، تونس 1985م، ص: 57 .

فيما بعد أن انضمام شمال افريقيا تحت لواء فرنسا وسلطتها كان أحد بنود المعاهدة السرية التي أبرمها نابليون الأول مع قيصر روسيا [1]

وبحلول 1816 م وجه اللورد الانكليزي اكسموث ضربة موجعة للبحرية الجزائرية ومنذ هذا التاريخ بدأت البحرية الجزائرية تضعف بالرغم من مقاومة الجزائريين وصمودهم أمام ضربات العدو وقذائفه، وفي هذا الصدد يقول اللورد اسكموث : « لم أر في حياتي أعداء يحاربون بإيمان وثبات بأس كهؤلاء » [2]

وهكذا توالى هوان البحرية الجزائرية إلى أن حدثت فاجعة نافرين سنة 1827 م أين تحطمت معظم قطع البحرية الجزائرية ، وهذا التاريخ يمثل بداية عصر جديد عاشته الجزائر وذاقت فيه الويلات واشتد الصراع بين الجزائر وفرنسا وانتهى باحتلال الجزائر يوم 05 جويلية 1830 م .

هذا وقد جاء في تقرير الجنرال بيجو عام 1842 م كان قد بعثه إلى السلطات الفرنسية قائلا فيه: « ... ستطلب الجزائر ولمدة طويلة المنتوجات الصناعية من فرنسا بينما تستطيع الجزائر تزويد فرنسا بكميات هائلة من المواد الأولية اللازمة للصناعة ». [3]

كما أتى في تصريح (GERARD) وهو وزير الحربية في حكومة لويس فليب بعد أن احتلت فرنسا الجزائر ما متضمنه: «...إنّ هذا القرار (وهو الاحتفاظ بالجزائر) يرتكز على أسباب جد هامة وجد مرتبطة بصيانة الأمن العام في فرنسا

(1) عبد الجليل التميمي، المرجع السابق ، ص: 58 .

2( ) La Revue Africaine, T23, p 463.

3(Marcel Egretaud (M) , Réalité de la nation algérienne , Paris 1961 , p53.

وحتى أوربا، وانفتاح منطلق واسع للفائض من سكاننا ولتصريف بضائعنا وتبادلها ببضائع أخرى أجنبية عن أرضنا وعن مناخنا ... »[1]

وبولوج الفرنسيين إلى أرض الجزائر انصدموا حينما وجدوا أن مناخ شمال الجزائر يشبه إلى حد كبير مناخ بلدهم فرنسا، وهذا يستلزم أن أنواع المنتوجات الفلاحية المتوفرة في شمال الجزائر هي نفسها الأنواع المنتجة في أراضيهم بفرنسا، [2] ولهذا قرّرت الدخول أكثر إلى الأراضي الجزائرية الجنوبية لهدف الحصول على منتوجات المناطق الحارة والهند والأنتيل.

وبالفعل كانت الطبقة الأرستقراطية تنظر إلى احتلال الجزائر بعين الطمع والجشع وأن بابا للرزق قد فتح لها، باعتبارها سوقا ضخما لتسويق بضائعها وموردا للمواد الأولية، ومرتعا للأيدي العاملة الرخيصة التي تحتاجها فرنسا في أعمالها، وزيادة على ذلك توطين فائض السكان سواء الأوربيين أو الفرنسيين في أرض الجزائر، والذين ستُوكل لهم مهمة تطوير الزراعة ومختلف أنواع المحاصيل الزراعية وبالأخص أنها قريبة من الأراضي الفرنسية هناك وهذا لإحياء واسترجاع أيام الفترة القديمة من أيام الرومان والبيزنطيين أين كانت الجزائر مطمورة ومستودع أوربا عامة.

وقد صرحت الجريدة الباريسية بقولها: « ... ونظرا لكل هذه الاعتبارات من جودة وخصوبة الأراضي وقرب المسافة بينها وبين فرنسا، والسهولة الملموسة في الأسفار البحرية، وخاصة استخدام البواخر التجارية في مدخل البحر الأبيض المتوسط ...يمكن أن يقال بأن الجزائر لا بديل لها ولا تماثلها منطقة أخرى في العالم

---

[1] (Ibid, p51

(2) للمزيد انظر الملحق رقم 16.

بالنسبة لفرنسا، ولا ريب أن أول من سيقطف ثمار هذه الأعمال وينال فوائدها هم الفرنسيون الذين يستوطنون في الجزائر ويستعمرون أراضيها ...»[1]

كما أكدت هذه الجريدة الباريسية على الموقع الحيوي والاستراتيجي للجزائر[2] وعلى على قربها منها مما ييسر عملة التنقل إليها دون أية مشقة وهذا إذا ما قارنها بأمريكا فصرحت بالآتي: «أما الذهاب إلى الأراضي المكتشفة الجديدة بأمريكا، فلكونه يتحقق عن طريق البحر المحيط لا يخلو إطلاقا من المخاطر والمصائب، وبالفعل لقد هلك الكثير من المهاجرين منذ زمن بعيد في هذا الطريق المخيف وبناء على هذا الأساس ...ولكون الجزائر أكثر نفعا من أراضي تلك البقاع البعيدة فإن فرنسا لا يمكن أن تتخلى عنها وتتركها لما يترتب وينتج من أضرار هامة لا تتفق مع مصلحة المملكة الفرنسية العظيمة ».

وهكذا استولى المستدمر الفرنسي على أراضي الجزائريين بسرعة؛ حيث نجده قد سيطر من سنة 1871 م إلى سنة 1889 م حوالي مليون هكتار، بينما من سنة 1830 م إلى سنة 1870 قد تملكوا على 481.000 هكتار. وأيضا تطورت عملية الاستيطان الأوربي من 119.000 مستوطنا خلال عام 1871 م إلى 200 ألف مستوطنا عام 1903م.[3]()

ومعنى ذلك أنه كلّما بقي المستدمر الفرنسي في الجزائر مدة أطول كلما زاد توسعه وسيطرته ونفوذه، وبالتالي ازدادت فوائده بحيث نجد في آخر عهده قد وصل عدد المستوطنين الأوربيين بالجزائر ما يقارب المليون نسمة، أما الأراضي فقد

([1]) فكري طونا، النظرة الفرنسية إلى الأراضي الجزائرية، من حيث جودتها وقيمتها الاستراتيجية، مجلة التاريخ، العدد 18، الجزائر 1985 م، صص: 202 – 203.

([2]) للمزيد انظر الملحق رقم 01.

([3]) Charles Robert Ageron , Histoire de l'Algérie contemporaine (1830 – 1973), Que sais – je ?P45.

استحوذوا على حوالي خمسة ملايين من الهكتارات من جملة سبعة ملايين وكلها صالحة للزراعة.

بالإضافة إلى أن الاستيلاء على الجزائر وإحكام القبضة عليها ستؤول بالضرورة إلى فتح ميادين شاسعة وإيجاد طرق جديدة لتنشيط التجارة الفرنسية وبالأخص في الصحراء الواسعة؛ حيث أبرمت في هذا الميدان معاهدة غدامس بين الفرنسيين وزعيم التوارق الشيخ ايخنو خن؛ أين سارعت فرنسا إلى كسب رؤساء هذه القبايل الصحراوية باستدعائهم إلى مقاطعة الجزائر وإلى باريس، تكوين معهم صداقات لذلك قبل رؤساء التوارق إبرام معاهدة في 26 نوفمبر 1862 م بغدامس مع البعثة الفرنسية التي انتقلت إلى هناك.[1]

وقد أسفرت هذه الاتفاقيات على مجموعة من النتائج لعل من أهمها توسيع عمليات التبادل التجاري بين الصحراء الافريقية والجنوب الجزائري و فرنسا ، وفتح ميادين شاسعة لاستثمار واستغلال هذه المناطق البكر والحصول على المنتوجات التي تحتاجها فرنسا، كون أن فرنسا في مستهل دخولها إلى الجزائر كانت تحسب أن الجزائر ستنتج وتوفر لهم منتوجات المناطق الحارة مثلما حدث للمستعمرات الفرنسية في البحر الكاريبي. [2]

([1]) انظر معاهدة غدامس، وأهم بنودها في قسم الملاحق، الملحق رقم: 32

([2]) صلاح العقاد، محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، معهد الدراسات العربية العالمية، مصر 1959 م، صص: 15 – 16.

وفيما يخص الثروة المعدنية، وبعد البعثات الاستكشافية الصحراوية،[1]، وبعد إجراء الأبحاث الجيولوجية تبين أن الصحراء غنية بكميات هائلة من المعادن وخاصة منطقة توات التي تحتوي على معادن كثيرة ومتنوعة، وهذا ما تتطلبه الصناعة الفرنسية؛ ذلك أن منطقة قورارة تحتوي على أنواع جدّ هامة من الفحم الحجري وقد تعرّف عليها واكتشفها الأستاذ فلامون (FLAMAND)، كما أشار الباحث رولان (G . ROLLOND) إلى أن المنطقة الشرقية من هضبة تادميت وحوض واد ارارة تحتوي على مركبات كيميائية من الكبريت؛ والذي يستخدمه الأهالي في تصنيع مادة البارود وكذا يستخدم في تطبيب ومعالجة جلود الجمال المريضة.[2]

وفيما يخص الذهب فتزخر به المنطقة منذ العصور العتيقة بتداولها في تجارتها بمسحوق الذهب القادم من السودان.

كما اكتشف فيما بعد أن منطقة توات تحتوي على كميات هائلة من معدن الحديد المكتشف بفضل عمليات الكشوفات الجغرافية ومن بين هؤلاء المكتشفين نجد مثلا سولبيه الذي تنقّل في هضبة تادميت، وتعرّف على حجارة حمراء تتكوّن من معدن الحديد في حمادة تسمى حمادة الشعاب [3]

أما فورو(F . FOUREAU) فقد شاهد عند اجتيازه لمنطقة توات الكثير من الأحجار الحمراء وهي من أصل الحديد. لهذا فالمنطقة تزخر بكم معتبر من الحديد ولكنه غير مستغلّ – للأسف الشديد –.

ومن الممكن أن تحتوي الحمادات في المناطق الجنوبية الغربية في الجزائر وفي بعض المناطق من هضبة تادميت على أوكسيد المنغنيز، وبالنسبة للأنتيمو فهو

([1]) للمزيد انظر ملحق رقم 19

([2]) للمزيد انظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص: 28.

([3]) Paul Soleillet, L'Afrique Occidentale, Algérie, Mzab, Tildikelt, Paris 1877, p: 250.

متوفر بكثرة ومنذ العصور القديمة وهو ما يعرف لدى الجزائريين ب "الكحل"، كما توقعوا أيضا توفر معادن أخرى بالصحراء كالنحاس والرصاص والزنك.

وهكذا يتضح لنا أن السلطات الفرنسية قد أدركت منذ ترسيخ احتلالها للجزائر أن الجنوب بصفة عامة يعدّ حجر الزاوية لاستعمارها، نظرا لما يتمتع به من موقع استراتيجي هام يجعلها تتحكم في الجزائر، [1] وتُنهي مختلف المقاومات الشعبية ويساعدها على الاستيلاء حتى على المغرب الأقصى وغرب افريقيا، وربط هذه المستعمرات بعضها ببعض فضلا عن كونه يزخر بخيرات زراعية ومعدنية من شأنها أن تخدم الاقتصاد الفرنسي مستقبلا. لذلك كرست كل جهودها لضم هذه المنطقة وجعلها جزءا لا يتجزأ من الأرض الفرنسية.

لهذا فإن اهتمام الأوربيين بالصحراء بصفة عامة قديم جدا – وما يهمنا في هذا المقام هو اهتمام الفرنسيين دون سواهم؛ حيث يعتبر رونيه كاييه[2] من أوائل المغامرين الفرنسيين الذين توغلوا إلى أعماق الصحراء، حيث انطلق فقي رحلته من السينغال إلى مدينة تمبوكتو، وبعدها رجع عبر توات وتافيلالت إلى فاس والرباط فطنجة.

وبهذا يكون رونييه كاييه قد أعطى لفرنسا معلومات جغرافية قيمة عن هذه المناطق التي زارها، والتي استعانت بها فيما بعد في عمليات الاحتلال الفرنسي للجنوب الجزائري والتوسع في الصحراء الافريقية.[3]

([1]) ابراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881 – 19132)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 1987 م، ص: 94.

([2]) انظر الملحق رقم: 22.

([3]) للمزيد انظر الملحق رقم 20

وحتى بريطانيا استعانت برحلة رونيه كاييه ،وبعثت فيها نفسا جديدا لمواصلة كشوفاتها الجغرافية التي كانت قد بدأتها في الصحراء والتي تفصل شمال افريقيا عن نهر النيجر؛ حيث أرسلت عام 1836 م الرحالة جون دافيدسون من الساحل الأطلنطي بالمغرب الأقصى قاصدا مدينة تمبوكتو، لكنه قتل في تندوف قبل أن يصل إلى مبتغاه.[1]

وبعد ذلك أرسلت بريطانيا أحد الرحالة والمكتشفين المغامرين الألمان وهو هنري بارث(HENRI BARTH)، والذي درس في جامعة برلين وتجول على حافتي حوض البحر الأبيض المتوسط على الأقدام، مما أكسبه خبرة في المشي كما تمكن من تعلم اللغة العربية. لذلك تواصلت معه الجمعية الانكليزية من أجل تنظيم رحلة تجارية لها في السودان والصحراء وخاصة تجارة العبيد.

وقد رافق بارث في رحلته جيمس رشادسون(JAMES RICHARDSON)، وأوفروانغ (OVERWEG) وغادروا طرابلس يوم 24 مارس 1850 من أجل الوصول إلى نهر النيجر، فوصلوا إلى بورنو في جانفي1851 م، وهناك افترقوا، فتوجه بارث إلى بحيرة تشاد فوصلها بعد فترة ثم انحدر إلى جنوب البحيرة عند يولا (YOLAA)، ومنها قام بالدوران حول البحيرة وذلك في دائرة يقدر شعاعها في بعض الأماكن ب 300 كلم. [2]

وقبل دخول فصل الشتاء اتجه بارث نحو الغرب فوصل إلى كاسينا في بداية السنة الموالية، ثم دخل بعد ذلك إلى مدينة كوكوتو، ومنها واصل طريقه غربا حتى

([1]) زاهر رياض، شمال افريقيا في العصر الحديث، مكتبة الأنكلو المصرية القاهرة، مصر 1967 م، ص: 113م.

([2]) للمزيد انظر أبو عبد الله محمد ، الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الأول، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر2002م

وصل إلى نهر النيجر فعبره، ثم اتجه شمالا إلى أن دخل مدينة تمبوكتو في شهر سبتمبر سنة 1853 م، ومكث بها مدة ثمانية أشهر تقريبا، ثم غادرها راجعا إلى طرابلس عن طريق مغاير باتجاه الشمال إلى أن وصل مدينة ساي، ثم أخذ الطريق الذي سلكه في الذهاب إلى كوكا ومنها إلى طرابلس التي وصلها يوم 28 أوت 1855 م، ليعود بعدها إلى لندن يوم 06 سبتمبر 1855 م.[1]

وفي النهاية تمكن بارث أن يعطي للإنسانية جمعاء معارف مفصلة وفي غاية الأهمية عن التشاد والصحراء؛ حيث نجح في التأكد من الكثير من المعلومات الجيولوجية والجغرافية وحتى التاريخية للسكان والأرض. كما ساهم في ربط العلاقات التجارية بين أوربا وهذا الجزء من العالم. لذلك يعتبر بارث بحق من أهم المستكشفين العلميين للقارة السمراء بصفة عامة.

وتجدر الإشارة إلى المقال الذي حرّره بارث في نشرة الجمعية الجغرافية في باريس وكان ذلك في جانفي من عام 1865 م؛ حيث شجع فيه فرنسا على التوسع أكثر وأكثر في الصحراء الافريقية وأن تستولي على هذه المناطق مع احترام عقائدهم وبالأخص احترام تعاليم الدين الاسلامي السمحة وأن تنتقي روادها لهذه المهمة، وأن تحمل السيف والبندقية في يد والكتاب والقلم في يد أخرى، وبذلك يمكن لها أن تتحصل على نتائج مرضية في هذا الميدان.[2]

ذلك أن الفرنسيين قد أولوا اهتماما كبيرا بالصحراء للتعرف عليها وخاصة لمعرفة الطرق الصحراوية ومسالك القوافل إلى السودان.

([1]) ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص: 55.

) [2](Henri Baryh , Idées sur les expéditions scientifiques en Afrique , Extrait du bulletin de la société de géographie , Paris 1872 , pp 10 – 19 .

وقد قدمت الجمعية الجغرافية بباريس في عام1855 م مبلغا بست آلاف فرنك (6000 ف) كمكافأة للذي يقوم برحلة من الجزائر إلى السينغال أو بالاتجاه المعاكس، بشرط أن يمر بمدينة **تمبوكتو** ويأتي بمعلومات دقيقة وجديدة حول القوافل التي تعبرها، وذلك من حيث اتجاهاتها وأهميتها ومواعيد سفرها، وهذا كله للاستحواذ على النشاط التجاري الواسع المزدهر بالصحراء، وتسهيل عمليات تنقل قواتها الغازية للصحراء.[1]

وقد كثّفت فرنسا من كشوفاتها الجغرافية لاكتشاف الصحراء خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر للميلاد؛ حيث قام دوكولومب(DE COLOOMBE) القائد الأعلى لدائرة البيض برحلة استكشافية إلى قصور الجنوب الغربي الجزائري.

فبعدما أخذ دوكولومب الإذن من الجنرال دوريو (DURRIEU) قائد شعبة معسكر في ديسمبر 1856 م، بدأ في تنظيم رحلته فاتصل بالخليفة سيدي حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ، وبعض رجال الشعانبة ليستدل على الطريق الأسهل ليعبره إلى الجنوب، ثم هيأ فرقته من قناصة الدائرة الدائرة، ثم سافر في مستهل شهر جانفي1857 م إلى اكتشاف قصور قوراره وتوات و تيديكالت إلى وصفها بكونها عبارة على جزر مخضرة وسط محيط من النار، واستغرقت هذه الرحلة خمسة وعشرين يوما.

وبعد هذه الرحلة، وقع الاختيار على الشاب هنري دوفيريه

(HENRI DUVEYRIER) ذلك أنه رغم نجاح بعثة بوضربة إلى غات فإن الوالي العام للجزائر لم يطمئن لنتائج هذه البعثة لكون بوضربة عربي مسلم مثل سكان المنطقة، وهو يريد أن بعرف رد فعل السكان حين استقبالهم لفرنسي. لذلك

) [1](Edouard Blanc , Les routes de l' Afrique septentrinal au Saudan , B.S.G.de Paris , Tome 11 , 1890 , PP 177 – 183.

رشح لهذه المهمة الشاب دوفيريه ليمهد تسرب النفوذ الفرنسي للجنوب وخاصة توات[1] .

بتاريخ الثامن ماي 1859 للميلاد انطلق دوفيريه في رحلته من سكيكدة، واتجه مباشرة إلى سكيكدة عبر قسنطينة وباتنة ثم غادر بسكرة يوم 13 جوان إلى أن وصل إلى منطقة ميزاب بعد خمسة أيام من السير ويوم 21 جوان دخل إلى غرداية، ومنها اتجه إلى متليلي في أمل أن يلتقي ببعض التوارق ليساعدوه أثناء زيارة أرضهم.[2]

وفي 28 أوت غادر دوفيريه متليلي ليصل يوم الفاتح من سبتمبر إلى المنيعة التي لم ترحب به، رغم أنه يحمل رسالة توصية من قائد أولاد سيدي الشيخ سيدي حمزة. فاحتجزه السكان وقالوا: « هذا الكلب المسيحي يريد حتفه »[3]

وقضى ليلته بساحة المدينة، ثم طلب منه مغادرة المنيعة قبل طلوع الفجر، فغادرها عن طريق آخر نحو الغرب، وبذلك تعرف على الطريق الشرقي والغربي من المنيعة إلى متليلي.

عاد دوفيريه إلى غرداية ومنها إلى الأغواط ليتوجه إلى اكتشاف توات والتوارق، ولكن عدم شعوره بالراحة لهذا الطريق جعله يتوجه إلى الصحراء الشرقية. فغادر الأغواط في نوفمبر 1859 م قاصدا القرارة ثم توقرت ثم اتجه إلى بسكرة ومنها إلى قسنطينة بهدف أخذ قسط من الراحة.[4]

(1) P . Vuillot , Exploration des Sahara , Paris 1895 , PP 59 – 60 .

(2) انظر الملحق رقم: 21.

(3) Ibid ,p 61 .

(4) للمزيد انظر: أبو عبيد عبد الله البكري ، المسالك والممالك، تحقيق جمال طلبة

ثم عاود رحلته إلى بسكرة في أوائل فبراير 1860 م، فاتجه بعد ذلك إلى وادي سوف، ومنه إلى الجريد في الجنوب التونسي. بعدما طلب الضمانات والتوصية لتأمين طريقه بتونس من ممثل فرنسا بتونس فرديناند دوليسبس

(FERDINAAND DE LESSEPS)، واتجه إلى قابس عن طريق شط الجريد وقبيلي ونغزاوة ودوز ثم عاد عن طريق الشمال إلى قفصة ثم توزر وفي يوم 03 أفريل قرّر العودة إلى بسكرة عن طريق شبيكة وتامغزا، اتجه بعدها غربا إلى بسكرة عبر نقرين وواحات عين الناقة وسيدي عقبة ودخل بسكرة يوم 10 أفريل 1860 للميلاد.[1]

كما أوكل الوالي العام للجزائر إلى المغامر دوفيرييه بعد تلك الرحلة مهمة إيجاد روابط تجارية بين التوارق وفرنسا لهذا لغرض بعثه هذه المرة إلى التوارق؛، وأرسل إليه كل الدعم والمدد لمساعدته في رحلته؛ حيث غادر بسكرة في جوان 1860 م متوجها إلى مدينة الوادي ومنها إلى غدامس بمعاونة الشيخ عثمان وبعض التوارق.

وصل دوفيرييه مدينة غدامس يوم 11 أوت 1860 م ومكث بها مدة طويلة في انتظار وصول توصية قنصل فرنسا بطرابلس، وفي الأيام الأولى من شهر ديسمبر 1860 م غادر غدامس إلى غات مع الشيخ عثمان وزعيم التوارق ايخنو خن اللذان عملا على حمايته طيلة الرحلة من هجوم السكان، ومن غات تجول في منطقة قزان ثم صعد إلى طرابلس ومنها إلى الجزائر ليستعد لرحلة أخرى أكبر وأهم، ولكن مرضه الشديد وفقدان ذاكرته منعه من تحقيق ذلك. ورغم ذلك فقد قدم معلومات هامة

(1) للمزيد انظر الملحق رقم: 17.

حول هذه المناطق في كتابه توارق الشمال . كما مهد الأرضية المناسبة لإنجاز معاهدة غدامس بين التوارق وفرنسا [1]

وخلال الفترة نفسها في عام 1830 للميلاد حاول الملازم بوران (BURIN) والرائد كولونيو (COLONIEU) التابعان لدائرة البيض اكتشاف قورارة وتوات، ولكنهما فشلا في ذلك. فانضما إلى القافلة السنوية التي تنطلق من دائرتي سعيدة والبيض من أجل جلب التمور مقابل بيع الحبوب والأغنام. وتجتمع كل عناصر هذه القافلة بالأبيض سيدي الشيخ وتضم حوالي عشرة آلاف جمل وأكثر من ثلاثة آلاف رجل وامرأة وحوالي 16 ألف من الأغنام.[2]

في أواخر شهر نوفمبر 1860 م تحركت القافلة نحو الجنوب برفقة الفرقة الفرنسية تحت قيادة كولونيو، لذلك كانت أبواب القصور الجنوبية تغلق في وجهها حتى يبتعد كولونيو ورفيقه عن أسوار القصر، وحين الدخول إلى تيميمون المركز الرئيسي لاقليم قورارة فإن جماعة القصبة لم تفتح أبوابها للقافلة إلا إذا ابتعد الضابطان الفرنسيان إلى مسافة مشي يومين على الأقل. حينئذ غادرا تيميمون إلى تاورسيت ثم تيمي وتوات، وقد كان لهما نفس الاستقبال أينما حلا، لذلك قررا أن لا يذهبا أبعد من ذلك وصعد ا إلى الشمال.

وفيما بين (1862 – 1867 م) قام الرحالة جرهارد رولف **(GERHARD ROLES)** برحلات عديدة لاستكشاف الصحراء.[3]

لقد انضم رولف إلى فرقة اللفيف الأجنبي الفرنسي التي كانت تعمل في الجزائر، وتعلم حينذاك اللغة العربية، وبعدها اتجه أولا إلى المغرب الأقصى وتجول

([1]) حول هذا المصطلح انظر الموسوعة العربية العالمية، ط: 02 ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

([2]) قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، ط: 02، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1985 م، ص: 98 .

([3]) Henri Blet , Histoire de la colonisation française , France 1947 , P 123.

في الجزء الجنوبي منه فاتجه نحو السوس ثم إلى وادي درعا ومنه إلى تافيلالت ثم فيقيق فوهران.

أما الرحلة الثانية؛ فقد انطلق رولف من طنجة إلى وادزير عبر الأطلس ومن ثم إلى وادي الساورة، فايغلي وبني عباس ثم واحات توات وتيديكالت، وعين صالح ثم غدامس ومنها إلى طرابلس

أما الرحلة الموالية؛ فقد انطلق من طرابلس ثم عبر عرق مرزق متوجها إلى التشاد ثم إلى بورنو ومنها إلى لاغوس.[1]

وبذلك يكون رولف أول رحالة أوربي يعبر افريقيا الغربية من ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى ساحل غانا جنوبا.

وهكذا نستنتج مما سبق ذكره أن أطماع فرنسا في الجزائر شملت كل القطر الجزائري سواء شماله أو جنوبه أو شرقه أو حتى غربه وهي أطماع اقتصادية بالدرجة الأولى.

(1) للمزيد انظر الملحق رقم: 20.

المبحث الثاني: الحملة الفرنسية على الجزائر .

لعلّنا نستشهد بنص الرسالة التي قدّمها داي الجزائر ردّا على رسالة الشكر التي وجّهها وزير الشؤون الخارجية الفرنسية، حينما كانت فرنسا محاصرة أوربيّا جرّاء تأسيس الجمهورية الفرنسية الأولى بشكل رسمي سنة 1792م؛ حيث وقفت الجزائر إلى جانب فرنسا وأمدّتها بالمواد الغذائية المختلفة ولعلّ الحبوب أساسها.[1]

وقد جعل الموقع الاستراتيجي للجزائر من التجارة نشاطا حيويا للجزائر، [2] برا وبحرا؛ حيث شكلت التجارة الخارجية أهم أنشطتها الاقتصادية وذلك لارتباطها بالأسطول البحري وظروف الدولة، وتوسعت علاقاتها التجارية وشملت أوربا الغربية، وشرق المتوسط، وافريقيا جنوب الصحراء. وكانت تحتكرها الدولة، كما سمحت في نفس الوقت لبعض الشركات خاصة الفرنسية وللجالية اليهودية بالحصول على امتيازات تجارية. [3]

إن الجزائريين كانوا في كل البلاد من حدود روسيا شمالا وإيران شرقا إلى المغرب الأقصى غربا، وإنهم كانوا من جراء ذلك لا يدفعون لرجال الجمارك أتاوات وضرائب عن أمتعتهم الخاصة، عند تجوالهم بين مختلف هذه البلاد، أما إن كانوا ينقلون بضاعة للتجارة، صادرا أو واردا، فالأمر يختلف والقوانين المتعلقة بذلك متشعبة... [4]

وقد كانت انكلترا وفرنسا والدانمارك وهولندا وسردينيا والبرتغال والسويد والنرويج وهانوفر واسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بمعاهدات رسمية مع

([1]) انظر: الملحق رقم 31.

([2]) انظر: الملحق رقم 01.

([3]) انظر: Nouchi (A) , Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'a1919

([4]) مجلة التاريخ، أحمد توفيق المدني، العدد: 09، 1980 م، ص: 35.

داي الجزائر وترسل إليه كل عام الهدايا الثمينة، وتطلب ودّه ومصادقته وبذلك كانت تضمن عدم تعرض بواخرها للضرر أو الأذى . وبذلك حصلت الجزائر على اعتراف جميع دول العالم بها كدولة مستقلة تتسابق الدول لاكتساب صداقتها والتحالف معها، والاعتراف لها بالسيادة على البحر الأبيض المتوسط [1]

فبين العرب والتجارة قصة طويلة تمتد جذورها عبر الزمن؛ حيث كانت التّجارة معروفةً عند العرب قديماً، وانتشرت بينهم على نطاق واسع؛ إذ اشتهر العرب بتجارتهم التي وصلت إلى الطُرق التجاريّة العالمية، وكذلك بيننا وبين فرنسا علاقة خاصة. وخصوصية هذه العلاقة لا تعني صلة الرحم أو القرابة التي تنشأ عادة بين الأصدقاء والخلاّن، بل هذه العلاقة حساسة جدا جدا ومميزة واستثنائية فقد ترعرعت هذه العلاقة ونمت خلال أزيد من قرن وربع قرن من الاستدمار الغاشم المستبد لذا ففلسفة فرنسا اتجاه الإسلام والعرب كانت تحتك على أيدي المستشرقين.[2]

ومن **الدوافع العميقة للاستدمار الفرنسي للجزائر** الاستيلاء على الثروات الجزائرية وضمان انتقام الصليب من الهلال، وعملية التبشير المسيحي. جلّ هذه العناصر كانت الأسباب وراء عملية التوغّل الفرنسي في الجزائر، كما دفعت الأوساط الاستعمارية الحكومة الفرنسية نحو العمل العسكري؛ حيث اقترح نائب مرسيليا دو روكس منذ 1827 م حملة على مدينة الجزائر.[3]

لم يخطر ببال الجزائر يوما على أنها ستهب لفرنسا مجدا عسكريا بل وكذلك السكر والقهوة والكاكاو...لان المصالح التجارية وبصفة أخص مصالح مرسيلسا بالذات كانت قد قامت بتوجيه نشاط الحكومة. وقد أزعجت منافسة البريطانيين

([1]) مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية، ج: 02، ص: 35 .

([2]) سعد الله أبو القاسم، هموم حضارية، ط: 01، دار الأمة، الجزائر 1993 م، ص: 83.

([3]) Agéron, opcit, p 86

المستعمرين (إن شركة باريت قد رأت نشاطها يتقلص لصالح الانكليز) أولئك الذين سعوا إلى تملّك الشاطيء العنابي دون دفع رسوم جمركية. والتقليل من ثمن كراء الأراضي الواقعة في الامتياز وإقامة التحصينات مع الحفاظ على امتيازات التنازلات. فقد انتهزوا فرصة العراقيل والمصاعب التي تواجه البريطانيين لتركيز القوة الفرنسية في افريقيا؛ وفي هذا الصدد يؤكد سيسموندي [1] وهو أحد منظري الرأسمالية المتوثبة أن: « مملكة الجزائر لن يكون فقط غزوا وإنما ستكون مستعمَرة، ستكون بلدا جديدا سنفرغ فيه الفائض السكاني وفائض النشاط الفرنسي. »

فحينما قام شارل العاشر بالإعلان عن الحملة الفرنسية على الجزائر تحدث عن تكفير عن الخطأ يرضي شرف فرنسا، وسيكون بعون الله القوي في صالح المسيحية؛ حيث كان العديد من المسيحيين يتمنون عودة الحروب الصليبية؛ وفي هذا الصدد صرح الكاتب الشخصي لبيوجو بقوله: « لقد جاءت آخر أيام الإسلام ».[2]

بالإضافة إلى الأوساط البرجوازية كانت الحكومة تبحث كذلك على استقطاب الجيش، بتقديم غنيمة وانتصارات سهلة لتستطيع استخدامه أثناء تطبيقها لسياسة انقلابات محتملة.

لقد تجاهل دوبورمون موضوع نهب كنز القصبة المقدّر ب 37.000 سكة وهو ما يعادل أو ما يساوي 307 مليون فرنك ذهبي أو 76 مليون. كانت الحكومة الرجعية لبولينياك تفكر بأنها تستطيع استعماله للقضاء على المعارضة الليبيرالية « سنقوم بمناوشات ضد الداي ولكن الحرب الحقيقية والجيدة ستكون عند العودة».[3]

([1]) جون شارل لينارد سيسموندي (1773 م – 1842 م)، ولد في جنيف بسويسرا، وهو كاتب ومؤرخ اقتصادي، وهو مؤرخ معروف بكتاباته في التاريخ الفرنسي والإيطالي . وكان لكتبه وخصوصا كتاب " المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي الأثر الفعال في تمهيد الطريق للنظرية التاريخية الألمانية.

([2]) انظر الملحق رقم: 2

([3]) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830 – 1954 ترجمة: محمد المعراجي، الجزائر 2008 م، صص: 8 – 9.

فالحرب كقرار سياسي تفسّر اقتصاديا بدافع السيطرة والتحكم على الموارد الاقتصادية، ومن الملاحظ أن معظم البلدان الكبرى طيلة الأزمنة كانت غنية من الناحية الاقتصادية أو من حيث الموارد التي تملكها. وأي دولة تعتمد في قوتها على القدرة الاقتصادية « بذهبي أعدّ الجند، وبجندي أحقّق مزيدا من الذهب».

وقد تتعرض الدولة لضغوط اقتصادية خارجية تدفعها إلى اتخاذ قرار خارجي معين أو إلى تبني موقف معين أو انتهاج سياسة معينة وهذا ما يطلق عليه اسم " دور الديبلوماسية الاقتصادية ". [1]

كانت علاقة فرنسا بالدولة العثمانية في بداية الأمر جد متميزة تحكم فيها الوضع العام الفرنسي في أوربا؛ حيث كان ملك فرنسا فرنسوا الأول في أشد الحاجة إلى دعم الدولة العثمانية ضد اسبانيا والإمارات الإيطالية، وتوّجت هذه العلاقة بالدعم العسكري العثماني بقيادة **خير الدين بربروس** الذي ساهم في تحرير الثغور الفرنسية وأهمها **نيس** و**طولون**.

وابرمت الامبراطورية العثمانية العديد من المعاهدات والاتفاقيات؛ حيث أعطت فيها مجموعة امتيازات ذات طابع ديني واقتصادي لفرنسا، [2] وهذه الأخيرة كانت حريصة على ال أن تحافظ على هذه العلاقة المتميزة التي ربطتها معها من خلال:

- حماية الكاثوليك ثم رعاية مصالحهم الثقافية والتعليمية والقضائية و**التجارية** والمالية.
- عملت على تشكيل قوى داخل الدولة العثمانية ذات امتيازات كبرى ترتبط مصالحها مع فرنسا، خاصة في إقليم الشام وفي المناطق الساحلية.
- التدخل العسكري إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا والنمسا.
- الضغط على الدولة العثمانية للتقليل من النفوذ البريطاني والروسي.

([1]) هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، مصر 2012 م، ص: 36.

([2]) انظر الملحق الخاص بالاتفاقيات الملحق رقم: 25.

وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حدثت المواجهة العسكرية بين فرنسا والدولة العثمانية بحملة نابليون بونابارت على مصر سنة 1798م واحتلال الجزائر سنة 1830 م. وتعد حملة نابليون بونابارت أكبر ضربة وجهتها فرنسا للخلافة الإسلامية بما حملته من أفكار اجتماعية واقتصادية وسياسية وقانونية. الأمر الذي جعل الإصلاحات في هذه المرحلة سواء في مصر أو في الخلافة نفسها تأخذ المرجعية الفرنسية، وبدأت مرحلة تغريب العالم الإسلامي؛ بينما كان احتلال الجزائر أهم حلقة تفتقد في عقد الخلافة وتنهار القاعدة الأمامية ليتوالى السقوط؛ حيث قاد الماريشال ديبورمون حملة عسكرية تتكون من 37000 رجل منهم 31000 من فرقة المشاة كانوا قد أبحروا من ميناء طولون بتعداد 675 باخرة مع العتاد والمؤونة التي تكفيهم لغاية أربعة أشهر وبتاريخ 14 جوان 1830 م نزلت القوات الفرنسية على شاطيء سيدي فرج،[1] وفي المقابل كان تعداد الجيش الجزائري والذي كان بقيادة الآغا ابراهيم وهو صهر الداي حسين، كان يقدر ب7000 انكشاري و40000 متطوعا قدموا من أجل التصدي للعدوان الغاشم والدفاع عن أرض الجزائر.

(1) للمزيد انظر:

- Pellissier de Reynaud, Les Annales Algériennes, T 01, Librairie militaire, Paris , Octobre 1854.
- Fallet Céline , La Conquête de l'Algérie, , Rouen : Megard et Cie, Imprim – Libraires, Paris, 1856.
- Paul Azan, l'expédition d'Alger 1830, Librairie Plon, Paris , 1930.

وتجدر الإشارة في هذا المقام على أن الجزائريين كانوا قد نظموا الكثير من المقاومات المسلحة بداية مع مقاومة الحاج أحمد باي بقسنطينة والأمير عبد القادر عام 1832 م، [1] أما فرنسا فقد كانت دولة قوية الجانب في الميدان العسكري[2]

وهكذا نستنتج مما سبق ذكره أنه من بين الصعوبات التي واجهت فرنسا لإنجاح سياستها خلال المرحلة الأولى نجد انشغالها بالتصدي للمقاومة المسلحة، فخلال القرن 19 م انشغلت فرنسا بالتوسع عكس القرن 20 م؛ حيث أن الوتيرة زادت وأصبح المستوطنون هم أسياد السلطة.

المبحث الثالث: الحصار التجاري للأمير عبد القادر ومعاهدة ديميشال

([1]) للمزيد انظر: يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20 م ، ط: 01 ، قسنطينة 1930 م

([2]) فرحات عباس ، حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار ، تر: أبو بكر الرحال ، المحمدية، المغرب ، دت ، ص:25

تجدر بنا الإشارة إلى الحصار التجاري الذي ضربه الأمير عبد القادر[1] على الفرنسيين؛ فقد رأى الأمير عبد القادر أن كثيرا من العرب تعوّدوا على المتاجرة مع المدن الساحلية ثم واصلوا هذا الاتّجار حتى مع الغزاة الفرنسيين.

وهذا شيء غير مشرف ومخالف للشريعة الإسلامية وللروح الوطنية بحكم العدوان على الشعب الجزائري والوطن، فأمر بعض الشيوخ المرابطين أن يتجولوا في القبائل ويشرحوا لهم القضية، ويحذرونهم من التعامل مع الأعداء مهما كلفهم ذلك من خسارة، ثم بعد ذلك أصدر أمره بمنع التعامل مع الأعداء أو التفاوض معهم أو التقرب منهم أو الظهور بالتودد إليهم ولو كان ذلك على سبيل اتقاء شرهم.

وكان هدفه التخلص من كل العراقيل التي يمكنها أن تهدد المصلحة الوطنية العليا أو تلحق الضرر بخطته العامة التي ترمي إلى قطع كل تموين عن فرنسا [2] وفرض حصار مادي عليهم لأنه لا يعقل تزويد الأعداء بما يحتاجونه ليحاربوك بقوة.

ولأنه إذا سمح لأي كان وتحت أي مبرر للتعامل مع العدو أو الاتفاق معه، فإن السياسة التي ينتهجها لتحقيق تحرير البلاد ستنهار إذا ما غض النظر عن أولئك الذين يخونون البلاد ويفتحون الثغرات في جسم الأمة الجزائرية.[3]

([1]) الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية وهو الرجل الذي تحدى الجيش الفرنسي من 1830 حتى 1847 قبل أن يضع الأسس الحقيقية للدولة الجزائرية ، ولد بالقيطنة في معسكر عام 1808 م ، دامت مقاومته ضد الاحتلال الغاشم من 1832 إلى 1847، توفي في دمشق 1883م بعد أن نفي إليها ، للمزيد انظر:
L'EMIR ABD – EL– KADER par le chevalier WILLIAM ancien officier a l'armée d'Afrique , paris, chez les libraires et chez l'auteur ; 1866 , pp7-8.

([2]) Louis Alexis Desmichels, Oran sous le commandement du général Desmichels , Paris , a la librairie militaire d'anselin.

([3]) ادريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830 – 1962)، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2005 م، صص: 53 – 54.

لقد سعى الأمير عبد القادر دوما إلى تكوين جبهة قوية ضد العدوان لأن الظروف تفرض عليه استخدام القوة في الكثير من الأحيان حتى مع أبناء بلاده الذين يخونون عهد بلاده ويخونون الملّة المحمدية ويخونون كذلك المصلحة العامة للشعب الجزائري، وعليه فإن إصدار أي قرار يتعلق بمصلحة البلاد أو خطرها يرجع إلى القيادة وحدها ومن خالف ذلك يكون حسابه عويصا .

وكان لهذا الحصار التجاري نتائج وخيمة على الجبهة الفرنسية لأنها كانت تعتمد في معظم أساسيات حياتها على الجزائريين ، أما البحر لا يأتيها منه إلا الشيء القليل جدا.

وحينما ضرب الأمير عبد القادر الحصار التجاري عليهم انتابهم التوتر والقلق الشديد بسبب حاجتهم الملّحة إلى المواد الغذائية، وصاروا كالطيور الكاسرة يستعملون العنف للحصول على ضرورياتهم .

وعندا شعر ديميشال[1] بالأزمة التي ألّمت بجيوشه شرع بالبحث عن وسيلة يبدأ بها المفاوضات مع الأمير عبد القادر دون أن يظهر بمظهر الضعف والهوان.[2]

وبتاريخ شهر أكتوبر 1833م قدم رجل عربي يسمى قدور وهو من قبيلة البرج إلى مدينة أرزيو وباع فيها الماشية، وعند مغادرته طلب من القائد الفرنسي أن

([1]) اسمه الكامل لويس الكسيس ديميشال ولد في 15 مارس 1779 ، كان عسكريا فرنسيا وجنديا بسيطا خلال الثورة الفرنسية التي كانت بين (1789م – 1799م)، ثم أصبح جنرالا فرنسيا في ملكية جويلية، واشتهر بدوره الفعال في الحملة الفرنسية على الجزائر وعلاقاته مع الأمير عبد القادر حيث أبرم معه معاهدة سميت بمعاهدة ديميشال نسبة إليه والتي جرت في 26 فيفري 1834 م بوهران حيث كان حاكما عاما هناك ، له عدة كتب من أبرزها : **"Oran sous le commandement du géneral Desmichels"**، توفي في 07 جويلية 1845 بباريس.

([2]) خديجة بقطاش دحلب، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830 – 1871، الجزائر2007م، ص: 25.

يعين له حامية تصحبه لأنه كان يخشى جنود الأمير عبد القادر الذين كانوا يراقبون الطريق. [1]

كما بعث معه قائد فرنسا أربعة فرسان، وعلى مسافة فرسخ من المدينة باشرت قوات عربية بالهجوم على تلك الحامية وقتلت أحد الفرسان وأسرت الثلاثة الباقين؛ حيث قادتهم إلى مدينة معسكر، فعثر دوميشال على فرصة ليراسل إلى الأمير عبد القادر فأرسل إليه الرسالة الآتية:

« إني لا أتردد في أن أكون البادیء في اتخاذ هذه الخطوة، إن وضعي كما هو، لا يسمح لي أن أفعل ذلك، ولكن شعوري الإنساني يحملني على الكتابة إليك، لذلك فإنني أطلب حرية أولئك الفرنسيين الذين سقطوا في كمين بينما كانوا يحمون عربيا، وأنني لا أتوقع أن تجعل إطلاق سراحهم مرهونا بشروط معينة، ما دمت أنا قد أطلقت في الحال سراح بعض أفراد قبائل الزمالة وقبائل الغرابة، عندما سقطوا في يدي نتيجة الحرب دون شروط، بل لقد عاملتهم أحسن معاملة، فإذا كنت تود أن تعتبر رجلا عظيما، فإني أرجو أن لا تتأخر عني في الكرم، وأن تطلق سراح أولئك الفرنسيين الذين هم الآن رهن يديك. »[2]

وكان ردّ الأمير الأمير عبد القادر عليه بالرسالة الآتية:

([1]) سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر – الفترة الحديثة والمعاصرة – م . و . ك، الجزائر 1988 م، ص: 7.

([2]) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج: 02، م . و . ك، الجزائر 1986 م، ص: 56 .

« لقد اتصلت بالرسالة التي رجوتني فيها إطلاق سراح السجناء الذين أشرت إليهم، وقد فهمت محتواها، إنك تخبرني أنك بالرغم من مكانتك، رضيت أن تكون الباديء في الاتصال بي، لقد كان من الواجب عليك أن تفعل ذلك بناء على قواعد الحرب، فالأعداء يتناوبون الحظوظ، يوم لك ويوم عليك، والدائرة تدور علينا معا، وهي دائما تدوس في طريقها ضحايا جدد، أما فيما يتعلق في فإنك حين أخذت سجناء لم أكلف نفسي أبدا مشقة طلب إطلاق سراحهم، حقا لقد تألمت كإنسان من أجل مصيرهم السيء، ولكنني كمسلم كنت أنظر إلى موتهم، إذا وقع على أنه حياة جديدة، إنك تخبرني أن رجالك الفرنسيين كانوا مرسلين لحماية رجل عربي، ذلك ليس حجة في نظري، فالحامون والمحمي كانوا سواء أعدائي، وأن كل العرب الذين يشيدون بك هم ليسوا مؤمنين حقيقيين وجهلاء بواجبهم.

إنك تفخر بأنك مجانا أطلقت سراح بعض قبائل الغرابة والزمالة، هذا حق ولكنك فاجأت أناسا كانوا يعيشون تحت حمايتك وكانوا في الواقع يمدون أسواقك بالمؤونة، فجاء جيشك وجردهم من كل ما يملكون، بدلا من الوقوع على الذين كانوا يقدمون إليكم خدمات، فلو تجاوزتم خطوطكم وهاجمتم الناس الذين كانوا مشتاقين إلى لقائكم مثل بني عامر وبني هاشم، لكن في إمكانكم أن تحدثونا بحق عن الكرم، إذا أسرتم منهم أسرى ثم أطلقتم سراحهم. [1]

إذن لجاز لكم أن تستحقوا المدح الذي تدعونه لأنفسكم، من أنكم قد أغرتم على الزمالة، ثم تدعون بأنها قد وقعت في أيديكم، وعندما تتقدم مسافة يومين خارج حصون وهران فإنني أتمنى أن نلتقي، وعندئذ من منا سيبقى سيد الميدان. »[2]

([1]) يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر، رائد الكفاح الجزائري، دار الكتاب الجزائري 1964م، ص: 53

[2]( ) للمزيد انظر:

Commandant J.Pichon , ABD EL KADER sa jeunesse , son rôle politique et religieux , son rôle militaire , sa captivité , sa mort (1807 – 1883) , paris, Henri Charles – Lavauzelle éditeur militaire, p 149

وبوصول هذه الرسالة إلى الجنرال دوميشال التي تحتوي على قوة التحدي كان لابد أن تتحرك روح الفروسية فيه، ويدقّ الطبول ويحرك جيشه لمقابلة جيش الأمير بعد أن يدعوه إلى هذه المواجهة، ولكن دوميشال أجاب على الرسالة بمهاجمة قبائل الدويرة والزمالة مرة أخرى على غرة ليشفي غليله في الأبرياء العزل المساكين.[1]

الأمير عبد القادر حينما وصله الخبر توجه إليه في الحال على رأس 5000 فارس للنجدة، وفي أقل ثلاث ساعات قطع الفارس العربي المغوار الذي كان كثير الخفة قوي الحافر 55 ميلا أي 110 كيلومترا، وعند الوصول كان حوالي النصف فقط قادرا على خوض المعركة ولو بالنصف من جنوده، ولما رأى الفرنسيون فرسان العرب مقبلين انتابتهم الفوضى والاضطراب، وأخذوا يتقهقرون بسرعة تاركين وراءهم النساء والأطفال والغنائم الذين كانوا قد أخذوهم كرهائن.[2]

على الرغم من المساعدات التي وصلت لإنقاذ الفرنسيين مع مدفعية أخرى، ولكن فرسان العرب قد طاردوهم وهذا رغم وطيس النيران الحامية التي كانوا يتعرضون لها من طرف العدوان إلى أن أدخلوهم إلى وهران، وهم يقاتلونهم بكل قوة وشدة، وهذه هي المعركة الثانية في مسرقين التي يهزم فيها الجيش الفرنسي شر هزيمة ولكن الأولى كانت أدهى وأمر لأنهم تعرضوا فيها للإبادة والقمع .

وبرجوع الأمير عبد القادر مع المقاتلين إلى المعسكر العربي بمسرقين[3] كان يفكر في ترحيل قبائل الدوائر والزمالة من هذا المكان القريب من العدو الذي تركهم

([1]) الأمير محمد (بن عبد القادر الجزائري)، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر، ط: 02، دار اليقظة العربية، دمشق، سوريا 1964 م، ص: 185.

([2]) ادريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830 – 1962)، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2005 م، صص: 61.

([3]) مسرغين، بلدية تابعة لدائرة بوتليليس بولاية وهران الجزائرية. وتمتاز هذه البلدية بالزراعة المتواصلة على مد العصور، وتعتبر من البلديات الجميلة في دائرة بوتليليس ويبلغ عدد سكانها حوالي 102.000 حسب إحصاء

دوما معرضين لخطره، وفي أغلب المرات خالفوا أوامر الأمير عبد القادر في تعاملهم مع الفرنسيين بتقديم إليهم المؤونة ومع ذلك لم يرحموهم ولم يشفقوا عليهم أبدا.

قام الأمير عبد القادر بنقلهم بكل ما لديهم إلى سهل وراء تلمسان بعيدا عن الخطر الذي يهددهم في كل لحظة، وبعد هذه المعركة وجد دوميشال نفسه مشلول الحركة أمام جرأة وحضور خصمه في كل مكان. بالإضافة إلى المؤونة التي هي على وشك النفاذ وإمداداته في انقطاع والجوع سيهلك رجاله لا محالة إذا بقي على هذه الوضعية، وفي هذه الحالة لم يبق أمامه إلا أحد الحلين: إما الجلاء وإما السلام.[1]

وهذا ما دفعه لكتابة ما يلي:

« إنك لن تجدني أصم لأي عاطفة من السماحة، وإذا كان يناسبك أن تمنحني مقابلة معك فإني على استعداد لذلك، على أمل أن يكون في استطاعتنا أن نوقف إراقة الدماء بواسطة معاهدة مباركة بين شعبينا اللذين حكم عليهما القدر أن يعيشا تحت نفس السلطة. » وعندما شاهد الأمير عدوه اتخذ موقف ذل وهوان فضّل اللامبالاة ولم يرد على رسالته. مستعملا في ذلك يهوديا يسمى مردكي عمار الذي كان مندوبه في وهران لكي يهديء من غضب الجنرال دوميشال بالمعاذير؛ حيث اشتكى من صمت الأمير لكي يقدم اقتراحات أكثر وضوحا وتفصيلا، وبعد مرور الشهر راسل دو ميشال ثالث رسالة إلى الأمير:

« ما دمت لم أتصل منك بأي رد على الرسالة التي وجهتها أخيرا إليك، فإني أفضل افتراض عدم وصولها إليك على التصور أنك قد اخترت أن لا تعيرها التفاتا.»

2012 وتطل هذه المدينة على البحر، ولها مناخ قاري وشتاء ممطر وبارد، وأما في الصيف فحار جدا وجاف أيضا حيث تبلغ أقصى درجة حرارة فيها حوالي 40 كأقصى درجة.

([1]) انظر: سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية .

« إذا كنت تود الاحتفاظ بالمكانة البارزة التي وضعتك الظروف فيها، فإنك لا تستطيع في نظري أن تفعل أفضل من أن تقبل دعوتي لكي تكرس القبائل وقتها لحراثة الأرض، وتتمتع بثمار وبركات السلام، في ظل معاهدة تربطها معا رباطا أكيدا.»

وعندما شاهد الأمير عبد القادر خصمه مصرا على إبرام معاهدة سلام[1] تيقن أنه لم يعد هناك مجال للتأخير ففبعث إليه بالردّ الآتي:

« لقد وصلتني رسالتك وفهمت محتواها تماما، ويسرني أن أجد عواطفك تتفق مع عواطفي، إنني أشعر بثقة نحو إخلاص نواياك، ويمكنك أن تثق بأن أي التزام يمكن أن نتوصل إليه سيكون محل احترام من جانبي، إنني أرسل إليك ضابطين من جيشي وهما: الميلود عراش[2]وولد محمود، وسيجتمعان خارج وهران بموردكي عمار، وسيسلمانه بكل الاقتراحات، فإذا قبلتها فإنك تستطيع أن ترسل إلي، وعندئذ سنكتب معاهدة تقضي على البغضاء والعداوة اللتين تفصلاننا الآن عن بعضنا وتحل محلها صداقة لا انفصام لها، ويمكنك الاعتماد علي لأني لم أتخل أبدا عن كلمتي.»

وتمت المقابلة المقترحة في تاريخ 04 فيفري 1834 م، وكان عمار اليهودي مصحوبا بكل أعضاء هيئة أركان الفرنسيين، وجرت مناقشة طويلة حول المقترحات التي تقدم بها دوميشال.

(1) أنظر الملحق رقم 32.

(2) كان في منصب وزير خارجية للأمير.

ثم تركهم بن عراش وذهب ليتصل بقائده الأمير ويقدم له تقريرا عما وقع في المناقشة وعرض عليه مقترحات دوميشال.[1]

وبتاريخ الخامس والعشرين من الشهر نفسه رجع بن عراش إلى وهران وفي يده مسودة المقترحات موقعة ومختومة بختم الأمير عبد القادر، الذي كان قد أوصى بن عراش أن لا يسلم الوثيقة الأولى حتى يختم ويوقع دوميشال على ثاني وثيقة.

وهنا يجب أن ننوّه بالدور الكبير الذي لعبه رجال الدين في مختلف المجالات العامة خاصة الاقتصادية منها؛ فبالإضافة إلى مهماتهم الدينية و السياسية لبلدهم فهم يقومون بنشاطات في المجال الاقتصادي، و بالأخص في المجال الزراعي، زفي هذا الصدد يقول بول لوسورد وهو أحد دعاة التبشير: « يعمل اليوم مبشرونا في المستعمرات الفرنسية على غرار ما كان يقوم به رجال الدين في العصور الوسطى حينما كانوا يفلحون الأرض ويشيدون المباني فتمكنوا من تأسيس مدن وقرى، وينوه بول لوسورد بأعمال المبشرين فيضيف قائلا: « **لقد حقّق مبشّرونا أهدافا اقتصادية تستحق الاعتراف بها وذلك بترقية البلد إلى من ينصررونه عن طريق إدخال حسنات الغرب المسيحي**» .[2]

ونستخلص من هذا أن وسائل التبشير لم تكن تنحصر في التعليم والخدمات الخيرية والتطبيب فحسب و إنما كذلك في الميدان الفلاحي و العمراني، وعن طريق حرث الأرض و زراعتها.

([1]) بوعلام نجادي، الجلادون 1830(– 1962) الجزائر 2007م، ص: 65 .

([2]) ادريس خضير، المرجع السابق، ص: 69.

جورج غوايو وهو أحد المختصين في الكتابات عن التبشير و الداعين له يقول: « **رأينا رهباننا يجعلون الإنسان مرتبطا بالأرض و الأرض بالإنسان عن طريق تعليمه وتحضيره ليسيطر على الأرض و يسخرها لخدمته.** »

بناء على هذا نتوصل إلى أن المبشر كان يؤدي وظيفتين مهمتين في المستعمَرة؛ المهمة الأولى استغلال الأرض و استثمارها خدمة للمستعمِر والثانية أداء نفس الدور لغاية التبشير. وكلا المهمتين متصلتان ببعضهما البعض ما داما يخدمان المصلحة الاقتصادية والسياسية للمحتل الغاشم.[1]

([1]) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج: 02، م . و . ك، الجزائر 1986 م، ص: 64 .

الفصل الثاني

الفصل الثاني: نشأة الاقتصاد الأوربي في الجزائر بعد الاحتلال وسياسة الاستيطان.

المبحث الأول: سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي.

المبحث الثاني: الاقتصاد الأوربي في البليدة والقطاع الوهراني نموذجا

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الاستيطانية على الوضع العام لـ "صادرات" الجزائر.

الفصل الثاني: نشأة الاقتصاد الأوربي في الجزائر بعد الاحتلال وسياسة الاستيطان.

المبحث الأول: سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي.

جاء على لسان بول بير (Paul Bert): « عندما يضع شعب ما قدمه في أرض غير أرضه لأسباب ما، فإنه لا توجد لديه إلا ثلاثة حلول: فإما إبادة الشعب المهزوم ، أو استخدامه في عبودية مضنية، أو إشراكه في مصيره »[1]

ولطالما تعلقت بوادر القطاع الاقتصادي الأوربي في الجزائر بالاستيطان الأوربي في هذا البلد، فبمجرد أن وطأت أقدام المحتل الغاشم أرض الجزائر إلا وتوالت الهجرات الأوربية صوبها، وتزامنا مع هذه الهجرات تم منحهم أراضي ومنح وإعانات لتشجيعهم على استثمار هذه الأراضي، وهذا حتى تضمن فرنسا عملية توسعها في الأراضي الجزائرية.[2]

ونمو القطاع الاقتصادي الأوربي مرتبط ارتباطا وثيقا بتزايد الاستعمار وزحفه في الأراضي الجزائرية، وسرعان ما شرع يساهم في عملية الإنتاج منذ البدايات الأولى للنزوح الأوربي نحو بلد الجزائر، وكانت السلطات الفرنسية توليهم اهتماما كبيرا فقدمت لهم الإعانات المالية وأعطتهم أجود الأراضي وأخصبها، كما منحتهم أحدث التجهيزات الحديثة والتقنيات هذا بالأخص ما بعد 1851م.

([1]) نقلا عن علي تابليت، مصادرة أملاك أهل الزعاتشة وأولاد ضاعن بنواحي قالمة 1852 –1853، مجلة الثقافة، العدد 115، 1997م، ص:29 .

([2]) Ageron , op.cit, P: 22.

ومما ساهم في تقدم هذا القطاع القطاع الاقتصادي الأوربي كثرة الطلب على الإنتاج الغذائي خاصة، وكذلك مساندة النقابات الزراعية ومختلف الشركات لهذا القطاع سواء في عمليتي التسويق أو الإنتاج على حد سواء. [1]

كما قدمت هذه النقابات الزراعية والتعاونيات الفلاحية المساعدات اللازمة والإرشادات للمستوطنين الأوربيين، وساهموا أيضا في تحسين بعض المحاصيل الفلاحية المطلوبة في الأسواق وخاصة الأسواق الفرنسية دون أن ننسى دور الغرف التجارية المساندة والمدعّمة لها أيضا.[2]

أولى القطاع الاقتصادي الأوربي رعاية كبرى للمنتوجات الأكثر طلبا في الأسواق العالمية، وهذا في فترة ما بعد 1870 م وذلك لغلاء أسعارها وماتده لها من أرباح وفوائد وخاصة الخمور.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد عرفت الأوضاع السياسية الداخلية الجزايرية نوعا من الاستقرار، ومساندة السلطات الفرنسية لها في الجزائر وهذا بفضل الامتيازات والتسهيلات التي منحت لها بعد ثورة المقراني في سنة 1871م. [3]

وتجدر الإشارة إلى ان هذا القطاع القطاع الاقتصادي الأوربي هو قطاع رأسمالي بالدرجة الأولى؛ حيث يستخدم أحدث التجهيزات والتقنيات أثناء عملية الإنتاج، مع سيطرة الشركات الأجنبية وبالأخص الشركات والمؤسسات الفرنسية وكذا سيطرة الأقليات الأوربية [4]

([1]) mouvement coopératif et l'Algérie , Alger: Centre d'études économiques , n 03, juin 1967 , P 9.

([2]) Démontès, L'Algérie industrielle et commerçante …, P 107

([3]) Ageron ,op.cit. P: 49.

([4]) René Gallissot, *L'économie de l'Afrique du Nord*,(Collection Que sais je ?) n965 , PUF, Paris 1969, P 63.

مع ملاحظة أن منتوج هذا القطاع القطاع الاقتصادي الأوربي موجه بالدرجة الأولى نحو **التصدير** للخارج؛ والذي يمده بدوره بمختلف الإمدادات سواء في مجال التصنيع أو الاستهلاك أو التجهيز وما إلى ذلك.

وتطور القطاع الاقتصادي الأوربي استند بالدرجة الأولى على الأسواق الخارجية وعلى القروض؛ حيث يقوم بالمتاجرة بالمنتوج الجزائري ليجني من وراء ذلك أرباحا ضخمة وثروة هائلة لفائدته هو فقط.

لقد تم التصويت على قانون الأمن العام في زمن حكومة لويس نابليون والملقب ب نابليون الثالث امبراطور الفرنسيين و العرب وكان هذا القانون يسمح بالتوقيف والنفي إلى الجزائر بدون حكم لأي واحد كان قد تواطأ في اضطرابات جوان 1848 وديسمبر 1851. وهكذا فإن حوالي 300 شخص تم نفيهم بمجرد الشك فيهم وذلك بواسطة إجراء إداري بسيط إلى الجزائر. فالاستعمار بالتوطين بقي ساري المفعول في عهد نابيون الثالث.[1]

وفيما يلي جدول يمثل نمو وتزايد الاستعمار أو بالأحرى الاستدمار.

([1]) بوعلام نجادي، الجلادون (1830 – 1962)، الجزائر 2007، ص 65 .

جدول لنمو وتزايد الاستعمار [1]

السنوات	عدد السكان المفرنسين	مساحة الزراعات الأوربية بالهكتار	عدد القرى
1850-1841	65437	115000	126
1860-1851	103322	250000	85
1870-1861	129898	116000	21
1880-1871	195418	401000	264
1890-1881	267672	176099	107
1900-1891	364257	120097	103
1920-1901	633149	200000	199
1931-1921	737242	70481	73
1936-1931	1033540	27384	69

مصدر الجدول: A.S.A. ,1936, P 595.

وحسب علي تابليت[2] فقد قدّرت الامتيازات الأوربية سنة 1851م 1.771 بمعنى 19.000 هكتار وحينما زار نابليون الثالث أرض الجزائر تذمّر من هذا العدد الضئيل فأمر بزيادته؛ حيث منحت شركة جنيف عام 1853 م 20.000 هكتارا،

(1)A.S.A. ,1936, P 595.

(2) علي تابليت كان استاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر، وهو خريج جامعة الجزائر في الحقوق والترجمة والتاريخ تحصل على شهادة دكتوراه دولة في العلاقات الجزائرية الامريكية (1776-1830) ، له العديد من المشاركات الدولية والوطنية، وفي المغرب وتونس وليبيا وبريطانيا وفرنسا وهولندا وهو أستاذ زائر في جامعة ميشقان الأمريكية، له العديد من المؤلفات بالعربية والفرنسية وحتى الانكليزية ، نذكر منها: تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني بالنص والصورة، العلاقات الجزائرية الأمريكية، مجزرة 08 ماي 1945، فرحات عباس رجل دولة،عبد الحميد بن باديس والهوية الوطنية، أميرال البحرية الجزائرية الرايس حميدو 1771-1815 ، بحوث في تاريخ الجزائر، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957م...

وبين عامي (1862- 1863) 160.000 هكتارا من الغابات إلى 30 أوربيا، كما وزّعت 50.000 هكتارا على 51 مستثمرا وهي من أحسن الأراضي الفلاحية.

أما شركتا (La Macta) و (La Société Générale de l'Habra)

فقد مُنحت لهما 25.000 هكتار في سهل سيق وهذا في عام 1865م، كما تحصلت شركة (La Société Générale Algérienne) على 100.000 هكتارا من الأراضي في ولاية قسنطينة وهذه الشركة سميت فيما بعد

(La Société Algérienne)

وفيما يلي جدول يمثل لنا سيطرة الأوربيين على الأراضي الفلاحية.

جدول يمثل سيطرة الأوربيين على الأراضي الفلاحية [1]

الأعوام بالميلاد	المساحة بالهكتار
1850	**115000**
1870	**765000**
1880	**1245000**
1890	**1635000**
1900	**1912000**
1920	**2581000**
1940	**3045000**

مصدر الجدول:

GALLISSOT(René) , L'économie de l'Afrique du Nord,(Collection Que sais je ?) n965 , PUF, Paris 1969, P28.

) [1](Gallissot, op.cit.,P28.

وهكذا فإن القطاع الاقتصادي الأوربي قد ترعرع على يد الأوربيين لخدمة أهدافهم مع إقرارنا بالدور الكبير للأيادي العاملة الجزائرية في نموه وتطوره ؛ حيث نجده قد شق الطرقات وأنشأ السكك الحديدية والمواني‌ء مع تزويده بمختلف التجهيزات العصرية ليوطد علاقته بالاقتصاد الأوربي النقدي وفي المرتبة الأولى الفرنسي.

وقد كانت الجزائر قبل الاحتلال تلقب ب " **مطمورة القمح** " دلالة على مدى تطورها الاقتصادي مع العلم أن فرنسا كانت مدانة لها.

وبمجرد احتلال الجزائر بدأ المستوطنون الأوربيون بتحطيم الاقتصاد الجزائري؛ فأمر كلوزيل بهدم محلات كانت تدعى **سوق المقاييس**[1]مختصة في صناعة الأساور والحلي التي اعتادت المرأة الجزائرية والعربية بصفة عامة التزين بها أثناء الأفراح بوضعها في يدها وأذنها، كانت هذه الصناعة تصدر حتى إلى بعض البلدان المجاورة. كما هدم نفس الجنرال محلات تدعى سوق الصياغين وهدم محلات أخرى تدعى الفرارية وهي متخصصة في صناعة الأدوات الحديدية. وهذه المحلات الثلاثة كانت تشغل عددا لابأس به من العمال في مدينة الجزائر.

أما بالنسبة للميدان الزراعي؛ فقد عمد المستوطنون بوحشيتهم إلى قطع الآلاف من الأشجار المثمرة وإحراق معظم المحاصيل الزراعية التي وجدوها في طريقهم، والمحاصيل التي نجت من الحرق فقد استولى عليها المستوطنون.

وعلى العموم فإن الوضع الاقتصادي قد عاش تدهورا ملحوظا منذ عام 1830 م حتى أصبحت الجزائر تعرف بمملكة البؤس والموت، حسب تعبير جاك مادول الذي يقول: « إذا أغضضنا النظر عن المحلات التجارية الفاخرة وعن القرى

([1]) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتحقيق وتعريب: محمد العربي الزبيري، ط: 02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982 م، صص: 277 – 278.

النظيفة الأنيقة التي ما عمرها الأوربيون إلا لأنفسهم، وعن الطرق المعبدة، والمزارع الفرنسية المزدهرة، أحسسنا أننا نخطو أول خطوة في مملكة البؤس »[1]ولكي تتضح الأمور أكثر سنحاول أن نتكلم عن الصناعة والزراعة في الفترة المدروسة وانتزاع الأراضي.

أ / الصناعة: منذ أن استولى الفرنسيون على الجزائر أرادوها أن تكون مقاطعة او محمية زراعية لهم لذلك عملوا المستحيل لكي يحولوا بينها وبين التصنيع حتى تبقى كسوق تباع فيها المنتوجات الصناعية الفرنسية بدون منافس، كما توفر الأيدي العاملة الرخيصة في الميدان الزراعي. فإذا شيدت المصانع في الجزائر فإن سوق اليد العاملة يرتفع الطلب عليها وبالتالي يرتفع أجرها، ويغري الميدان الصناعي العامل الجزائري أين الأجر مرتفع، فيعزف عن العمل في الزراعة وهذا ليس في مصلحة المستوطنين.[2]

ولكل هذه الأسباب ترك القطر الجزائري دون صناعة تذكر ماعدا بعض الصناعات التقليدية التي كانت موجودة قبل الاحتلال، مثل صناعة الزرابي والحياكة وبعض معامل الزيت والصابون والتبغ ومعامل أخرى لصناعة الخمور.

وهكذا فقد حطم المستعمر الصناعة الجزائرية لكي تبقى الجزائر مرتبطة اقتصاديا بفرنسا في جميع المجالات، وتعتمد عليها في كل ما تحتاجه، ولكي تستغل الثروات الباطنية التي كان يزخر بها باطن الأرض الجزائرية.

ب / الزراعة: تعتبر الجزائر أرضا زراعية بأتم معنى الكلمة، وكان معظم السكان الجزائريون رغم وسائلهم البسيطة والتقليدية يحققون الاكتفاء الذاتي، ويصدّرون

([1]) رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية (1931 – 1956)، دراسة تربوية للشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط: 02، الجزائر 1981 م، صص: 84 – 85.

([2]) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة 1956 م، ص: 126.

للخارج خصوصا القمح والشعير، لكن بمجرد أن احتل المستوطنون الجزائر أبعدوا السكان الأصليين عن أراضيهم الخصبة، إما عن طريق القوة أو إلزامهم ببيعها وبأبخص الأثمان أو بفرض ضرائب عالية عليهم. الأمر الذي يجعل الفلاح عاجزا عن دفعها فيضطر إلى تسليم أرضه والتنازل عنها.

وبدلا أن يعتمدوا على زراعة الحبوب والمحاصيل الغذائية الأساسية اعتمد المستوطنون على الزراعة التجارية ذات الربح السريع، فخصصوا أكثر من نصف مليون هكتار من الأراضي الخصبة لزراعة الكروم المنتجة للخمور. رغم أن الجزائريين لا يستهلكون الخمر وهو محرم في ديننا الحنيف.

ونتيجة لذلك بدأ إنتاج الجزائر من الحبوب ينخفض شيئا فشيئا، [1] حتى أصبح لا يكفي لسد حاجيات المواطنين مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين. ففي سنة 1930 م وبمناسبة الاحتفال بمرور قرن على استعمار الجزائر أعلنت الصحف

« أن الجزائر التي كانت تصدر القمح والشعير أصبحت سنة 1930 م مضطرة لاستيراد المواد الغذائية الضرورية لحاجيات سكانها »[2] وبالمقابل من ذلك نجد أن « حقول الكروم ما بين 1929 م و 1935 م قفز إنتاجها من 226000 هكتولتر إلى 400.000 هكتو لتر والإنتاج المتوسط ما بين 1920 و 1929 م كان معدله السنوي 17100000 هكتو لتر »[3]

وهذه الزراعة يسطر عليها الأوربيون كلية، أما الفلاح الجزائري فقد طرد إلى الجبال الجرداء والفيافي القاحلة ولم يعد يملك من الأراضي الجزائرية الخصبة سوى نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة التي يملكها الأوربي.

([1]) للمزيد انظر الملحق رقم: 36.

([2]) محمد العربي الزبيري، ص: 40 .

([3]) نفس المرجع، ص: 79 .

وهذه الأراضي لا تتجاوز مساحتها هكتارات محددة[1] وواقعة في مناطق منعزلة، وتربتها ليست من النوع الجيد لذلك رفض الأوربيون استغلالها فإنتاجها لا يكفي لسد حاجيات السكان الجزائريين في المنطقة.

وحتى الجزائريون الذين يملكون هذه الأراضي هم عادة من الباشوات والقياد والعاملين في المكاتب العربية مع فرنسا

ج/ نزع الأراضي الزراعية من الجزائريين: عمدت فرنسا منذ دخولها إلى الجزائر بشتى الطرق إلى انتزاع الأراضي الخصبة من الجزائريين وتقديمها للمستوطنين مخترعة لذلك عدة أسباب منها:

1- القيام بأعمال عدائية ضد الاحتلال الفرنسي أو ضد القبائل الخاضعة لسيطرته أو إعانة أعداء فرنسا مباشرة أو غير مباشرة، أو عقد علاقات ودية مع أعداء فرنسا من القبائل الثائرة.[2]

2- ترك الأراضي والأملاك والالتحاق بأعداء فرنسا.

3-إحراق الغابات إذا ثبت العند في العملية.

4- عجز السكان الجزائريون عن تقديم مستندات تثبت ملكيتهم لهذه الأرض سابقا.

5- عدم زراعة القبائل للأراضي التي تملكها.

وقد أحدثت عملية نزع الأراضي من الفلاحين الجزائريين خللا كبيرا في المجتمع الجزائري خصوصا إذا عرفنا أن الأراضي الزراعية هي مصدر رزق حوالي

([1]) رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، مرجع سابق، ص: 86.

([2]) رابح تركي، الشيخ عبد لحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط: 03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص: 89.

70 % من السكان الجزائريين، وأن قوتهم اليومي يعتمد عليها أساسا لعدم وجود مصانع كثيرة يشتغلون فيها.

والواقع أن قادة الاحتلال كانوا يتسابقون حول من ينتزع الأرض أكثر من الجزائريين، ويقدمها للمستوطنين الفرنسيين حتى تتمكن فرنسا من تثبيت أقدامها في الجزائر، وتسيطر على الجانب الاقتصادي بعد أن تمكنت من السيطرة على الناحية السياسية، وقد اعتمد كل من الضباط والمستوطنون على خطة الاستيلاء على الأرض وتجويع كل جزائري؛ بحيث يتحتم عليه في النهاية أن يخضع للسلطة الفرنسية.

وأكثر من ذلك، فإن الأراضي الشاسعة والخصبة لا يمكن استغلالها بكيفية رابحة إلا إذا تمكن الضباط وكبار المستوطنين من إجبار سكان الريف والجبال على الهبوط إلى المدن، ووضع طاقاتهم البشرية في خدمة الملاك الأوربيين الجدد.[1]

ثم إن وجود سكان الريف بالمدن يمكن أن يساعد السلطات الفرنسية على نقل العادات والتقاليد الأوربية إليهم، وفي نهاية الأمر، قد يألفون الإقامة والعمل في إطار القوانين الفرنسية ويقبلون بأوضاع الاحتلال الجديدة. لأما إذا اعتصموا بالجبال ورفضوا الاختلاط بالأوربيين، فإن ذلك يقود إلى الثورات ووضع متاعب للجيش الفرنسي الذي لا يريد أن يخوض الحروب في الجبال.

وهكذا منذ دخول المحتلين إلى الجزائر قاموا بنزع آلاف الهكتارات وقدموها للمستوطنين، لكن العملية بلغت ذروتها في الفترة ما بين الحربين.

وقد تمكن المستوطنون من الاستيلاء على ملايين الهكتارات الصالحة للزراعة ولم تصل سنة 1930 حتى كانت معظم الأراضي الزراعية قد أخذت من أيادي

([1]) عمار بوحوش، سياسة الإدماج ومصادرة الاراضي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، المجلة التاريخية المغربية، العدد: 12، تونس جويلية/ يوليو 1978، ص: 225.

الفلاحين الذين أبعدوا إلى المناطق الجبلية القاحلة الجرداء. أما الأراضي الخصبة التي تقع في السهول وعلى مجاري المياه فيمتلكها المستوطنون الأوربيون، وحسب رابح تركي فإنه « لم يعد الجزائريون يملكون سوى 7 % فقط من الأراضي الزراعية الخصبة في ساحل الجزائر، و 17 % في منطقة متيجة بضواحي العاصمة، ونحو 15 % في منطقة وهران، و23 % في منطقة مستغانم و24% في منطقة بلعباس، وهكذا الأمر بالنسبة لبقية الأراضي الزراعية الخصبة الأخرى وحتى الأراضي الرعوية استولى عليها المستوطنون ويصف أحمد توفيق المدني هذه الوضعية فيقول: «أن الأرض الفلاحية في القطر الجزائري تشمل على 20.000.000 هكتار، يعترف الإحصاء الرسمي الفرنسي بتقسيمها هكذا:

- 5000.000هكتار تملكها الدولة الفرنسية ومنها أرض الأوقاف الإسلامية المغتصبة ومقدارها 2000.000 هكتار.

- 4000.000 هكتار تملكها البلديات أي النظام الاستعماري الفرنسي، وكل هذه الأراضي يستغلها الاستعمار لفائدته.

- 2500.000 هكتار ملك خاص لفائدة المستعمرين المستوطنين وهي أجود الأراضي وأكثرها خصبا، وأحسنها موقعا، توجد في الجهات التي تكثر فيها الأمطار وتوجد بها أعمال الري يملكها 26000 مستوطن. [1]

- 8500.000هكتار من الأراضي الجرداء القاحلة التي ليس بها ري، ولا تنال من المطر إلا قليلا بقيت بأيدي الجزائريين في مناطق الجبال والنجود والصحراء توزع على تسعة ملايين نسمة »[2]

([1]) للمزيد انظر: علي تابليت، مصادرة أملاك أهل الزعاتشة وأولاد ضاعن بنواحي قالمة 1852 -1853.

([2]) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص: 108.

ويمكن أن نحصر أنواع الملكية التي كانت سائدة في الجزائر بأربعة أنواع أساسية هي:

1- أرض الملكية الفردية وهي ملكيات خاصة بالأفراد.

2- أرض العرش: تتصرف فيها القبيلة من غير أن تكون ملك لأحد ولا يمكن بيعها.

3- أرض المخزن: هذه الأراضي كانت مصادرة لفائدة الجيش التركي وأسرهم.

4- أراضي الأوقاف الإسلامية: وهي أراضي ملك للدولة الإسلامية لا يتصرف فيها أحد ماعدا الدولة تستعمل في المشروعات الخيرية كبناء المساجد وغيرها. وقد تزرع وتحول أموالها إلى الأوقاف الإسلامية.

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة الفرنسية في هذا المجال أدت إلى انتشار البطالة والفقر والمجاعة في أوساط المجتمع الجزائري؛ الشيء الذي جعل الأسر الجزائرية تهجر الريف نحو المدينة بحثا عن العمل وتقطن في أكواخ قصديرية تنعدم فيها الشروط الضرورية للحياة، أو تهاجر إلى خارج الجزائر سواء لفرنسا أو الدول العربية بحثا عن العمل هناك.

المبحث الثاني: الاقتصاد الأوربي في البليدة والقطاع الوهراني أنموذجا

لقد تعددت وتنوعت النشاطات الاقتصادية في الجزائر وخاصة في مدينة البليدة: من فلاحة إلى صناعة إلى تجارة، والأمر الذي أدى إلى هذا التنوع والتعدد هو بلا شك طبيعة موقع المدينة[1]، عند الطرف الجنوبي لسهل متيجة الخصيب

([1]) تقع البليدة على بعد 48 كلم جنوب – جنوب غرب مدينة الجزائر، على خط طول (4 "، 29 ′، 0 °0 شرقا) ودائرة عرض (15، 28 ′، 36°0 شمالا) وعلى ارتفاع 260 مترا عن مستوى سطح البحر رابضة عند قدمي الأطلس

إضافة إلى كونها تتشكل حلقة وصل بين عالمين هما عالم الريف وعالم المدينة، وبين إقليم دار السلطان سابقا وبايلك التيطري. على أن أهم نشاط اقتصادي تميزت به البليدة يتمثل في النشاط الفلاحي باعتبار أن أراضي البليدة تعتبر جزءا من سهل متيجة، لذلك اعتنى الحكام، والسكان على السواء بالزراعة عناية كبيرة. وقد انعكس الرخاء الاقتصادي الذي عاشته المدينة على الناحية العمرانية بها؛ حيث اتسعت رقعتها الجغرافية بها في ظرف وجيز وتنوعت بناياتها حيث أنشأت بها أهم المراكز والمؤسسات العمرانية غدت مركز جذب لطوائف متنوعة من السكان.[1]

كما شكلت فحوص البليدة على المخطط الإداري اقليم الجهة العلوية لوطن بني خليل المعروفة تحت اسم الحمادة، والذي كان من الناحية الاقتصادية مواليا لمدينة البليدة، التي كان غناها ناتجا عن خصب، وإنتاج بساتين الفحوص.

وتقع فحوص البليدة على سفوح الأطلس حول وادي سيدي لكبير على ارتفاع 230 مترا فوق سطح البحر؛ وقد كانت هذه الفحوص مشكلة من حقول الخضار

(بحاير)، وبساتين الفواكه (جناين)، ومجموعة ضيعات أو أراضي زراعية (أحواش)، وكذا بعض المنازل أو الديار.

وعلى الرغم من ان السلطات المحلية لم تكن تعتني عناية كبرى بالشؤون الزراعية فان المنتجات كانت تزيد عن حاجات السكان بالإضافة إلى أنها كانت تحظى بشهرة عالمية.[2]

الشامخ، عند الحافة الجنوبية لسهل متيجة وعلى بعد 22 كلم عن ساحل البحر تأسست مدينة البليدة التي هي على اتصال تام بالجبل والسهل، وسميت البليدة تصغيرا للبلد أو البلدة بمعنى المدينة الصغيرة.

([1]) مجلة متيجة للدراسات الانسانية، العدد رقم 01، الجزائر جوان 2014 م، ص: 25.

([2]) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 58.

وأمكنة فحوص البليدة محددة في وثائق المحكمة الشرعية بعدة أوصاف: أوطان – موطن – تراب – إمارة – محل – غرس .....

ويمكن تحديدها كما يلي:

اغار اوملال – بير الحبس – بلاد الشبلالي – البليدة الجديدة – شعبة بني مفتاح – شعبة السمار – التراب الاحمر – العناب الاحمر – الاوش – النجار – السعيدية – معيشة – خزرونة – مجاجة – مطمر في امرة – مراد – وادي افور – ولاد عمور – ولاد سلطان – سيدي محمد الغريب – سيدي يعقوب – تباردیت – تالة افري – تارنورت – طريق الخروب – طريق الرمان – تفاحة – تيميزار او تامازار – تراب معصومة – ترارس او توراس – تازمورت او تازموت.

ولقد كانت هذه الفحوص[1] خصبة ومزروعة بطريقة جيدة؛ حيث توجد حقول مزروعة محاطة بأشجار الزيتون البري، وأشجار التين؛ إذ اشتهرت فحوص البليدة بزراعة الأشجار المثمرة كالتين والزيتون، والبرتقال والعنب والخوخ والكرز(حب الملوك)، والمشمش والتوت والليمون وغيرها وخاصة أشجار البرتقال التي كانت بساتينها تمتد لمسافة تقدر بأكثر من 400 هكتار، حيث أحاط البليديون المدينة بحزام من البساتين وأشجار البرتقال.

وكان الاعتناء بزراعة الأشجار المثمرة واضحا وجليا؛ حيث كانت بساتين البرتقال محمية بأسوار ترابية، فكان مردود الشجرة الواحدة ما بين 500 و 1500 برتقالة وقد يصل إلى 3000 برتقالة. وقد لاحظ رودونوت أن الأشجار المثمرة في

([1]) الفحص هو ما بسط منه وكشف من نواحيه ، انظر ابن منظور لسان العرب ، مكتبة النوري، دار المعارف ، ص: 3356 ، وجمعه فحوص فعلى سبيل المثال ماجاء في كتاب الإدريسي « والقسنطينة من أحصن بلاد الله وهي مطل على فحوص متصلة » انظر محمد قويسم، مفاهيم جغرافية، السنة الرابعة ، العدد الثالث عشر، سبتمبر 2011 ، ص: 57.

كثير من البساتين تثمر مرتين، وأحيانا ثلاث مرات في السنة ويعود ذلك إلى خصوبة التربة وعناية المالكين، وقد تم جلب البرتقال إلى البليدة من اسبانيا من طرف المهاجرين الأندلسيين، الذين كانوا يسمونها " تشينا " ربما لان أصلها من الصين .

كما تمتاز منطقة الفحوص بإنتاج الخضار التي حسن الأندلسيون أنواعها وطوروا زراعتها، وتمكنوا من تحويل مياه وادي الرمان الذي أصبح يعرف بوادي سيدي امحمد الكبير الأندلسي، الذي ينبع من منحدرات جبل الشريعة إلى قناة رئيسية طولها 1500 مترا ذات منسوب مائي مرتفع يصل إلى 20000 لترا يوميا[1]؛ حيث بدأوا بإعادة توجيه الوادي إلى الغرب بعدما كان يصب في الجهة الشمالية قاسما حائط المدينة إلى اثنين، ونفس الأعمال قام بها الأندلسيون من الجهة الشرقية وذلك باستغلال مياه وادي بني عزة.

ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا استغلال المياه المنحدرة من جبل الشريعة عبر أودية الخميس وجبور وبني شبلة والمبدوع وتامرة وبني مفتاح.

ومما ساعد على وجود تقنية السقي بالسواقي درجة ميل أرضية مدينة البليدة التي تقدر ب 3 % في الاتجاه جنوب / شرق. وقد وجه جزء من هذه المياه لري البساتين، أما الجزء الرئيسي فقد احتفظ به لاستغلاله في الصناعات لتوجيهه لسد حاجات مدينة البليدة من المياه.

على أن الأمور تغيرت جذريا بعد حملة الغزو الفرنسية على الجزائر؛ فالاختلاف بين متيجة في زمن الأتراك ومتيجة في زمن الاحتلال الفرنسي كان بالدرجة الأولى من ناحية الزراعة، فالأول يمثل بصورة أقل أو أكثر نوعية المظهر

([1]) مصطفى كمال، البليدة بين الماضي والحاضر، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مجلة دورية أكاديمية محكمة، العدد السادس والعشرون، السداسي الثاني 2013 م، ص: 64.

الرعوي الزراعي مع تواجد العديد من الدارات الصغيرة (VILLAS) البيضاء، المقامة وسط حدائق تثمر بالمحاصيل للتبادل والاكتفاء الذاتي وقطعان الدجاج والأغنام، والكثير من الرحاوات لطحين الحبوب. أما خلال الفترات الأخيرة فإن تلك الضيعات الصغيرة قد حلت محلها الملكيات الواسعة جدا، وكل منها تتحكم فيها بيت إقطاع؛ سقفها من القرميد الأحمر والتي خصصت لإنتاج الحمضيات وعنب الخمور [1].

أما الصناعة بالبليدة وفحوصها فقد شهدت مدينة البليدة وفحصها نشاطا صناعيا وحرفيا متنوعا؛ إذ كانت تعج بالصناع والحرفيين الذين كانوا يزاولون مختلف الحرف والصناعات في ورشتهم ومشاغلهم؛ حيث تجمعت كل صناعة أو حرفة في مكان مخصص، بحيث عرف كل زقاق أو مساحة أو حومة بالصناعات الموجودة به.[2]

وقد تركزت محلات الحرفيين في الشارع الممتد من باب الجزائر حتى باب القبور؛ الذي ضم محلات النجارين، والطرازين، والخزافين، والدباغين، والسراجين ...

ومن أهم الصناعات والحرف التي انتشرت في مدينة البليدة والمناطق المحيطة بها:

أ / الصناعات الغذائية: وتتوزع على أفران الخبز (الكوشات)، ومطاحن الدقيق (أرحاء)[3]؛ حيث أقيمت بفحوص البليدة **سبعة** مطاحن مائية لطحن الحبوب قادرة على طحن مالا يقل عن **1000** كيس يوميا من الدقيق خاصة تلك المطاحن المائية الموجودة على ساقية وادي سيدي احمد الكبير.

([1]) مصطفى كمال، المرجع السابق، ص: 75.

([2]) للمزيد انظر الملحق رقم: 34.

([3]) حجران مستديران يوضع أحدهما على الآخر ، ويطحن بهما ومفردها " رحى "

كما وصف لنا سيمون بفايفر[1] طريقة تقليدية لتهيئة الزبدة في الفحوص والأرياف بقوله: فهم يخيطون جلد الماعز ولا يتركون منه إلا فتحة في العنق، ويعلقونه من الأرجل الأربعة بواسطة الحبال في عارضة أو في فرع شجرة ويصبون الحليب في الجلد ويشدون الفتحة، ثم يقف اثنان كل واحد منهما في جانب، ويترامیان بجلد الماعز، وعن هذه الحركة تنشأ الزبدة .

ب / الصناعات التحويلية: و تتعلق بتحضير مواد البناء كصناعة الجبس والقرميد والأحجار التي تستخدم في البناء. وقد كانت هذه المواد تعالج في أفران محلية في منطقة جبال بني صالح بالبليدة. ويلتحق بهذا النوع من الصناعة صناعة الخزف والأدوات الفخارية ؛ حيث عرف صناعو البليدة بصناعة نوع جيد من الخزف المزجج بالطلاء والمعروفة بالزليج [2] والذي يستعمل عادة في تغطية المنازل، وكساء الجدران وتزيين العيون العامة، ومداخل البنايات. أما الأدوات الفخارية والأواني الخزفية التي تستخدم في عدة منافع كأواني الأكل والشرب والطهي، والجرار لتخزين الزبدة والزيت فكانت تصنع من طرف النساء بأدوات يدوية تقنية بسيطة، ومهارة مكتسبة بفعل العمل المتكرر. وتتم العملية بشكل أساسي في فصل الربيع لأن التجفيف فيه أسرع من وقت الشتاء، وأقل سرعة في فصل الصيف، وكانت توضع على هذه الأواني رسومات وألوان مختلفة. كما ان حرفة صناعة السلال كانت منتشرة بين سكان المدينة وسكان السهل وسكان الجبل، وكانت المواد الأولية لهذا المنتوج

([1]) يعد سيمون بفايفر الألماني من الأسرى؛ حيث تم القبض عليه بإزمير من طرف القراصنة، عندما كان على متن بارجة بحرية لحماية السفن التجارية من هجمات القراصنة، ثم تم إحضاره إلى الجزائر وعاش في مدينة الجزائر حوالي خمس سنوات، قضاها كلها في قصر الخزناجي أفندي، حيث اشتغل سنتين في منزله، ثم أصبح طبيبه الخاص فأتاح له هذا المركز الجديد أن يطلع على كل ما يجري في المدينة ونواحيها؛ وذلك بفضل علاقاته المباشرة بعدد من الشخصيات من داخل القصر وخارجه، ومن هنا جاء كتابه " مذكرات أو لمحات تاريخية عن الجزائر حافلا بالوقائع والأحداث التاريخية.

([2]) أصل كلمة زليج المغربية بأنها عربية، تشير إلى الفخار المزجج، وتتكون عجينته من مواد معينة بنسب مقررة: يدخل فيها الرصاص 60 %، وأكسيد النحاس 02 %، والباقي رمل، والبريق تلزمه حرارته 950 درجة مئوية.

هي الحلفاء وسعف النخيل. أما المصنوعات فهي الحصير والقبعات والقفف المسماة الشواري، والسلال والصحون والأقداح؛ فالحصائر كانت تفرش في المساجد والبيوت، والمقاهي والأسواق.

ج/ **صناعة ومعالجة الخشب والنجارة:** مما ساعد على توفرها غنى منطقة البليدة بالأشجار خاصة في المناطق الجبلية؛ حيث تتواجد غابات كثيفة من الأشجار مثل: جبال الشريعة وجبال بني صالح؛ إذ أن سكان السفح الجنوبي لجبال بني صالح كانوا قد اختصوا في حرفة التحطيب وجمع الفحم كما كانوا ينزلون إلى المدينة كل صباح يدفعون أمامهم قطيعا من الحمير محملة بالحطب والفحم الخشبي وقد كانت الأخشاب تستغل إما في البناء وإما في صناعة الأثاث المزخرف بأشكال بارزة.

د/ **صناعة النسيج:** تطورت على أيدي الأندلسيين الذين توارثوا الأساليب الفنية لصنع الزرابي والأقمشة والشواشي و المخمل (القطيفة) وكانت هذه الصناعة تعتمد على المواد الأولية المتوفرة من صوف وكتان وقطن، وتتم بواسطة أجهزة تقليدية بسيطة أهمها المنسج التقليدي؛ حيث كانت الصوف المحضرة في البليدة، وتستعمل في صناعة القبعات والشاشيات[1] في مدينة الجزائر.

ومن منتجات هذه الصناعة: الأقمشة القطنية والحريرية، من ذلك قماش المناديل أو صناعة نسيج المناشف التي تباع في مدينة الجزائر، وصناعة الوشاح (الخمار).

كما كان أفراد القبائل المحيطة بالبليدة مثل بني صالح والذين هم مشهورون بصناعة البرانس والأغطية ذات النوعية الجيدة؛ حيث كانت نساء بني صالح

(1) الشاشية هي قبعة رجالية، تلبسها العديد من الشعوب الاسلامية، وتعود صناعة الشاشية إلى مدينة القيروان في القرن 02 للهجرة.

محترفات وخبيرات فيما يخص حياكة ونسيج الصوف فعملهن المتقن لم يكن يتطلب الكثير من المواد الأولية لحياكة البرانس والقندورة والخمارات.

هذا وترتبط صناعة النسيج بمهنة الصباغة، والتي اشتهرت بها البليدة خاصة لتوفر نبات القرمز[1] بجهاتها ولوجود عيون غزيرة ، ومجاري مائية دائمة بها؛ حيث مكنت مياه وادي سيدي الكبير من بناء العديد من الأحواض المخصصة لغسل الصوف ودباغتها.

وبفضل نشاط صناعها وتوفرها على أحواض الصباغة، استطاعت البليدة أن تحتكر هذا النشاط الصناعي بعد أن اضمحلت دلس وتناقص سكانها.

ن / صناعة الجلد: طورها الأندلسيون من قبل فأصبحت أكثر إتقانا ودقة مما كانت عليه، وقد ساعد على ذلك وجود أحواض خارج البليدة تعالج فيها الجلود قبل توجيهها إلى مشاغل الإسكافيين. ومن أهم منتجات هذه الصناعة: السروج والأحذية؛ حيث كان سكان البليدة هم الأبرع في هذا الميدان.

ي / صناعة التطريز: كالتطريز على الجلد من أدوات كالأحزمة والسروج والمحافظ الكبيرة (الجبيرة)، والتطريز على القماش. وكانت تتم باستعمال خيوط الذهب والفضة.

إضافة إلى هذا تميزت البليدة بصناعة الشبيكة سواء من حيث الآلات المستعملة في نسجها أو الطريقة والطرز المتبعة في تشكيلها.

([1]) وهو صبغ أحمر يصبغ منه الصوف، نسبة إلى دودة القرمز وهي دودة الصباغين، فأصل هذا القرمز من دود ينسج على نفسه مثل دودة القز إذا نسجت على نفسها القز، وقد اشتهرت في القديم الأندلس به كثيرا.

إضافة إلى هذه الصناعات شهدت البليدة ومنطقتها صناعات أخرى لا تقل أهمية عن الصناعات الأخرى كصناعة الأسلحة وتحضير البارود، والتي وجدت إقبالا من طرف سكان متيجة[1] والأطلس البليدي[2]، وصناعة المجوهرات والحلي وكذا صناعة الصابون والمستحضرات العطرية؛ وذلك لتوفر المواد الخام كالورود وزهور اللارنج.

وقد انتقلت الكثير من الصنائع والحرف من الأندلسيين إلى سكان المنطقة مما أكسبهم حرفا وفرت لهم عملا ومهنا مستقرة.

وإذا تحدثنا عن التجارة في البليدة فإن العادة المتبعة منذ القديم هي أن الجزائري أو اليهودي يكتري في السوق محلا أو عدة محلات وبمجرد حصوله على رخصة لذلك يعرض في بابها بضاعته؛ فعند باب الجزائر في البليدة توجد محلات ودكاكين تجارية لبني ميزاب خاصة بالملابس الجاهزة. أما بحي عبد الله المسمى بحي اليهود فإننا نجد محلات خاصة بالخضارين، ومقابل المقهى الموجود بنفس الحي توجد محلات خاصة بالجزارين، وسوق التشينة[3] أو البرتقال.

([1]) مجموعة سهول توجد بين جبال الأطلس التلي وبين التلال المطلة على البحر الأبيض المتوسط، تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 1300 كيلومتر مربع، طوله من الشرق إلى الغرب يصل إلى 100 كلم، ومن الشمال نحو الجنوب يتراوح بين 15 و 20 كلم.

([2]) هو جبل في وسط الجزائر الشمالي، وقمته هي كودية سيدي عبد القادر في بليدين بارتفاع 1.629 م، ويمتد في ولايات البليدة والمدية والبويرة.

([3]) البرتقال بالدارجة هو التشينة، وبالاسبانية هو (naranja) غير أن الاصل هو العكس ؛ حيث أخذ الاسبان (naranja) من العرب، وأخذ الجزائريون "تشينة" من الاسبان، كان أول أنواع البرتقال المعروفة في البحر المتوسط نوعا مرا وهو ما نسميه بالدارجة " لارنج " واسمه بالفصحى النارنج . ولكن في القرن السادس عشر للميلاد رجعت بواخر البرتغال من الصين بنوع صيني حلو لم يعرف في البحر المتوسط من قبل، فسموه (naranja de China) أي برتقال الصين، ثم دخل الاسم الجزائر والمغرب مع الفاكهة نفسها . وأما في المشرق فأطلقوا عليه اسم الدولة التي جاء منها (برتغال) فسميت البرتقال، ولكثرة استعمال هذه الكلمة في المشرق أصبحت تعتبر كلمة فصيحة، رغم أنها دخيلة مثل تشينة، ودخلت في نفس العصر.

أما في الأسواق والمعارض فإن التاجر يدفع رسوما قبل الدخول إليها؛[1] فالموقع المعتاد للسوق الريفي أنه ينصب بطريقة متناثرة هنا وهناك، وفي وسطه توجد مجموعة من الخيام التي تباع بداخلها القهوة والشاي. كما توجد بداخل هذه الخيام أيضا حصائر أو جلود تفرش على الأرض وتوضع أو تعرض عليها سلع غذائية للبيع، وتتمثل المبيعات في: الحيوانات بمختلف أنواعها، والحبوب والخضر والفواكه والطيور والخبز والحلوى والملح، والصابون والتبغ والقهوة والسكر والتوابل، والخردوات والنسيج والقماش ومنتجات حرفية أخرى وغيرها.

وتعد البليدة ذات أهمية كبرى للسكان المحيطين بها، فمنها يشترون سلعهم ويصلحون سلاحهم، ويصفحون أحصنتهم، ويلتقون لمناقشة عدة قضايا؛ حيث كانت توجد بها ثلاثة أسواق، منها سوقين داخليين: الأول كان مخصصا للحبوب ويسمى " **سوق جنة الزرع** "، والثاني مخصص للمواد والسلع الغذائية.

وكان يعرف باسم " **سوق الجمعة** "، وكان يعقد عند الباب الشمالي المؤدي إلى مدينة الجزائر، أما السوق الثالث فهو خارجي؛ حيث يعقد خارج أسوار المدينة عند سفح الجبل وكان يعرف باسم " **سوق الخميس** "[2] كونه كان يعقد كل يوم خميس سوق عام يضم كل سكان المناطق المجاورة والتي تجلب الدجاج والبيض والبقر والثمار الجافة والشعير والقمح ومختلف أنواع البقول. كما يتردد عليه رجال القبائل الجبلية لبيع منتجاتهم وشراء حاجياتهم من أقمشة وأدوات مصنوعة.

كما أنه وبفضل استغلال جيد لمنطقة زراعية نية، وطريقة غرس متقنة لأشجار البرتقال أصبحت البليدة خلال وقت قصير مستودع تجارة للتيطري بأكمله

([1]) للمزيد انظر: القانون الدولي الاقتصادي من إعداد رضا الفلاح، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة بن زهر أكادير، المملكة المغربية 2014م.

([2]) هو من الأسواق الشعبية المشهورة في البليدة.

وللجنوب كذلك، فالإنتاج الرئيسي والهام لبساتين وحقول المدينة أعطى لها مكانة مرموقة على مستوى مقاطعة الجزائر العاصمة أيضا .

مع العلم أنه كان في كل قيادة أو وطن يوم من الأسبوع يعقد فيه سوق عام؛ ففي وطن – بني خليل – الذي تقع في إطاره أراضي مدينة البليدة نجد السوق الشهير " **سوق الاثنين** " الذي يعرف لدى أناس المنطقة باسم **سوق بوفاريك**؛ والذي كان يعقد بين حقول الحبوب على بعد 400 مترا شمال قبة سيدي عبد القادر بالقرب من ساقية تستعمل لشرب الحيوانات. كما أن هنالك سوق قبلي أو عشائري يدعى **سوق بني صالح** ويوجد بمرجة بوقادون.

ويرتبط النشاط الاقتصادي بصفة عامة، والنشاط التجاري بصفة خاصة بالموقع الجغرافي للمدينة وطرق المواصلات فيها؛ فالموقع الاستراتيجي الهام للبليدة تتخلله معابر وممرات طبيعية عبر السهل أو الجبل تمكن المسافر من خلالها الوصول إلى مدينة الجزائر والساحل في الشمال عبر سهل متيجة المنبسط والفسيح، أو إلى مليانة في الغرب عبر واد جر، أو إلى المدية جنوب عبر مضائق شفة، أو عبر سلسلة جبال الأطلس التلي كجبال بني صالح وجبال ملوان.

وقد استغلت هذه الممرات منذ القدم للتنقل بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب ؛ فالجيوش الرومانية التي كانت متمركزة في سواحل تيبازا(تيبازة اليوم) وقيصرية (شرشال حاليا) وإكوزيوم (مدينة الجزائر اليوم)، كانت تستخدم منطقة البليدة كممر طبيعي لمراقبة السهول، كما اقيمت عدة محطات عسكرية بالمنطقة للمراقبة خاصة في خزرونة وموزاية. كما اتخذتها جيوش الموحدين الآتية من جهة الغرب عن طريق مليانة ممرا للوصول إلى بجاية ومنها إلى تونس [1]

[1]() مجلة مرآة متيجة، الجزائر 1986 م، ص 04 .

وهكذا يتضح لنا أن أهمية موقع البليدة تكمن في تحكمه في سهل متيجة، وفي مراقبته لوطن بني خليل، وفي اتصاله المباشر بمناطق التيطري جنوبا، وسهول الشلف غربا عن طريق الأودية الجبلية المتمثلة في مضائق شفة ووادي جر.[1]

أما النموذج الثاني الذي اتخذناه في دراستنا فهو القطاع الوهراني،[2] مع العلم أن القطاع الوهراني يمثل عمالة الغرب الجزائري إلى جانب عمالة الجزائر وعمالة قسنطينة والجنوب الصحراوي. وهو يتربع على مساحة كلية تقدر ب 6.780.034 هكتار، وحدوده من جهة الغرب وادي عطية آخر بلاد" مسيردة "، الحاجز بين أرضهم وأرض" بني خالد "، وهو بطن من قبيلة " بني زناسن " الموجودة شرق المغرب الأقصى، إذ يميل هذا الوادي إلى الجهة الشرقية على مناصب " وادي كيس " في أطراف أرض " أنكاد " وصولا إلى جبل" مديونة " مقابلا مدينة " وجدة " المغربية وعمالتها،[3] وحدوده من الجنوب جبال تلمسان بالإضافة إلى الكتلة الجبلية المنحدرة لمنطقة الونشريس وملیانة، ويحده من جهة الشرق وادي الشلف إلى غاية مصبه في غليزان وعين كارمان مع الونشريس والظهرة.[4]

وتعتبر منطقة التل التي تقع بين البحر الأبيض المتوسط والسهول السهبية المرتفعة أبرز منطقة في هذه المساحة الجغرافية ؛ حيث ترتكز السهول الكثيرة والكبيرة المياحة في منطقة الهضاب التي تصلح لزراعة الحبوب المتنوعة.[5]

---

[1]() مجلة متيجة للدراسات الانسانية، العدد رقم: 01، البليدة الجزائر جوان 2014 م، ص 173.

[2]( ) للمزيد انظر: Bastide (L) , L'Agriculture dans le département d' Oran, paris 1878 .

(3) محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ط: 02، دار اليقظة العربية، دمشق، سوريا 1964 م، ص: 14.

) [4](Robert Tinthoin , L'Oranie sa géographie , son histoire et ses centres vitaux , ed Fouque , Oran , Alger 1952 , pp: 09 – 13 .

(5) للمزيد انظر: الأطلس.

يضم القطاع الوهراني إداريا ستة دوائر رسمية وهي دائرة وهران ودائرة مستغانم ودائرة معسكر ودائرة تلمسان ودائرة سيدي بلعباس، وأخيرا دائرة تيارت (تيهرت). وتقسم هذه الدوائر كلها إلى 114 بلدية كاملة الصلاحية تغلب فيها الكثافة السكانية الأوربية وإلى 20 بلدية مختلطة، يتفوق فيها العنصر المسلم، وستة مراكز بلدية تسير وفق نظام الجماعة.[1]

دراستنا ليست اجتماعية ولكن تجدر الإشارة إلى أن العنصر اليهودي مندمج بعمق في الحياة الاقتصادية، ويلعب دوره الكبير في تجارة الجملة والمهن الحرة (30 من الأطباء و 30 من المعلمين في مدينة وهران) ونسبة منهم هم تجار صغار، موظفون في التجارة، محاسبون، خياطون، موظفون وحرفيون، إنهم يحتلون 90 من الأحياء اليهودية في المدن الكبيرة كوهران، تلمسان ومعسكر.

وقد ظلت الحركة التجارية في مدينة وهران قوية جدا فيها؛ بدليل أنها ستصبح أول وأهم ميناء على مستوى القطر الجزائري كله عام 1900م.[2] والذي سنتطرق إليه في الفصل الموالي – بحول الله تعالى –

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الاستيطانية على الوضع العام لـ "صادرات" الجزائر.

لقد نجح الاستعمار الفرنسي في تملك الأراضي الجزائرية في مدة أقل من ثلاثين سنة من عام 1871 م إلى سنة 1889 م حوالي مليون هكتار، بينما من سنة 1830 م إلى سنة 1870 قد تحصلوا على 481.000 هكتار. كذلك تطور التعمير

([1]) ابراهيم مهديد، القطاع الوهراني مابين 1850 و 1919، دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، الجزائر د.ت، ص: 12.

) [2](Cf LESPES (R) , La population d'Oran de 1831 à nos jours , Direction des Archives de la wilaya d'Oran (D.A.W.O) , cote n° 1451 , p: 07.

السكاني من 119.000 ساكنا في سنة 1871 م إلى 200 ألف ساكنا سنة 1903م.[1]()

ومعنى ذلك أنه كلما مكث الاستعمار في الجزائر فترة أطول كلما ازداد توسعه، وبالتالي ازدادت فوائده بحيث نجد في آخر عهده قد وصل عدد المستوطنون الأوربيون بالجزائر ما يقارب المليون نسمة، أما الأراضي فقد استحوذوا على حوالي خمسة ملايين من الهكتارات من جملة سبعة ملايين صالحة للزراعة.

ونتيجة للأزمات الاقتصادية والحرب العالمية فقد تعرض الفلاح الجزائري إلى ضغوطات من طرف الأوربيين. الأمر الذي جعله يعمد إلى تصفية ملكيته بالبيع أو بالرهن.[2]

وكان لإقصاء الأهالي من الأراضي الزراعية انعكاس كبير؛ حيث نقص الإنتاج الزراعي والحيواني، فالإحصائيات المتوفرة تؤكد أن إنتاج الحبوب بعد ما كان ما بين 1901 م و 1910 م يصل إلى 19.6 مليون قنطار انخفض في الفترة الممتدة من 1921 م إلى 1930 م إلى 16 مليون قنطار، ثم انخفض إلى 15 مليون قنطار في الفترة ما بين 1931 م و 1940 م ثم انخفض إلى 14 مليون قنطار في الفترة ما بين 1941م و 1948 م.[3]

ونفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة لإنتاج الزيت؛ حيث انخفض المحصول من 350000 هكتولتر بين 1910 م و 1920 م ليصل إلى 165000 هكتولتر في الفترة الممتدة ما بين 1930 إلى 1940 م؛ وذلك نظرا لاستيلاء

([1]) Charles Robert Ageron , Histoire de l'Algérie contemporaine (1830 – 1973), Que sais – je ?P45.

([2]) الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، " المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954، المجلد الأول، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 97.

([3])(Robert ageron, L'histoire de l'Algérie contemporaine, Paris, P.U.F1974 , P 81.

المستوطنين على حوالي ثلاثة ملايين شجرة زيتون من ثمانية ملايين كانت موجودة في سنة 1936 م.[1]

ونفس المصير لقيته الثروة الحيوانية؛ حيث سجلت الإحصائيات انخفاضا كبيرا في عدد رؤوس الأغنام والأبقار التي كان يملكها الأهالي والجدول الآتي يوضح ذلك أكثر.

السنة	عدد رؤوس الأغنام
1887	أكثر من 10.000.000 رأس
1887 – 1917	في حدود 8.000.000 رأس
1923	أكثر بقليل من 5000.000 رأس
1927	5000.000 رأس
1931	9500.000 رأس
1936	بين 5 و 6000.000 رأس

أما عدد الأبقار فقد انخفض إلى 792000 رأس في سنة 1937 م، بينما كان عددهم 1071000 رأس في سنة 1887 م.

هذا التناقص يوضح التدهور الكبير الذي أصاب الزراعة الجزائرية بسبب تصرفات الإدارة الاستعمارية غير الإنسانية؛ حيث انتزعت من الجزائريين كل الأراضي الخصبة والأشجار المثمرة وحتى المراعي وسلمتها للمستوطنين فانعكس هذا الوضع على الحياة الاجتماعية للأهالي انعكاسا سلبيا.

(1) عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين بفرنسا في الحركة الوطنية بين الحربين 1919 – 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 41.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: التنظيم الاقتصادي والمالي أثناء الاحتلال.

المبحث الأول: التنظيم الاقتصادي.

المطلب الأول: القوانين الاقتصادية المنظمة لحركة التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: شبكة النقل والمواصلات.

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: التنظيم المالي.

المطلب الأول: المؤسسات المالية.

المطلب الثاني: النظام الجمركي.

الفصل الثالث: التنظيم الاقتصادي والمالي أثناء الاحتلال.

المبحث الأول: التنظيم الاقتصادي.

المطلب الأول: القوانين الاقتصادية المنظمة لحركة التجارة الخارجية.

ظهرت قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية الحاجة إلى إنشاء منظمة دولية متخصصة في تنظيم وتنسيق السياسات التجارية للدول المختلفة. الأمر الذي دفع أمريكا في عام 1947 إلى دعوة الدول الغربية للدخول في مفاوضات متعددة الاطراف بهدف التقليل من الحواجز التي تقف أمام التجارة الدولية .

وقد تم التوصل بين الدول المشاركة إلى اتفاقية عامة للتجارة GATT

(General Agreement on Tariffs and Trade) وتم تشكيل منظمة دولية بنفس الاسم GATT في عام 1947 م ، وتعني كلمة جات اتفاقية متعددة الأطراف تنص بنودها على تنظيم التجارة الدولية من خلال المفاوضات الجماعية من أجل التوصل إلى اتفاقيات تجارية وخلق شبكة متوازنة وعادلة من العلاقات التجارية الدولية، وتزيل العوائق أمام التجارة الخارجية حيث نجحت الجات في تحرير الاقتصاد العالمي والتجارة الخارجية من خلال الاتفاقيات المتعددة الأطراف لتخفيض القيود على التجارة.[1]

([1]) محمد نداء الصوص، التجارة الخارجية، ط01 مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2008م، ص: 92.

أهم مبادئ الجات:

1/ مبدأ عدم التمييز في التجارة الدولية أي التزام جميع الدول الأعضاء في الجات إعطاء الدول الأخرى الاعضاء نفس الفرصة في المعاملة التفضيلية من حيث إزالة الحواجز التجارية.

2/ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أي تفضيل الدول الأعضاء في الجات عن الدول الأخرى غير الأعضاء مع المساواة في التعامل فيما بين الدول الأعضاء.

3/ مبدأ المعاملة بالمثل (المعاملة الوطنية) وتعني عدم اللجوء إلى الحواجز الجمركية لحماية المنتج المحلي وإعطاء الفرصة للمنتج الاجنبي ليكون منافسا في السوق.

4/ التعهد بتجنب سياسة الإغراق.

غير أن فرنسا وكعادتها اخترقت كل مبادئ الاتفاقية.

المطلب الثاني: شبكة النقل والمواصلات.

الحديث عن صادرات الجزائر والتجارة الخارجية بصفة عامة يجرنا – شئنا أم أبينا – إلى الحديث عن المواصلات باعتبارها عماد التجارة الخارجية؛ حيث كانت التجارة الخارجية تتم عن طريق الموانيء بواسطة الأجانب وعدد قليل من الأهالي، ويساعدهم من حين لآخر جماعة من اليهود.[1]

وخلافا لما كان في أوربا، فإن الأودية في المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة لم تكن صالحة للملاحة.

[1] محمود صالح منسي، تاريخ العرب الحديث المشارقة والمغاربة، ص: 120 .

أما المواني‌ء فممتازة ومنتشرة، وأهم المواني‌ء بدءا من الشرق هي:

- **القالــة:** سميت بالقالة وكذلك كان يطلق عليها اسم **مرسى الخراز** كانت في حوزة الشركة الملكية الافريقية تصدر منها الحبوب إلى مرسيليا، وتعتبر ثاني مؤسسة فرنسية على الساحل الافريقي، مرساها واسع، وتتوفر فيه جميع شروط الملاحة، ولكن موقعها ومناخها غير صحي، ولذلك أخليت لصالح مدينة عنابة.[1]
- **عنابــة:** أحد المراكز الفرنسية الهامة وفيها ثلاثة مراسي: رأس الحمام، الخروبة، وحصن الجنويين، وقد تم بناء هذا الحصن الأخير وهو أهمها في القرن الخامس عشر، عندما كانت التجارة مزدهرة بين عنابة وجنوة نظرا لما تتوفر عليه المنطقة من غطاء نباتي كثيف ومتنوع مشهور تاريخيا وكذا وفرة المواشي. [2]
- **ستــورا وفيليب فيل:** على مقربة من سكيكدة، وكانت تابعة لميناء عنابة لأن سكيكدة حينئذ، لم تكن ذات أهمية كبرى.[3]
- **القل:** أصبح ميناء القل بقدوم الفرنسيين من أهم مواني‌ء الجزائر ومركزا تجاريا هاما للصادرات من الجزائر إلى مرسيليا خاصة.[4]
- **وجيجــل:** كانت مشهورة بتصدير المنتوجات المحلية، ولا يستورد منها أي شيء.[5]
- **بجايــة:** هي التي يقول عنها المؤرخون: أنها تشكل جبل طارق الثاني، لأن خليجها جميل ومرتفع جدا، وبالقرب من بجاية ميناء المقصورة،

([1]) بلقاسم مولود قاسم نايت، شخصية الجزائر الدولية، ج: 02، الجزائر 1974م، ص: 45.

([2]) للمزيد انظر الملحق رقم 13.

([3]) للمزيد انظر الملحق رقم 12.

([4]) للمزيد انظر الملحق رقم 11.

([5]) للمزيد انظر الملحق رقم 10.

وتشرف عليه قبيلة بني عائشة، وكان قبل الفترة التي ندرسها يستعمل لنقل الأخشاب. [1]

- **الجزائـــر:** من أهم مواني المقاطعة، لأنها تتكون من عدة جزر،[2] وتشتمل على مواقع كثيرة بناها الاسبان أثناء المحاولات التي قاموا بها لاحتلال المدينة، وتتراوح أعماق المرسى ما بين 14 و 15 قدما، لذلك كان البحارة في مأمن من الغرق.[3]

- **شرشـــال:** وهو ميناء يمتد على هكتارين فقط، ويستقبل في آن واحد حوالي أربعين مركبا، يتسع الواحد منها لخمسين برميلا، أما المرسى فمحمي بعدة أرصفة، ولكنه مدخله ضيق وصعب جدا، ولذلك لم تتمكن السلطات من توسيعه.[4]

- **وهـــران:** يمتد هذا الميناء على 24 هكتارا، وتصل أعماق المرسى فيه عشرين مترا، وقد عمل الاسبان على توسيعه وتدعيم الرصيف الذي يحميه، والذي يبلغ طوله حوالي كيلومترا، يستطيع هذا الميناء أن يستقبل في آن واحد أكثر من مائتي مركب، يتسع الواحد لأكثر من مائة برميل.[5]

- **المرسى الكبيـــر:** اعتبر ميناء المرسى الكبير من أكبر المواني حيث نجد الحسن الوزان وكذا دابر (Dapper) يقولان أنه لا يوجد له مثيل في العالم بأسره، حيث يتسع ل **100** سفينة،[6] وهو في حماية عن مختلف الزوابع

([1]) للمزيد انظر الملحق رقم 9.

([2]) للمزيد انظر الملحق رقم 7 .

([3]) محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط: 02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1985 م، صص: 119 – 120.

([4]) للمزيد انظر الملحق رقم 6.

([5]) للمزيد انظر الملحق رقم: 20 في قسم الملاحق الخاصة بالخرائط.

[6]( )LEON L'Africain, Décrispation de l'Afrique, nouvelle éd, traduite de l'Italien PAR A.Epaulard, Paris ; Adrien , Tome 02 p 35.

والعواصف كون أنه يقع على بعد مسافة ستة كيلومترات غربي خليج وهران، مرساه ممتاز لأن جبل سنتون يحميه من الرياح الغربية، كما كان المرسى الكبير قبل استرجاع وهران هو الميناء الرسمي في بايلك الغرب.

- **مستغانـم** : تعتبر المدينة التوأم لبجاية في نظر أغلب المؤرخين والجغرافيين ، وتتمتع بشريط ساحلي طوله 124 كلم.[1]
- **تنـس:** ميناء تجاري[2] كان منذ القرن 16 نقطة اتصال بين التجار الأوربيين وسكان المنطقة فيشترون منهم العسل والشموع والجلود.[3]
- **مايلـــة:** يقع هذا المرفأ على مقربة من الحدود الجزائرية، كما كان جزءا من مملكة تلمسان حين غزاه الاسبان سنة 1946 م، ومن ثمة فإن أهميته في الفترة التي ندرسها تكاد تكون معدومة.

أما مواني فرنسا فلم تكن عديدة ولعل أهمها أربعة مواني وهي مرسيليا وميناء طولون وسيتات وكاسيس .

- **ميناء مرسيليـــا:** (MARSEILLE) عرفت بتسمية " باب المشرق"[4] وقد مكنها موقعها الجغرافي أن تلعب دورا هاما في التجارة الخارجية الفرنسية في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- **ميناء طولـــون:**(TOULON) لطالما لعب هذا الميناء دورا تاريخيا بارزا.

([1]) للمزيد انظر الملحق رقم 04.

([2]) للمزيد انظر الملحق رقم 05.

([3])(Lieussou (A) , Les Ports de l'Algérie, deuxième édition , publiée par les Départements de la Guerre et de la Marine ; Paris 1857 ; p 74.

([4]) Colomer (L) , Le role de Marseille dans les relations politiques et économiques de la France avec les pays d'orient , Toulouse , J.Fournier 1929 , p 15.

- **ميناء كاسيـس:**(CASSIS) يعتبر هذا الميناء أقل أهمية من الميناءين السالفي الذكر.
- **ميناء سيوتـات:** (CIOTAT) مهمته الأساسية هي استئجار السفن التجارية.

خلال الفترة الحديثة لم تكن تشغل الموانيء في الجزائر أكثر من خمسة ملايين من الفرنكات سنويا؛ وهذا راجع إلى عمليات الجهاد البحري كما نسميها نحن أو القرصنة كما يسميها الأوربيون.[1]

وإذا أردنا أن نستعير من القاموس المعاصر عبارة تساعدنا على وصف مالية الجزائر خاصة لما ترددنا في القول بأنها كانت قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر في صحة جيدة.[2]

وأهم مصادر الثروة كانت تتمثل فيما يطلق عليه المؤرخون الغربيون مصطلح القرصنة وما نسميه نحن بالجهاد البحري.

فلقد كانت الجزائر في جميع أوقات السنة تعد مجموعات من المراكب تمخر عباب البحر الأبيض المتوسط وترجع دوما محملة بالغنائم على مختلف أنواعها، والدراسات حول هذا الموضوع متوفرة بجميع اللغات، تصف المراكب وإعدادها للخروج.

ولإن كنا لا نستطيع أن نعالج هذا الموضوع بالبحث الدقيق، نظرا لاتجاه الدراسة فإنه لا يفوتنا أن نذكر أن كنوز الجزائر الحديثة مشهورة في كامل أنحاء العالم، ويقال عنها أنها كانت مدفونة في آبار عديدة بحي القصبة. ويذكر السيد تيدنه وهو من كبار ضباط المخابرات الفرنسية، كلفه نابليون بإعداد تقرير حول إمكانية احتلال

(1) للمزيد انظر الملحق رقم 15.

(2) محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط: 02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1985 م، ص: 130.

الإيالة، فقدمه له بتاريخ 19 أوت سنة 1802 م، يذكر بأن « كنوز الجزائر تكفي لتغطية مصاريف الحرب التي تعرضت لها أوربا طيلة عشر سنوات ».[1]

وشاع في مستهل القرن التاسع عشر أن تراكم هذه الكنوز ناتج عما كانت تدفعه الدول الأوربية من أتاوات سنوية وعن المدخولات الوطنية المتعددة المصادر.

هذا وتتكون مدخولات الايالة من عناصر كثيرة أهمها:

- الدنوش وما يتبعه من رسوم، وتقدر سنويا بحوالي 700.000 بياستر فضي، لأي حوالي نصف مليون دولار اسباني.
- الرسوم المفروضة على قواد دار السلطان ومشايخ العرب، ويذكر السيد فانتور دوباردي أنها بلغت خمسين ألف بياستر سنة 1788 م.
- عائدات أملاك الدولة بما في ذلك فدية الأسرى والعبيد.
- عائدات العمليات التجارية التي يقوم بها وكلاء الايالة داخل البلاد وخارجها
- الجزية المفروضة على اليهود المقيمين بالعاصمة، أما في غيرها فإن الباي هو الذي يتقاضاها، وحسب السيد اسكار أن هذه الجزية تقدر بمبلغ 1000 باتاك أسبوعيا، أي حوالي مائتي بياستر قوى.
- الأتاوات التي تدفعها جميع المؤسسات التجارية الأجنبية وتقدر في مستهل القرن التاسع عشر بحوالي ثمانين ألف بياستر قوى.
- الرسوم الجمركية؛ وقدرها على الواردات 5 % إذا كان أصحابها من الأهالي أو المسيحيين و 12 % إذا كانوا من اليهود.[2]

وتجدر بنا الإشارة إلى أن الصادرات لا تفرض عليها الإيالة سوى 02 %، وذلك لتشجيع الإنتاج وتنشيط التجارة.

([1]) نفسه، ص: 131.

([2]) للمزيد: انظر الملحق رقم 26.

وفيما يتعلق بالنقود، كانت الجزائر تستعمل بالإضافة إلى بعض العملات الأجنبية مثل الدولار الاسباني والبياستر التونسي، والكورى السوداني، والبياستر القوى، عملة خاصة تصكها في مصانعها، وأشهرها السلطاني الريال والبياستر القسنطيني.[1]

ويمكننا في هذا المقام الإشارة إلى أن البايلك قد صرف أموالا طائلة على شق الطرقات[2] مما ساعد على ازدهار التجارة وتوسعها وهذا عكس العصر العثماني والذي لم تهتم فيه الدولة العثمانية بشق الطرقات وكانت اغلب الطرق فاسدة مهترئة حيث انصب معظم اهتمامها على الجانب العسكري للبلاد على خلاف السلطات الفرنسية التي اهتمت بإنشاء الطرقات كونها ترى أن خير الناس يكمن في التجارة التي لا يمكن ممارستها إلا بتوفر الطرق [3] ومن أبرزها الطريق الرابط بين الجزائر والبليدة وكذا الطريق الرابط بين قسنطينة وباتنة، والطريق الرابط بين سكيكدة وعنابة.

وفي سنة 1857 م صدر مرسوم امبراطوري في الثامن من شهر أفريل وكان هذا في عصر الجنرال راندون؛[4] حيث أعطى أوامر بإنشاء خطوط السكك الحديدية فكان أول خط تم فتحه هو الخط الرابط بين الجزائر والبليدة عام 1862 م، بالإضافة الى أنه بدأ في فتح خط ثان عام 1866 وهو الخط الرابط بين الجزائر ووهران.[5]

([1]) انظر الملحق رقم: 29؛ وهو جدول يمثل لوحة شاملة للعملات الوطنية وما يقابلها من العملات الأجنبية.

([2]) للمزيد انظر الملحق رقم 17.

([3]) جريدة المبشر 15سبتمبر 1852م.

([4]) ولد الماريشال راندون في مدينة غرونوبل 27 مارس 1795م، التحق برتبة ملازم أول ثم قائد سرب 1830، ماريشال فرنسا 1856 كان وزيرا للحربية حتى أكتوبر 1851 وفي عام 1852 عين كونتا خلفا عمه الجنرال ماريشان الذي توفي 1851 ، عينه لويس نابيلون خليفة للجنرال ألفونس هنري دوتيو ليصبح لاحقا حاكما عاما استطاع أن يقود عملية الاحتلال الفرنسي للجزائر مما جعل شهرته أكبر كحاكم علم للجزائر لا كوزير للحربية، عاصر الماريشال راندون الكثير من الأحداث منها مقاومة الأغواط في الجنوب الجزائري والتي قادها الناصر بن شهرة والشريف بوشوشة والشريف محمد بن عبد الله، مات بجنيف سنة 1871م.

([5]) الصدر السابق، 31 اكتوبر 1850 م.

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات

لقد أصبحت تمثل امبراطورات ضخمة وتمثل دورا مؤثرا في العلاقات الدولية؛ فحجم مبيعاتها قد يفوق الناتج القومي الإجمالي للعديد من دول العالم المتقدم[1]

تعريف الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

يمكن تعريف الشركة ذات المسؤولية المحدودة وفقا للمشرع الجزائري، وحسب ما جاء في المادة 564 من القانون التجاري والتي تم تعديلها بأمر رقم 96 – 27 مؤرخ في 28 رجب عام 1417 هـ الموافق ل 09 ديسمبر 1996 فجاءت الفقرة الأولى كالآتي:

« تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص . »

وجاء في الفقرة الرابعة ما يلي: « وتعين بعنوان للشركة يمكن أن يشتمل على اسم واحد من الشركاء أو أكثر على أن تكون هذه التسمية مسبوقة أو متبوعة بكلمات شركة ذات مسؤولية محدودة أو الأحرف الأولى منها أي ش.م.م وبيان رأسمال الشركة . »

نستنتج مما سبق ذكره أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة قد تتكون من شخص واحد أو عدة أشخاص تحدد مسؤوليتهم بحدود الحصة التي قدموها في رأسمال الشركة.[2]

أما شركات الأموال فتقوم على الاعتبار المالي ولا أهمية للاعتبار الشخصي فيها، فهي نقيضة شركات الأشخاص التي تعطي لشخص الشريك أهمية؛ بحيث تتأثر الشركة بانتمائه إليها أو انسحابه منها لأن ائتمان شركات الأموال ومنها شركة

([1]) هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، مصر 2012 م، ص: 177.

([2]) نادية فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008 م، ص: 26.

المساهمة التي تعد النموذج الأمثل لهذا الصنف من الشركات يستمد من رأسمالها، كما أن مسؤولية الشريك في شركات الأشخاص مسؤولية تضامنية أي مطلقة بحيث يسأل الشريك فيها عن ديون الشركة حتى في أمواله الخاصة. بينما في شركات الأموال مسؤوليته محدودة بحدود الحصة التي قدمها في الرأسمال.[1]

وعادة ما تقوم شركات الأموال بالمشروعات الضخمة مما يستلزم لنشأتها إمكانيات مادية كبيرة لذا لم تظهر هذه الشركات إلا بعد ظهور الاكتشافات الجغرافية وما نجم عنها من اكتشاف ثروات طبيعية لأنها تتطلب رؤوس أموال طائلة.

وقد تطورت هذه الشركات بتطور الثورة الصناعية، وشركة المساهمة هي النموذج أو الدليل الرمز لشركات الأموال لأنها تعتمد على الاعتبار المالي فحسب.[2]

ونظرا لحجمها الضخم لم تقتصر على حدود الدولة الواحدة بل تعدت ذلك لتشمل فروعها عدة دول حتى أطلق عليها " **الشركات المتعددة الجنسيات** "

وتعود قدرة الشركة المساهمة في تجميع رؤوس الأموال الضخمة لما تتميز به هذه الشركة من خصائص أهمها سهولة تحديد قيمة الأسهم بحيث يكون في متناول صغار المدخرين، وقابلية هذه الأسهم للتداول وتحديد مسؤولية الشريك بقدر ما أسهم به .

كل هذه المميزات تبعث الطمأنينة في نفسية الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق أرباح دون المجازفة والمخاطرة . لكن هذا الجانب الإيجابي الذي تتمتع به شركة المساهمة يقابله جانب سلبي يتمثل في عدم اهتمام صغار المدخرين رغم كثرتهم في إدارة الشركة، وهو الأمر الذي يسمح للأقلية التي بحوزتها رؤوس الأموال الاستئثار بإدارة الشركة وتركيز السلطات بيدها .

([1]) للمزيد انظر شركات الأموال في القانون الجزائري لنادية فضيل ص 27 وما بعدها.

([2]) أحمد محرز، القانون التجاري الجزائري، ج: 02، الجزائر 1979 م، ص: 102.

وتاريخيا، لعبت شركة المساهمة دورا فعالا في ظل النظام الرأسمالي فكانت عماده وأداته القانونية المثلى في التوسع داخل الدولة وخارجها، وفي تحقيق التركيز الاقتصادي واحتكارها للسوق كما كانت تقوم بوظيفتين: أولا كانت أداة لا مثيل لها في تجميع المدخرات وتمويل المشروعات الكبيرة حتى من جانب الطبقات الوسطى والصغيرة.

ثانيا: انفردت بنظام يكفل المرونة والكفاءة في توحيد المشروع ولكنه يكفل أيضا وبصفة خاصة سيطرة الأقلية من كبار رجال المال والصناعة على المشروعات الكبيرة جميعا وتوجيهها بما يتفق ومصالحهم وأهدافهم رغم أن هذه الأقلية لم تكن تساهم في كثير من الحالات إلا بنصيب قليل في رأسمال الشركة. [1]

ولم تكتف هذه الشركات المساهمة بالتأثير على الجانب الاجتماعي والاقتصادي فحسب بل تعدته، وأثرت حتى على الجانب السياسي فأصبحت هي صاحبة القرار مما جعل الدول تتدخل للحد من قوتها وسيطرتها، وإثر ظهور النظام الاشتراكي الذي أصبح يوجه الاقتصاد الوطني بصفة عامة والشركات بصفة خاصة بل أن الدول الرأسمالية هي الأخرى وضعت حدا لنفوذ هذه الشركات وهذا تحت ضغط الانتقادات التي وجهت إليها مما جعلها تخضعها لإذن مسبق حتى تتمكن من مراقبتها. [2]

الحديث عن شركات المساهمة يجرنا إلى الحديث عن الأسهم، فقد عرف المشرع الجزائري السهم في المادة 715 مكرر 40 والتي نصت بقولها: « السهم وهو سند قابل للتداول تصدره شركة مساهمة كتمثيل لجزء من رأسمالها ».

وعرفه الفقه على أنه صك أو سند يمثل حصة المساهم النقدية أو العينية في رأسمال الشركة .

([1]) أكثم أمين الخولي، دروس في القانون التجاري، الجزائر 1969 م، صص: 5 و 6.

([2]) أحمد محرز، المرجع السابق، ص: 289.

والسهم له مدلولان: الأول أنه يشير إلى حق المساهم في الشركة مقوم بملغ من النقود، والثاني أنه يشير إلى السند المثبت لذلك الحق[1]وعرفه الفقه التقليدي على أنه الصك الذي تصدره الشركة المساهمة بقيمة اسمية معينة، ويمثل حصة الشريك في رأسمال الشركة.

لكن يعيب على هذا التعريف نظرته المادية للسهم دون أخذه في الاعتبار الحقوق اللصيقة بالسهم كصك والمخولة لصاحبه سواء أثناء حياة الشركة أو بعد انقضائها.

لذلك عرفه البعض على أنه حق الشريك في الشركة وفي ذات الوقت الصك المثبت لهذا الحق.[2]

ونظرا للارتباط الوثيق بين القانون التجاري الذي أشرنا إليه ومحاكم التجارة في القانون الفرنسي والتي تعد نظاما عتيقا ورمزا من رموز النظام القضائي الفرنسي بل أن أهميتها تزداد يوما بعد يوم ؛[3] إذ تدخل في تنافس مستمر مع التحكيم، إلا أنها تتميز بكونها القاضي الطبيعي للنظر في النازعات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية.[4]

ورغم كل المراحل العديدة التي مر بها تطور النظام القضائي في فرنسا، سواء في ظل الحكم الملكي أو بعد قيام الثورة الفرنسية والتي أعقبها تغيير جذري في النظام القائم سواء على المستوى السياسي أو القانوني أو القضائي وما صاحبها من إلغاء

([1]) عباس مرزوق فليح، الاكتتاب في رأس مال الشركة المساهمة، الجزائر 1998 م، ص: 77.

([2]) محمد فريد العريني، القانون التجاري شركات الأموال، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الجزائر 2008 م، ص: 66.

([3]) consulaire dans la justice de L'Ancien Régime Emi Matsumoto , La Juridiction .thése , Paris, 2002 , P11.

([4]) Claude champaud, L'idée d'une magistrature économique , Bilan de deux décennnies p61, spéc.P 64, Justice,n1, Janv.Juin 1995 .

المحاكم القائمة في فترة الحكم الملكي، إلا أن المحاكم القنصلية المختصة[1] بالفصل في المنازعات التجارية ظلت باقية.[2]

وترتبط الرأسمالية[3] بالاستعمار ونزف ثروات الشعوب، فإذا ما وصلت الرأسمالية إلى أعلى مراحلها فإنها تبحث لنفسها عن امتدادات خارج حدودها سواء بالتدخل العسكري أو بأي وسيلة أخرى؛ وذلك للحصول على المواد الخام اللازمة لتشغيل مصانعها أو لفتح اسواق لترويج منتجاتها وكثيرا ما أدى هذا إلى حروب بين الدول بعضها ببعض. [4]

ويمكن أن نقول أن الاستعمار الأوربي مرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الاقتصادي وظهور الصناعة في أوربا كما هو مرتبط أشد الارتباط بنشأة الرأسمالية ونموها المتزايد والتي تسعى دوما إلى الربح في اقصر وقت ممكن وهي مستعدة أن تحارب في سبيل تحقيق مطامحها ومطامعها التي لا تقف عند حد. ولعل أحد بناة الامبراطورية البريطانية سيسيل رودس لم يكن بعيدا عن الحقيقة حينما يعبر على ذلك بقوله: « يجب على حكامنا أن يمتلكوا أقاليم جديدة لمواجهة زيادة عدد سكان

([1]) تسمى المحاكم القنصلية وهو الاسم القديم أو المحاكم التجارية.

([2]) سحر عبد الستار إمام، محاكم التجارة في القانون الفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة 2012 م، ص: 21.

([3]) الرأسمالية اختلف العلماء في تعريفهم للنظام الرأسمالي، حيث لا نكاد نجد تعريفا جامعا مانعا، إذ أن كلا منهم يتناول صفة أو بعض صفات النظام الرأسمالي.

فسدني وب (Sidney webb) عرف الرأسمالية بأنها « تلك المرحلة الخاصة في تطور الصناعة والنظم التشريعية التي يجد فيها مجموع العمال أنفسهم منفصلين عن تملك أدوات الإنتاج على نحو يجعلهم في مركز الأجراء الذين يبدو أن رزقهم وأمنهم وحريتهم الشخصية تعتمد على جزء ضئيل نسبيا من الأمة، وأعني به أولئك الذين يملكون الأرض والآلات وقوة العمل في المجتمع، ويتحكمون في تنظيمها بحكم ملكيتهم لها، ويفعلون ذلك بغية الحصول لأنفسهم على أرباح فردية شخصية .» و عرف كارل ماركس النظام الرأسمالي بأنه: « ذلك النظام الذي تكون فيه قوة العمل ذاتها سلعة تباع وتشترى في السوق شأنها شأن أي سلعة أخرى ...» ويتميز النظام الرأسمالي بالملكية الخاصة لعوامل الانتاج كالأرض والمعدات والآلات كما يقوم على الاعتراف بحرية الفرد. ويمكن تلخيصه في العبارة الفرنسية « دعه يعمل ... اتركه يمر » . (Laissez Fair … Laissez Passer)

([4]) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الاقتصاد والمجتمع، مصر 2002 م، ص 33.

وطننا، ومن أجل فتح أسواق جديدة لمنتجات مصانعنا ومناجمنا، وكما قلت دائما فإن الامبراطورية مسألة تتعلق بالخبز والزبدة »

وأصبحت الرأسمالية تمثل أعلى مراحل الاستعمار والاستغلال، وليس بالقليل ماجنته بريطانيا من خيرات ومعادن في افريقيا بواسطة شركة جنوب افريقيا البريطانية سنة 1889 م التي كان أحد أعمدتها سيسيل رودس .[1]

وما يقال عن بريطانيا يمكن أن يقال عن فرنسا التي استأثرت بدورها بجزء هام من الأراضي الشاسعة في افريقيا، وقد بلغت مساحة مستعمراتها 4.022.150 كلم مربع، وتعتبر فرنسا من حيث المساحة أكبر دولة استعمارية في افريقيا . وقد كانت سياسة فرنسا في هذه المستعمرات مبنية على أساس الامتصاص أي بقلب الافريقيين مع مرور الزمن إلى فرنسيين في جلد أفارقة وبغير هذه الطريقة كما يعتقد الفرنسيون لا يمكنهم البقاء طويلا في هذه المستعمرات التي احتلوها والتي فتحت أمام تجارتهم وصناعتهم أسواقا غير محدودة لا ينافسهم فيها أحد. [2]

ومن أجل هذا رأينا الفرنسيين كيف استماتوا في الدفاع عن بقائهم في الجزائر التي كانوا يعتبرونها أرض الآباء والأجداد، وهذا ما جاء على لسان ديغول «إن جزائر الآباء والأجداد قد دفنت».[3]

([1]) رودس سيسيل جون: ولد في 5 يوليو 1853 وتوفي في 26 مارس 1902م، كان يشغل منصب رئيس وزراء مستعمرة الكاب عام (1890م – 1896 م)، توسعت في فترته الامبراطورية البريطانية كثيرا، اشتهر بتسمية "ملك الألماس" كونه أسس شركة دي بيرز والتي تعد أكبر شركة للألماس في العالم؛ حيث سيطرت على 90 % منه ، أما اليوم فهي تسيطر على 60% من الالماس الموجود في العالم.

([2]) انظر ملحق رقم:02.

([3]) مجلة **الجيـش** الوطني الشعبي، العدد: 18، الإدارة المركزية للمحافظة السياسية لوزارة الدفاع الوطني، الجزائر ربيع الثاني 1385 هـ / أوت 1965 م، ص: 10.

أما المساحة التي كانت تحتلها بريطانيا في افريقيا فتقدر بنحو 2025719 كلم مربع، وتختلف بريطانيا في سياستها التي تمارسها إزاء مستعمراتها عن السياسة الفرنسية في عدة نواح منها:

الحكم الغير مباشر يعني الإدارة بواسطة الزعماء الوطنيين في نطاق الكومنولث أو رابطة الشعوب البريطانية. وقد لخص الزعيم العمالي الراحل أنورين بيفان سياسة بلاده اتجاه المستعمرات في كلمتين أعط، واحتفظ. ولا يعني هذا أن هناك استعمارا نظيفا واستعمارا قذرا.[1]

فالاستعمار رغم تلونه وظهوره في شتى الصور يظل كما هو يمثل الاستغلال والنهب و مصادرة الحريات، والاستيلاء على الثروات والقضاء على الثقافة الوطنية.

([1]) مجلة الجيش، المرجع السابق، ص: 11.

المبحث الثاني: التنظيم المالي.

المطلب الأول: المؤسسات المالية

*** بداية نشوء المؤسسات المالية:**

بمجرد ولوج فرنسا إلى أرض الجزائر اجتهدت على التعامل بالعملة الفرنسية وتطبيق التعامل بها داخل الأسواق التجارية أثناء عمليات البع والشراء، ولهذا الغرض فقد سن القائد العام للقوات المسلحة قانون 07 /1831/12 م، [1] والذي يتضمن أن العملة الرسمية التي ستعتمد في الجزائر هي العملة الفرنسية ولا يمكن التعامل بأية عملة أخرى سواها. وبازدياد زحف الاحتلال الفرنسي وتطوره وبسط نفوذه أكثر تطورت العملة الفرنسية هي الأخرى، بدليل إنشاء البنك الجزائري سنة 1851م، والذي كان ضروريا لتعامل المستوطنين الفرنسيين؛ وذلك لعدم توفر رؤوس الأموال ولذلك كان من الضروري إنشاء هذا البنك؛ وهو يعتبر أضخم مؤسسة مالية آنذاك. [2]

وأصبح يعد المركز النقدي والبنكي، ونظرا لأهمية العملة والنقد في التنمية كون أن الثروة تصبح متداولة بين رجال الأعمال والتجار وغيرهم؛ حيث كان يساهم في تقديم إعانات مالية للتجار وبالأخص أولئك الذين باستطاعتهم تسديد الديون والتي باتت هي الأخرى ضرورة ملّحة لعملية لممارسة عملية التجارة.

مع العلم أنه كانت كلما ارتفع رأس المال المقروض نمت التجارة وتطورت، باعتبارها كانت المنبع المنفرد والوحيد لعملية التمويل.

([1]) Code de l'Algérie….1831. P. 3.

)[2](Démontès (V): L'Algérie industrielle et commerçante, Paris 1930, P 104.

لم تؤد مدخرات البنوك دورا بارزا بقدر الدور الذي أدته القروض البنكية بالرغم من دورها الضعيف والذي كان مرتبطا بترسخ الاستعمار الفرنسي.

وفي بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر فرضت التجارة إنشاء بنك، [1] كون القطاع الاقتصادي الأوربي كان يستند في بدايته على القطاع التقليدي؛ حيث كان حلقة وصل بين الأسواق الخارجية والقطاع التقليدي، وقد قدم البنك قروضا زراعية وكذلك قروضا تجارية بالرغم من قلة رأس المال. [2]

إلا أنه ومن الملاحظ أن دورها في الجزائر كان ضئيلا مقارنة مع دول أخرى، وكذلك نلاحظ أن رؤوس الأموال الفرنسية كانت تساهم في حالات قليلة جدا وبفوائد جد مرتفعة، بالإضافة إلى فرضها لعلاوات على المخاطر.

أما رؤوس الأموال الجزائرية في القطاع الاقتصادي الأوربي فهي تكاد تنعدم؛ ويعود ذلك إلى تردد ملاكها خشية القضاء على الاحتلال الفرنسي وتراجعه من الأراضي الجزائرية نهائيا وذلك لعدم استقرار الأوضاع السياسية آنذاك، بالإضافة إلى التغيرات المناخية من سنة لأخرى.

هذا وبالإضافة إلى أن الاستعمار الفرنسي في بداياته كان استعمارا استيطانيا فلاحيا بالدرجة الأولى، كما أن المستوطنين الأوربيين في معظمهم كان مستواهم المالي من الطبقات السفلى وكان هم فرنسا الأول هو جعل الجزائر مستعمرة فرنسية وجزءا لا يتجزأ منها.

([1]) Ernest-picard(P): La monnaie et le crédit en Algérie, Paris ; J.Carbonel, 1930, P.7 et 8.

; Le commerce en Algérie, essai sur le peuplement utile de l'Afrique) Laujoulet (T)[2](française, Paris ; chez Challemel, 1860, P: 178.

*** نمو المؤسسات المالية (1870-1918):**

زيادة على دور البنك الجزائري في عملية تمويل المشاريع والأعمال التجارية، فقد لعبت المؤسسات المالية هي الأخرى دورا بارزا في عملية التمويل هذه، ونذكر من بين هذه المؤسسات المالية " الشركة الجزائرية " وقد تم إنشاؤها سنة 1877 م، ولدينا أيضا " الشركة التعاونية الزراعية "، والصندوق الجهوي للقرض الزراعي والذي أنشأ بموجب قانون 08 /1901/07 م، ونجد أيضا القرض العقاري التونسي والقرض العقاري الجزائري ومهمتهما الرئيسية هي إقراض المال. (1)

بالإضافة إلى مؤسسة مالية أخرى تعرف ب " القرض ليوني " و " مكاتب الحسم المحلية " وبنك " تيبو "، (2) وإلى جانب هذه المؤسسات المالية توجد هنالك مؤسسات مالية جديدة فرنسية للقروض والتي فتحت لها بدورها فروعا في الجزائر في سنة 1913 م، دون أن ننسى شركة مارساي والتي كانت مهمتها الأساسية منح قروض سواء للتجار أو المنتجين على حد سواء.(3)

كما نلاحظ ارتفاع الاستثمار في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى حيث زادت إلى 38 مليار فرنك سنة 1910 م بعدما كان في سنة 1880 م 18 مليارا. (4)

وقد نظمت الإدارة الفرنسية عقود ضمان الحقوق التجارية والاستثمار والتي تفضي إلى حقوق غير مستخدمة من الناحية الشرعية. (5)

(1) Démontès (V): L'Algérie économique, Tome 1 Alger ; Imp. Algérienne, 1922, PP , 154 et 157.
(2) Ernest-picard , op cit: , P.192.
(3) Gallissot (R): L'économie de l'Afrique du Nord ? (Que sais-je ?), Paris ; P.U.F, 1969, P ; 46.
(4) Amin (S): L'économie du Maghreb, Paris ; ed. de Minuit, 1966, P: 98.
(5) Ernest-picard , op cit.

كما ضبط قانون 13 أفريل 1898 م نسبة 08 % كفائدة للقروض و ضبط أيضا نسبة 05 % الفائدة الشرعية، بمعنى أن نسبة فائدة القروض تصل إلى حوالي 50 %. [1]

وبصفة عامة يمكن القول باختصار أن مهمة رأس المال في هذه الفترة ظلت ضئيلة جدا.

المطلب الثاني: المنظومة الجمركية

- **قانون الجمارك 1851م**

لكي تزدهر التجارة الخارجية في أي بلد من العالم يجب أن يتوفر لها شرطان أساسيان هما:

منظومة جمركية واضحة المعالم والأهداف، ومجموعة من الأسواق الخارجية. إلا أن الملاحظ في الجزائر خلال السنوات الأولى من الاحتلال هو عدم توفر هذين الشرطين؛ إذ قامت فرنسا بغلق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني وخاصة تونس والمغرب الأقصى، وكذلك افريقيا جنوب الصحراء. وحصرت التعامل التجاري الخارجي بالأسواق الفرنسية فقط، وحتى هذا التعامل كان يواجه جملة من العراقيل والحواجز أبرزها وضع قيود جمركية حادة على السلع الجزائرية الداخلة إلى الموانيء الفرنسية، واعتبارها كأنها سلع تابعة لدولة أجنبية ذات سيادة.

(1) Démontès, op cit.

وهذا يتناقض مع موقف السلطات الفرنسية في باريس التي كانت تعتبر الجزائر جزرا لا يتجزأ من فرنسا. [1]

وعلى العكس من ذلك كانت السلع الفرنسية تدخل الموانيء الجزائرية بكل حرية وبدون قيود جمركية.

وربما يعود هذا إلى تخوف فرنسا من المنافسة التي من الممكن أن تلقاها السلع الفرنسية المحلية من السلع الجزائرية والتي كانت من الممكن أن تسبب لها الانهيار بأثمانها الزهيدة، لأن تكاليف إنتاج السلع الجزائرية أقل من تكاليف السلع في فرنسا.

وهذا يرجع إلى رخص اليد العاملة الجزائرية التي كانت تستغل أبشع استغلال.

إن هذا الإجراء جعل التجارة الخارجية الجزائرية ضعيفة جدا، وقد ظلت كذلك إلى غاية 1851 م عندما سنت أول منظومة جمركية خاصة بالجزائر، واضحة المعالم والأهداف، وتم فتح الأبواب لتصدير السلع الجزائرية إلى الخارج واستقبال السلع الأجنبية في الجزائر.

والدليل على هذا الضعف خلال تلك الفترة هو قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة ما بين 1831 م 1850 م؛ إذ كانت تتراوح ما بين مليون وثلاثة ملايين فرنك إلا في بعض السنوات القليلة مثل سنة 1847 م حين وصلت خلالها القيمة إلى 5100000 ف وسنة 1849 م التي وصلت فيها القيمة إلى 6700000 ف.

(1) Louis Vignon , La France en Algérie , Paris 1893, p: 222.

إلا أنه في سنة 1851 م وهي السنة التي شرع خلالها في تطبيق المنظومة الجمركية، ارتفعت قيمة الصادرات إلى أكثر من ستة عشر مليون فرنك وأعلى قيمة سجلت كانت سنة 1864 م ؛ إذ وصلت إلى 108 مليون فرنك.

وبصفة عامة فإن قانون الجمارك لسنة 1851 م أعطى دفعا قويا جدا للتجارة الخارجية.

- فعلى ماذا ينص هذا القانون ؟

صاحب هذا القانون هو راندون وزير الحربية الذي عرضه على البرلمان الفرنسي لدراسته والموافقة عليه، ولد صدر بتاريخ 11 جانفي 1851 م، وقد شرع في تنفيذه ابتداء من الفاتح مارس 1851 م.[1] وهذا حسب ما ورد في جريدة المبشر التي نشرت بنود القانون بكاملها.

وينص هذا القانون على السماح للسلع الجزائرية بالدخول إلى فرنسا دون رسوم جمركية أو أي قيود أخرى، شرط أن تكون من إنتاج جزائري مثل المواشي والليمون الهندي ومختلف أنواع الخشب والحبوب والمرجان المستخرج من الشواطيء الجزائرية، والقطن بمختلف أنواعه، والمعادن المختلفة المستخرجة من باطن الجزائر وغيرها من المنتوجات الأخرى ...[2]

ويفرض هذا القانون على كل السلع الأجنبية الداخلة إلى الموانيء الجزائرية – ماعدا السلع الفرنسية – دفع الرسوم الجمركية، وهي الرسوم نفسها التي تدفعها هذه السلع عند دخولها إلى الموانيء الفرنسية.

---

[1]() ويذكر بن اشنهو أن تاريخ صدور هذا القانون هو 16 جانفي 1851 م إلا أن (Cat) ذهب بعيدا في ذلك عندما ذكر أنه صدر في 11جويلية 1851 م، ولعل ذلك يرجع إلى خطأ مطبعي فقط.

[2](Robert Estoublon, Lefebre , Adalf , Code de l'Algérie , Alger 1896, p: 131 .

وهكذا نرى أنه من خلال هذا القانون تحققت الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا، وكان لهذه العملية أثر مباشر وكبير على الصادرات الجزائرية إلى فرنسا؛ إذ ارتفعت قيمتها بشكل ملحوظ – كما رأينا ذلك من قبل – .

ولقد تم تدعيم القانون المذكور بقانون تكميلي في 17 جويلية 1867 م، والذي ينص على إعفاء كل المنتوجات الجزائرية المنتجة محليا من الرسوم الجمركية عند دخولها إلى الموانيء الفرنسية، ونفس الشيء بالنسبة للسلع الفرنسية ماعدا السكر والقهوة.[1]

أما بالنسبة للسلع الأجنبية الأخرى فإن السلطات الفرنسية كانت قد منعتها من الدخول إلى الجزائر منذ بداية الاحتلال كما منعت تصدير السلع الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية وهذا إلى غاية حدود 1853 م؛ حيث استبدل المنع بدفع رسوم جمركية وخاصة مع تونس والمغرب بحجة أنهما من الدول الحدودية مع الجزائر،[2]

بالإضافة إلى إصدار قانون خاص بهذا الشأن في 10 أوت 1853 م، وشرع في تنفيذه ابتداء من 05 ديسمبر 1853 م.[3]

وأهم محتويات هذا القانون كما وردت في المبشر ليوم 15 سبتمبر 1853م تتمثل في رفع الحظر الذي كان مضروبا على السلع المغربية والتونسية الداخلة إلى الجزائر.

([1]) Op cit , Vignon , p: 223 .

([2]) احمد توفيق المدني، المرجع السابق، صص: 392 – 393.

([3]) للمزيد انظر: المبشر 15 سبتمبر 1853 م و 15 أكتوبر 1856 م حول الرسوم الجمركية المفروضة على السلع.

كما حدد هذا القانون أسماء المناطق التي يجب أن تمر منها بضائع هاتين الدولتين إلى الجزائر وهي كما يلي:

- البضائع التونسية: تمر من سوق أهراس وقالمة وتبسة وعين البيضاء وبسكرة.
- البضائع المغربية: تمر من مغنية وتلمسان وندرومة والسلع الجزائرية بدورها يجب أن تمر من هذه المناطق وان لا تخرج عن المنتوجات المحلية فقط

ورفع الحضر التجاري بين الجزائر والعالم الخارجي لم يمس فقط تونس والمغرب بل مس منطقة السودان؛ إذ قرر الامبراطور نابليون الثالث رفع الرسوم الجمركية على السلع المنتجة والمصنعة في بلاد السودان، والوافدة على الجزائر عن طريق البيض والأغواط وبسكرة، وهذا ابتداء من 25 جوان 1860 م، وكان هذا المرسوم على شكل رسالة أرسلها الامبراطور إلى كبار أعيان المناطق السودانية والصحراوية وتجارها . [1]

ويبدو أن هذا الإجراء جاء كاستجابة للطلب الذي قدمه وفد سوداني زار الجزائر في منتصف سنة 1859 م لوزير الحربية (راندون) الذي كان عندئذ في زيارة للجزائر؛ إذ طلبوا منه السماح لتجارهم بالدخول إلى الأسواق الجزائرية.

([1]) نفس المصدر، المبشر، 15 جويلية 1859 م.

وبمجرد اتخاذ هذا القرار شرعت القوافل السودانية في الدخول إلى الأسواق الجزائرية فمثلا: حلت قافلة ضخمة بالجزائر يوم 25 ماي 1861 م محملة بسلع كثيرة ومتنوعة من بينها 400 كلغ من ناب الفيل و 10 أحمال من جلود الفيل، والفول السوداني والبخور وغيرها.[1]

وهكذا فقد كان للسياسة الفرنسية في الجزائر دورا كبيرا في ربط الجزائر بفرنسا اقتصاديا منذ الاحتلال، وتوجيه هذا الاقتصاد؛ بحيث يكون مكملا لاقتصاد فرنسا. وكانت نظرية الاستعمار في ذلك الوقت هي جعل المستعمرات أسواقا للمنتوجات المصنعة للدول المستعمرة ومصدرا للتزود بالمواد الأولية والغذائية

وقد عملت فرنسا وخاصة من خلال السياسة الجمركية على تحقيق هذه الأهداف في الجزائر.

- تطور النظام الجمركي

ويتفرع النظام الجمركي إلى قسمين اثنين:

- القسم الأول ويعرف بالنظام الملاحي: وهو الذي يسيطر على الملاحة التجارية في السواحل الوطنية وكذا الملاحة التجارية بين الخارج والجزائر.
- أما القسم الثاني فيدعى النظام الجمركي التجاري: وهو الذي يسيطر على جميع التبادلات التجارية التي تقام بين الأسواق الخارجية وبين الجزائر.

(1) نفس المصدر، المبشر، 02 جوان 1861 م.

ولتوضيح الدراسة يمكن أن نميز بين فترتين زمانيتين متباينتين:

أول فترة زمانية ؛ وتبدأ منذ 1830 إلى 1870 م.

ثاني فترة زمانية؛ و تبدأ منذ 1871 إلى 1918 م.

خلال أول فترة زمنية، قامت فرنسا بتحويل الجزائر إلى سوق كبير لمختلف بضائعها ومصنوعاتها ، كما اعتبرت فرنسا الجزائر منبعا للتموين بالمادة الغذائية. ومن أجل هذه الغاية قامت فرنسا بالعديد من الإجراءات كأن تقضي مثلا على المنافسة الخارجية للبضائع الفرنسية في الأسواق المحلية الداخلية وذلك بفرض تعريفات جمركية باهضة الثمن على الواردات الأجنبية اليها، وتعفو من هذه الرسوم الجمركية الواردات الفرنسية. بالإضافة إلى توجيه الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الفرنسية. وذلك عن طريق إعفائها من الرسوم الجمركية أثناء قيامها بعملية استيرادها لهذه السوق وتوفير البواخر الفرنسية لتأمين عملية نقلها، وتمول فرنسا مشاريع الإنتاج ثم توجهه لتكميلا لمنتوجات فرنسا.[1]

كما تجدر الإشارة أن فرنسا استعمل النقد الفرنسي، كما امتازت هذه الفترة الزمنية الأولى بتواجد الجيش الفرنسي بأعداد كبيرة على أرض الجزائر. وهذا دليل على أن الجزائر كانت أهم مستعمرات فرنسا على المستوى المغاربي ككل والافريقي كذلك. وبطبيعة الحال كان دور هذه الجيوش الغفيرة في الجزائر هو القضاء والتصدي للمقاومة الوطنية في الداخل.

وعقب الفترة الزمنية الأولى من 1830 م إلى 1870 م، تطورت المنظومة الجمركية وذلك لإيجاد صيغة نهائية للحفاظ على مصلحة فرنسا في داخل أرض الجزائر والسماح للاستدمار الفرنسي بالتموين من خارج البلاد بمختلف السلع الغذائية

)[1](Julien (Ch.A), Histoire de l’Algérie contemporaine (1827 – 1872) , Paris , P.U.F, 1964 , P 398.

والمواد اللازمة لتطوره، ففي بداية الاحتلال كانت التعريفة المفروضة محفزة، وكانت غاية فرنسا من وراء هذا التحفيز هو توفير تلك السلع الغذائية ومختلف المواد الأخرى التي تحتاجها هي وجيوشها وتبادل النشاط التجاري مع فرنسا عن طريق توفير البواخر الفرنسية لتنقل السلع والبضائع الجزائرية أو بالتقليل من الرسوم الجمركي. كما كانت الإدارة العسكرية والمدنية يعطون تسهيلات للبحريات التجاري.

ومع تطور النزوح الفرنسي في الأراضي الجزائرية ، وتموقع الأوربيين في الساحل بصفة خاصة مما دفع بالإدارة الفرنسية إلى إصدار أمر بتاريخ 11 نوفمبر 1835م. [1]

وهذا الأمر هو أول أمر رسمي بين الجزائر والخارج وهو كذلك بوابة لقوانين أخرى في إطار الجمارك وما يتعلق بالمبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأخرى، ووفقا لهذا الأمر فإن البضائع الفرنسية قد طبقت عليها الرسوم الجمركية مثل التي في فرنسا؛ حيث يتم إعفاؤها من تعريفة الدخول عند استيرادها للجزائر، ويعفى من هذه التعريفة المواد والسلع التي تحتاجها فرنسا في تطورها وصناعتها مثل وسائل الإنتاج الفلاحي في حين البضائع الأجنبية تفرض عليها 1/5 من الرسوم المطبقة في فرنسا إذا كانت قادمة من فرنسا و تطبق 1/4 في حالة ما إذا كانت قادمة من بلد آخر غير فرنسا.

وفي المقابل فإن المواد التي تصدر نحو فرنسا طبقت عليها الرسوم العامة السارية المفعول في فرنسا وهي بهذا تعتبر أول خطوة في تحكم فرنسا في المبادلات التجارية الجزائرية، وبعدها تبعتها القوانين والأوامر بغية إحكام قبضة يد فرنسا على الأسواق الجزائرية وخيراتها، وبعدها أصدر قانون في 09 جوان 1845م؛ [2] حيث

(1) Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie , Alger , Bastide , 1863, P 1.
(2) Code de l'Algérie Annoté , par ESTOUBLAN(R) et autres , Alger1845 , P 77.

ينص على إعفاء الصادرات الفرنسية الموجهة نحو الجزائر من تعريفة الخروج الجمركية وكذا الصادرات الجزائرية باتجاه فرنسا صار يطبق عليها عند استيرادها لفرنسا تعريفات جمركية محفزة ومشجعة ، وبعدها صدر قانون11 جانفي1851م[1]؛ والذي تضمن تأييد الليبيراليين لمعتقد أن الجزائر فرنسية وأنها جزء لا يتجزأ من فرنسا مع العلم أن هذا القانون الأخير ما هو إلا تكملة للقوانين والمراسيم السالفة الذكر. وبموجبه صارت الصادرات الجزائرية باتجاه فرنسا معفية من رسوم الدخول أثناء عملية الاستيراد.

في حين نجد أن الواردات الأجنبية تطبق عليها الرسوم الجمركية الفرنسية ماعدا السلع والمواد المساهمة في تطوير الاستدمار الفرنسي والتي صارت 1/2 الرسوم المفروضة في فرنسا.

وفي تاريخ 17 جويليه 1867 م؛[2] أصدر قانون ينهي الفترة الزمنية الأولى (1830 م- 1870 م) والذي نص على أن البضائع والمواد الجزائرية صارت سلعا فرنسية تلج إلى فرنسا بلا قيود جمركية ونفس الحال للصادرات الفرنسية نحو الأراضي الجزائرية.

لقد انتشرت فكرة الإندماج خلال مرحلة ما قبل نابليون بونابارت حيث قويت شوكة أصحاب المصالح الفرنسية والذي كان همهم الوحيد هو الحفاظ على مصلحة فرنسا واستغلال دور الدول الأجنبية في تطور وزحف الاستدمار الفرنسي مع بسط نفوذه أكثر وأكثر.

(1) Ibid , 1851 , P131.
(2) Code de l'Algérie ..,1857, P335.

نستنتج مما سبق ذكره أن كل هذه القوانين والأوامر قامت السلطات الفرنسية بإصدارها والغرض منها هو إيجاد صيغة مناسبة لفرض سيطرتها على الجزائريشكل أكبر.

ثاني فترة زمنية ما بعد 1870م: في هذه الفترة الزمنية (1870 م – 1918 م) انتشرت سياسة الإدماج بزعامة الكولون وبتأييد من الحكومة الفرنسية؛ حيث كان النظام الجمركي يسير وفق منحى الإدماج لأن القانون الصادر في 29 /1884/12م قام بتعميم الاتحاد الجمركي بين فرنسا والجزائر فبموجبه ألغيت الامتيازات والتسهيلات التي أعطيت للسلع الأجنبية المستوردة إلى الجزائر والتي نص عليها أمر 17 جويليه 1967م.[1]

وفيما يخص عملية الاستيراد من بلاد تونس الشقيقة وكذا بلاد المغرب، وأرض جنوب الجزائر بواسطة البر فيطبق عليه القانون السابق أما بالنسبة لعملية الاستيراد من تونس الشقيقة عبر البحر فيخضع لقانون 19 جوليت 1890 م.

وهكذا صارت السلع والبضائع المنتوجات الزراعية والخمور تتمتع بحرية الدخول في حدود القروض السنوية للاستيراد ماعدا الحبوب التي لا تفرض عليها رسوم جمركية، أما باقي المواد والبضائع فتطبق عليها التعريفة المحفزة.

أما بالنسبة لبلاد المغرب الأقصى فوارداته فمنذ 1893م أصبحت تطبق عليها التعريفة المشجعة أو المحفزة.

وإذا تكلمنا عن الصادرات الجزائرية نحو تونس الشقيقة فمنذ 1898م منحت تسهيلات للدخول إلى تونس وأصبحت معظم المواد والسلع الجزائرية تستفيد من إعفائها من الرسوم الجمركية وبالنسبة للسلع الأخرى فتطبق عليها التعريفة العادية التونسية.

(1) Ibid, 1884, P650.

وبالنسبة لبلاد المغرب الأقصى فبموجب معاهدتي 1901م و1902م أصبح المنتوجات والبضائع الجزائرية تستفيد عبر البر من تعريفة ب 5 % من القيمة. وإذا كانت عبر الطريق البحري فتطبق عليها التعريفة الجمركية المغاربية.

وبالنسبة للمختلف العلاقات التجارية مع المستعمرات الفرنسية فيمكن أن نفرق بين نوعين من المستعمرات:[1]

أ / **المستعمرات التي لها نظام خاص**؛ تتمتع المواد الأولية فيها والمنتوجات الزراعية بحرية الدخول وباقي المنتوجات الأخرى فيطبق عليها قانون التعريفة الدنيا أو حرية الدخول في إطار تحديد الواردات السنوي.

ب / المستعمرات المدموجة داخل النظام الفرنسي؛ وهي التي تتمتع وارداتها بحرية .

أما الصادرات الجزائرية باتجاه المستعمرات فتتمتع بحرية الدخول ماعدا بعض المواد، مع ملاحظة أن الصادرات الجزائرية نحو تونس الشقيقة والمغرب الأقصى وباقي المستعمرات فيتم التعامل معها على أساس أنها صادرات فرنسا.

وفيما يخص الملاحة التي تربط الجزائر بفرنسا ومختلف السواحل بين موانيء الجزائر فقد خضعت للإدماج وقوانينه.

وعليه فبموجب قانون الثاني فبراير 1889م احتكرت البحرية التجارية الفرنسية الملاحة على أن يسمح فيما بعد لتونس والمغرب وموناكو بالملاحة وأيضا السفن التي المارة بالموانئ الفرنسية باعتبارها "ملاحة مع فرنسا".

مع العلم أن الاتحاد الجمركي كان خادما لمصلحة فرنسا أكثر من خدمته طبعا للمصالح الجزائرية.

([1]) Guernier(M), Essai sur une politique économique de l' Empire français, Paris, éd.Pedone, 1937,P96.

بالإضافة إلى أنه جعل الجزائر سوقا لترويج منتوجات فرنسا مع ملاحظة أن التجار الفرنسيين كانوا يقومون بشراء البضائع والمنتوجات بأثمان أقل معه إعادة بيعها في الأسواق الجزائرية بأسعار عالية لأن السلع التي كانت تخضع للتأمين الفرنسي لا تطبق عليها الرسوم الجمركية أثناء عملية استيرادها للجزائر.

ويقتنون السلع الجزائرية بأسعار منخفضة مع إعادة بيعها للخارج بأثمان عالية وذلك لعدم وجود أي منافس على الساحة التجارية،[1] وغالبا ما يحددون هم السعر الذي يرونه مناسبا وأكثر ربحا بالنسبة لهم.[2]

لقد لعبت الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية للدولة الأوربية والتي طبقت في البلاد العربية الخاضعة لها دورا خطيرا في تسهيل وقوع الشعوب العربية في قبضة الاستغلال الاستعماري الأوربي خصوصا بعد أن ضعفت الدولة العثمانية وضعفت الولايات العثمانية ؛ فقد ترتب على معاهدة بلطة ليمان عام 1838 بين تركيا وانجلترا والتي أقرت حرية التجارة فتح الطريق إلى دخول البضائع الانكليزية إلى الأسواق العربية حتى ازداد حجمها في الدولة العثمانية بعد عامي (1848 م – 1851 م) حوالي ثلاث مرات .

وجاءت المعاهدات التي أبرمت على نمطها مع فرنسا وبلجيكا وهولندا وبقية الدول الأوربية لتفتح الباب على مصراعيه للبضائع الأوربية، مما أدى إلى انهيار المراكز الصناعية القديمة في البلاد العربية وانقراض كثير من الحرف والصناعات فيها .

([1])Laboubec , Notes sur les industries en Algérie, Alger1917 , P10.

([2]) اجناتسيزاكس، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، ترجمة: محمد صبحي الأتربي، دار المعارف، مصر 1969، ص: 77.

وترتب على تحالف الدولة العثمانية مع هذه الدول الأوربية ومنحهم الكثير من الامتيازات في أنحاء الدولة تحول هذه الامتيازات إلى حقوق لهؤلاء الأجانب بعد ضعف العثمانيين .

وكان لسياسة الدولة العثمانية المالية وتجارتها مع الدول الأوربية دور مهم في تزايد أهمية المسيحيين واليهود في المدن التابعة لها وفي الولايات العربية ؛ فكان لليهود نفوذهم في إقراض المال وأعمال الصيرفة لحكام الأقاليم، والعمل كملتزمين، والتجارة في المعادن النفيسة كالذهب والفضة بالإضافة إلى العمل في بعض الحرف . ومن أمثلة ذلك أن التجار اليهود في بغداد كان لعم أهمية بين التجار، وكان اليهود في تونس والجزائر من أصول اسبانية وكانوا من أبرز التجار الذين يتعاملون مع بلدان شمال وغرب البحر الأبيض المتوسط.[1]

ففي بلاد شمال افريقيا التي خضعت للدولة العثمانية (طرابلس والجزائر وتونس) اتحد المسؤولون وضباط الجيش والتجار في البداية وجمعهم الاهتمام المشترك بتجهيز سفن القراصنة للاستيلاء على سفن الدول الأوربية التي كان السلطان في حالة حرب معها ببيع بضائعها، ولكن هذه الأعمال انتهت في أواخر القرن الثامن عشر للميلاد .

واستطاع الحكام المحليون تكوين تحالفات وتوافق في المصالح مع التجار وملاك الأراضي والعلماء في المجتمع، وحافظوا على النظام الذي كان ضروريا لرفاهية المدن الخاصة بهم، وفي الوقت نفسه فقد استفادوا من ذلك .

([1]) للمزيد انظر الملحق رقم: 28 .

ومن الحكام المحليين من استفاد من نظام الالتزام فكونوا ثروات كبيرة، وأرسل بعضهم أبناؤهم إلى المدارس الدينية المحلية ومنها إلى سلك القضاء.[1]

من الجدير بالملاحظة أن الدول الأوربية

كانت الجزائر في تلك الفترة بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى: مناخها جميل وأرضها طيبة، توجد بها مراع شاسعة وسهول فسيحة تكثر فيها منتوجات أميركا والهند، بالإضافة إلى ما ينبت في أراضي أوربا، كما أنها تنتج كميات هائلة من القمح والشعير، والصوف، والجلود، والشموع .

أما مراعيها فتزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز والبغال والحمير الممتازة . ويذكر كل من شالروكاريت وروزي أن سهول متيجة تعتبر من أجمل الأراضي وأوسعها في العالم، وذلك نظرا لمناخها وخصبتها وموقعها، وهي تمتد على مساحة قدرها 330 ميلا مربعا .

أما نواحي جيجل وبجاية، فإنها تنتج الشعير والجوز والتين والزيتون وكثيرا من الجلود والشموع والشحوم .

تمتد سهول عنابة على مساحة طولها أربعون ميلا وعرضها خمسة وعشرون، وهي في منتهى الخصوبة، وتنتج جميع أنواع الحبوب

أما الصحراء فهي سهل شاسع من الرمال يرتفع قليلا على مستوى البحر، فيه رقاع فسيحة مغطاة بالأعشاب تصلح للرعي في زمن الشتاء، وحيثما وجد ينبوع من الماء أو ساقية لاقيت قرية، وغابة من النخيل تزرع في ظلالها مختلف أنواع الحبوب، وفي الصحراء تنضج السنابل في شهر مارس، والزيبان هي أخصب الواحات وأكثرها عددا .

---

[1]() شمس الدين نجم زين العابدين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط: 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن 2011 م، صص: 24 – 25 .

وكانت الملكيات في الأرض على أنواع:

1- ملكية خاصة وهي قليلة ولا تكاد تكون موجودة إلا في ضواحي المدن، وهي شبه إقطاعية يستأجر المالك فلاحين يدفع عنهم ديونهم – إن كانت لهم ديون – لكي يصبحوا من أملاكه، ثم يسكنهم أكواخا في المزرعة ويكلف كل واحد منهم بعمل معين، ويعطيه بقرة أو بقرتين حسب الاتفاق والطاقة، يعتني بها مقابل كذا من أرطال الزبدة تسلم في زمن محدد.

وفي آخر السنة عندما تجنى المحاصيل، يتقاضى الفلاح خمس[1] المحصول بعد أن تخصم منه الديون المترتبة عليه .

2-ملكية مشاعة ؛ وهي من أراضي العرش التي يستغلها كامل أفراد القبيلة كل حسب طاقته، ولكن الأسبقية تعطى للمعوزين حتى يتغلبوا على الفقر والفاقة . وإذا كان أحد أبناء القبيلة قادرا على العمل وهو لا يملك وسائل الإنتاج، فإنه يشترك مع غيره أو يطلب معونة من أقربائه الأغنياء حتى لا يضطر إلى الاشتغال لدى مالك من قبيلة أخرى، وهو عيب كانت تخشاه القبيلة .

3-الأحباس وأملاك الدولة؛ وتشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن، وفي بعض الأحيان تعطى هذه الأراضي لأفراد أو قبائل تستغلها مقابل اجر يتفق عليه، وإذا كانت من الأراضي الخالية من السكان والتي لا ينتفع بها، فهي موات، ومن أحياها فهي له، وإن كانت قريبة من العمران افتقر محييها إلى إذن الحاكم بخلاف البعيدة عن العمران .

([1]) نظام الخماسة هو نظام اقطاعي حيث يعمل الفلاح الفقير لدى صاحب الارض الغني ولاياخذ من المنتوج الا الخمس. كان هذا النظام معمول به وقت الاستعمار. وعند الاستقلال تم الاستغناء عنه واصبحت الارض لمن يخدمها

وعلى الرغم من أن السلطات المحلية لم تكن تعني عناية كبرى بالشؤون الزراعية، فإن منتوجات الإيالة كانت تزيد عن حاجات السكان بالإضافة إلى أنها كانت تحظى بشهرة عالمية في ذلك الحين .

ويعتبر الشرق الجزائري من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب الكثير الدقيق . كما أن الجزائر تنتج كميات من الأرز الرفيع تباع للأهالي بأثمان معقولة جدا .

ويذكر السيد فانتور دوباردي أن ناحيتي مليانة ومعسكر كانتا تنتجان حوالي ستة آلاف صاع في كل سنة، وأن سعر القنطار الواحد لم يكن يتجاوز 08 فرنكات فرنسية . مع العلم أن المؤسسات الأجنبية كانت تشتري قمح الجزائر بأثمان تتراوح مابين 20 و 30 فرنكا للقنطار الواحد .

ومن جهة أخرى كان الجزائريون يقومون بزراعة الكتان في جهات متعددة، وهو من النوع الممتاز، حتى أن الديوان كان يرسل منه هدايا إلى القسطنطينية، وكانت الإيالة أيضا تزرع مساحات شاسعة من التبغ الذي يعتبر من أرقى الأنواع في العالم ويصدر إلى تونس وغيرها من البلدان المجاورة .[1]

وفي الأرياف تغرس نفس الكروم وأشجار الزيتون وما إلى ذلك من الأشجار المثمرة، كما تزرع الخضروات المختلفة وكل ما يحتاج إليه السكان .[2]

أما عن الثروة الحيوانية – الجانب الأخر من الميدان الفلاحي – فإننا لا نستطيع حصرها لأن السلطات في ذلك الوقت لم تكن تهتم بالإحصاءات إلا أنه

([1]) للمزيد انظر الملحق رقم: 28 .

([2]) شهد إنتاج عنب المائدة توسعا فيما بين الحربين، خاصة نوع "شاسلا (Chasselas) "الذي كان يلعب دورا بارزا في صادرات عنب المائدة لنضجه مبكرا، ويعتبر عنب المائدة من البواكر، وأغلبه في أيدي المستوطنين، وبلغ إنتاجه عام 1939م: 155000 قنطارا. وهو مطلوب في الاسواق الخارجية؛ حيث بلغت صادراته عام 1938م: 118147 قنطارا، بقيمة 26347000 فرنك.

أما مساحة الكروم الموجه إنتاجها للاستهلاك الأولي؛ بمعنى المستعمل كزبيب أو لصناعة المشروبات غير الكحولية، فتحتل حوالي 7000 هكتار، وأغلبها في أيدي الجزائريين .

بإمكاننا أن نأخذ صورة عنها من مخطوط بن العنتري عندما يقول: « إن البقرة كانت تباع بريالين، وصاع القمح بريال ونصف » .

وبديهي أن ضآلة الفارق بين السعرين دليل قاطع على أن عدد الأبقار كان كثيرا، خاصة وأننا نشهد اليوم أن سعر البقرة الواحدة يساوي أكثر من عشرين مرة ثمن القنطار من القمح، كما أننا نستطيع الاعتماد على الإحصاءات التي قامت بها الإدارة الفرنسية عام 1863 م أي بعد 30 سنة من الحروب المدمرة، وتذكر هذه الإحصائيات أن عدد البقر لا يقل عن مليون رأس، وعدد الأغنام يزيد عن 08 ملايين، وهي أرقام ضخمة، خاصة وأن عدد السكان في فترة الإحصاء لم يكن يتجاوز المليونين ونصف الملون نسمة .

ومن جهة أخرى تذكر المصادر أن الجزائريين كانوا يصطادون السمك بالقرب من سواحلهم، وأن الأسماك بها كثيرة، ولذيذة الطعم، لأن ماء البحر الأبيض المتوسط أكثر ملوحة من ماء المحيط الأطلسي، ولكن – للأسف – هذه الإحصائيات لم تتكلم عن وجود مصانع للتصبير أو لغيره .[1]

([1]) محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط: 02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1985 م، صص: 107 – 108.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: العلاقات التجارية مع فرنسا

المبحث الأول: رحلة مالتسان إلى الجزائر

المبحث الثاني: أهم منتوجات الجزائر وأسواقها الدولية في ظل الاحتلال

I./ المنتوجات الزراعية

II./ المنتوجات الحيوانية

الفصل الرابع: العلاقات التجارية مع فرنسا

المبحث الأول: رحلة مالتسان إلى الجزائر

حسب كلام مالتسان (Heinrich Von Maltzan)[1]، الذي تكلّم عن سفره في شرق الوطن و جنوبه فمثلا: زيارته تبسة والتي صادفها لها في الجزء الثاني من كتابه وذهب إلى قسنطينة ومنها انطلق اتجاه الصحراء فزار بسكرة وتوقرت وكان في نواياه أن يزور الواحات الأخرى، ولكن شيخ مدينة توقرت لم يمكنه من مواصلة سفره الصحراوية فرجع إلى الجزائر و وجد فيها على من يرافقه في رحلة ثانية إلى الصحراء، فزار الأغواط والجلفة وعين ماضي، وزار كذلك بعض مدن الساحل الغربي أثناء مغادرته للجزائر بصورة كلية.[2]

([1]) رحالة ألماني وعالم آثار متخصص في الرحلات عاش ما بين (06 سبتمبر1826 و 23 فبراير 1874) كان مهتما بحياة الشعوب الشرقية وبالأخص العربية ، زار المغرب والجزائر وتونس، كما زار مكة المكرمة متنكرا في زي حاج وكتب تقريرا في 750 صفحة عن رحلته تلك. درس القانون في هايدلبرك ولكن لاعتلاء صحته أمضى بقية حياته في أسفار البلدان الدافئة، فسافر إلى المغرب والجزائر ثم عاد إلى بلاده في 1854، ثم سافر إلى مصر وفلسطين والمشرق العرب، وفي 1856 –1857 سافر مرة أخرى إلى الجزائر وفي 1858 وصل إلى مراكش وفي 1860 شرع في الذهاب للحج إلى مكة وقد وصف رحلة حجه في كتاب (Meine Wallfahrtnach Macca) في سنة 1856 إلا أنه اضطر على الفرار لينجو بحياته إلى جدة بدون زيارة المدينة المنورة. ثم زار بعد ذلك عدن و ممباي ثم عاد ليدرس عامين في أوربا وبعدها عاد ليتجول في جزر البحر المتوسط ثم جاء للجزائر مرة أخرى 1870 م ونشر كتابا بعنوان **رحلة في جنوب بلاد العرب**.

([2]) ويقدم لنا المؤلف في الجزء الثالث و الأخير على نحو ما فعله في الجزءين السابقين معلومات غزيرة ومتنوعة، بعضها يتعلق بالجوانب السياسية و الاجتماعية و**الاقتصادية**، وبعضها الآخر يتعلق بالجوانب التاريخية والجغرافية والطبيعية ويحاول جهد طاقته أن يمحص بعض الآراء المتعلقة بكل ذلك استنادا إلى مصادر و مراجع قديمة وحديثة من جهة واعتمادا على مشاهداته وملاحظاته الخاصة من جهة أخرى .و لعل أهم ما تتميز به كتابات مالتسان عامة هو حرصه الدائم على تقديم صورة واضحة عن العادات و التقاليد الشعبية، وعن بعض النماذج البشرية التي صادفها أثناء رحلته، وإن بدت له تصرفاتها غريبة و بعيدة عن المنطق و الذوق، وهذا دون أن يهمل رواية بعض الحكايات والأساطير والقصص، التي تتصل بها بشكل أو بآخر، ويرويها أحيانا بطريقة فنية متميزة، ويسجل الكثير من العادات والتقاليد المتبعة مثلا في قسنطينة خلال شهر رمضان المعظم الذي قضاه فيها سنة 1862؛ فيصف مظاهره المختلفة، ويذكر حتى مختلف الأطعمة التي تقدم فيه لأن التعرف عليها في كذلك اعتقاده

ومن الملاحظ أن مالتسان كان شديد الحرص على توثيق وتسجيل ملاحظاته أثناء رحلته حيث قال: « قبل أن أودع الجزائر، لابد أن أبوح كلمة عن الأمور، التي جعلت هذا الوطن في الفترة الأخيرة (مارس 1863) حديثا لمقالات الصحف، أعني ما أعلن عنه لويس نابليون مما يسمى بملكية العرب. ففرنسا تريد أن تعيد الثروات العربية إلى مالكيها إن هذا ليدل على ما في هذا الموقف من حرية الرأي ومشاعر إنسانية، ولكن إعجابنا بهذا المهنة يذهب بمجرد أن نعلم ما يعني كل ذلك في حقيقة الأمر . إن هذا الكرم المزعوم سوف يحتم على الأهالي أن يكونوا تحت رحمة عساكر المكتب العربي، الذين عرفوا بظلمهم وودهم للأخذ والنهب .»

وعلى الرغم من موقفه هذا والذي عُدّ شاهدا على تراجع الحكومة الفرنسية على استيطانها للجزائر، وهو الأمل الوحيد الذي تمنته الجزائر في تلك الفترة، ولكن وللأسف الشديد لم يتحقق ذلك.

يدخل في إطار معرفة عادات الشعب الجزائري وأعرافه وتقاليده، ولا يزال الكثير مما ذكره معروفا ومتبعا إلى اليوم، بحيث يخيل للقارىء أن حديثه عن ذلك لا يعكس إلا صورة راهنة.

وحين يتحدث عن الأطفال الجزائريين وفرحتهم بالعيد، يقارن بينهم وبين الأطفال الفرنسيين، ويفضلهم على هؤلاء بناء على صفات معينة يتحلون بها فيقول عنهم: وأطفال العرب متواضعون ومهذبون على الأغلب، وبهذا يمتازون على تلك المسوخ التي يطلق عليها اسم الأطفال الفرنسيون فهؤلاء يعتبرون في الجزائر على الأقل أجرأ و أوقح أطفال يمكن للإنسان أن يتصورهم؛ فهم يدخنون ويجدفون ويتعاطون المخدرات فباختصار لقد كانت لهم تصرفات الكبار السيئة. أما الأطفال العرب فإنهم ليسوا كذلك ...وأنا أعني هنا الأطفال من أبناء البيوت المحترمة و الآباء الأفاضل لا الصغار الأشقياء الذين لا منزل لهم غير الشارع.

ولا يترك مالتسان فرصة تمر دون أ، يسخر على عاداته من تصرفات أعضاء الحكومة الفرنسية في الجزائر، فيقول عنهم تارة أنهم يحبون، وهم أباء الأمة العظمى أن يتظاهروا بأنهم يتبعون آثار الشعب الروماني سيد العالم القديم، وينتقدهم تارة أخرى بأنهم بالغوا خلال السنوات الأخيرة في انتهاك حرمة الآثار القديمة، وقد بلغ بهم ذلك أنهم أقاموا سجنا فوق آثار لامبيزيس، وضعوا فيه عددا من المساجين السياسيين.

وينتقد كذلك الأساليب المتبعة في محاكمة الجزائريين بالمحاكم الفرنسية و يبين كيف أن الجزائري يقع دائما ضحية القضاء الفرنسي؛ فلا استئناف يفيده، ولا هو يستطيع مجابهة فرنسي في المحكمة إلا إذا اتخذ محاميا فرنسيا ليدافع عنه أمام خصومه.

ولقد اتسمت كتابات مالتسان بالموضوعية والحياد فلا نراه ينحاز إلى طرف معين في كتاباته؛ فقد نقل الوقائع التاريخية وخاصة الفترة الاستعمارية أين كانت الجزائر تحت وطأة الاستعمار الفرنسي بكل موضوعية وأمانة تاريخية ، ففي كتابه المعنون " ثلاث سنوات في شمال غربي افريقيا " والمقسم إلى قسمين نجده يصف حياة المدن وتاريخها وهو بالفعل مكسب للتاريخ. [1]

إضافة إلى الزيارات التي اهتمت بالولايات الجزائرية و وأصولها وحضاراتها ومعاناتها التي مارسها هاينريش فون مالتسان وعبّر عن اهتمامه بالجزائر في كتابه

"مدخّنوا الحشيش في الجزائر" وهو مؤلف الجزائر يرغب فيه الإحاطة بالركائز النفسية والاجتماعية التي ساهمت في انحراف فئة الشباب في فترة الاحتلال بالجزائر.

([1]) ومما يرويه هاينريش فون مالتسان في مؤلفه عدة أحداث كفيلة باستنتاج المواقف التي كانت مبنية على المعتقد الديني؛ حيث يقول بنوع من السخرية اللاذعة « كان هناك طباخ فرنسي يشمئز من أبناء الجزائريين بصورة مضحكة، وكان يدعي أن ما يبرر كرهه للعرب؛ فقد خدعه أحدهم بطريقة يصعب عليه نسيانها مع أنه كان هو الظالم، فروى لنا ظلم البدوي المزعوم له. فقد تراهن هذا الطباخ على أنه سيحمل عربيا مخادعة أو ارتشاء على تناول لحم الخنزير الذي يحرمه القرآن كما هو معروف.

ولكي يكسب الرهان دعا أحد سكان قرية مجاورة إلى فندق سان كلو وهناك قدم له طعاما من جملته دجاجة محمرة كانت في الواقع مزيفة؛ إذ أنها كانت في واقع الأمر عظام دجاج ملبسا بلحم خنزير بطريقة فنية، و كان الطباخ يتصور أن العربي لن ينتبه إلى هذه الخديعة فالدجاج يحل له أكله إلا أنه أخطأ في هذه النقطة الأخيرة. فالعرب يحل لهم حقا أكل الدجاج غير أنهم لا يأكلون ما يذبحه الكفار.

وهكذا أكل العربي كل ما قدم له باستثناء الدجاجة. »

هذه عينة تعكس دون شك المسخ الذي برمجته الآلة الاستعمارية من أجل اجتثاث الجزائري وتغريبه. بيد أن احتماءه بالإيمان كما ورثه وبتلك العفوية الغريبة التي ميزته جعلته يحافظ على هويته ووحدته – إن لم يكن هذا العامل هو الذي أبقاه جزائريا طوال فترة الاستعمار التي جرب فيها الغزاة كل الوسائل لاجتثاث الأهالي عن أصولهم وإيمانهم ليسهل عليهم الهيمنة عليهم وبالتالي القضاء عليهم.

وهنا نتوقف عند لحظة أساسية من لحظات تاريخ ندرومة[1] ؛ كونها مثلت مخزن الأسلحة والعتاد وهي البوابة الرئيسية في الجزائر والتي أيضا يدخل ويخرج منها المجاهدون، باتجاه المغرب ولذا شهدت المنطقة ضغوطات وحصارا شديدا وحروب شرسة، وعرفت الحدود الجزائرية المغربية حقول الألغام والأسلاك الكهربائية، والتي قتلت عددا كبيرا من المجاهدين ومنهم الصاغ الأول الحنصلي ورفقاؤه– رحم الله الشهداء – .

وصلت سفينة " دينا " الأردنية الأتية من مدينة الاسكندرية بمصر يوم 29 مارس 1955 م إلى عرض بحر أولاد بوعرفة على بعد 12 كلم شرقا من مدينة الناظور المغربية التي كانت تابعة للحكم الاسباني في تلك الفترة .

باخرة دينا كانت مملوءة خزائن الأسلحة و والعتاد، وفي هذا النحو يكلمنا المجاهد المرحوم بكاي عبد الله المدعو سي بن أحمد عن هذه المهمة قائلا:

« وصلت السفينة إلى أحد شواطيء المغرب الشقيق والذين تفاوضوا مع رؤساء الدول المجاورة لتدعيم بالأسلحة هم الأخ أحمد بن بلة وبوضياف محمد والإخوان الذين كانوا برفقتهم في الخارج، أما الإخوة الذين كانوا على متن السفينة فهم الأخ هواري بومدين و الأخ بسيف عبد القادر من ناحية بني مسهل بالقرب من مدينة ندرومة، والأخ سي صديق من جهة القبائل ».[2]

([1]) تحتل هذه المدينة موقعا استراتيجيا مهما حيث تمتد من الحدود المغربية إلى ولهاصة تبعد عن تلمسان بحوالي 60 كم. استقبلت عدد كبير من اللاجئين الأندلسيين والموريسكيون و تحتوي على آثار كأسوار القصبة كما انها كانت مركز عيش العديد من العائلات الأندلسية.

([2]) عز الدين ميدون، محطات من تاريخ ندرومة، الجزء الأول، ، دار السبيل الجزائر 2013 م، ص 42 .

كان في ترحيب هذه السفينة 17 ثوريا من مدينة الغزوات كلهم في مستعدين لصد هجوم الاحتلال، والتي شهدت في نقل الحمولة من مدينة الناظور إلى مدينة الغزوات.

ورغم قساوة هذه العملية تمكن هؤلاء الرجال من انزال أكثر من 13 طن من الأسلحة و وأخذها عن طريق البحر باستعمال زورق صغير إلى شاطيء أولاد بوعرفة. وكان في المكان كل من الإخوة ضيبان اعمر و طالب عبد الوهاب يقومان بتأمين المهمة؛ يتكون هذا الفوج الأتي من مدينة الغزوات من أبطال معدين ومجهزين ومدربين على السباحة و الغطس و الغوص في عمق البحر.

بالرغم من هبوب الرياح وهيجان البحر تمكن هؤلاء الأبطال الشجعان –بفضل القدرة الإلهية – من وضع آخر صندوق على الشاطيء.

يذكر لنا المجاهد السايح سليمان أسماء الذين كلفوا بهذه المهمة وهم كالآتي:

« سايح سليمان، مكوفق موسى، بكاي عبد الله المدعو سي بن احمد، مزوار بن علي، مزوار عبد القادر، بوجنان أحمد المدعو سي عباس، حمدون عكاشة، مقدم أحمد المدعو الغالي، موفق عبد القادر و موفق أحمد ومن عائلة عيدوني: عمر، صالح، مختار، و أحمد المدعو سيد ريس ».

تم جمع لهم أكياس من الخيش و حبال طويلة وأحذية رياضية قماشية وقسمت على كل فرد منهم؛ والذي زودهم بهذه الأشياء هو المجاهد بعوش محمد المدعو سي الطاهر و الذي يروي لنا حقائق التجهيز للقيام بالمهمة نقل العتاد من المغرب إلى الغزوات.

قرّر مكلفوا المنطقة أن يجلسوا في اجتماع سري يرأسه سي العربي بن مهيدي بحضور كل من فرطاس بوصوف سايح ميسومبعوش محمد، براق محمد، بكاي عبد الله ومستغانمي أحمد والذي أنبئنا بوصول العتاد في المستقبل القريب وطلب منا أن نسرع في التجهيز للمهمة إدراتها.

كانت مهنة الخاصة بي تجهيز العتاد اللازم المتكون من أكياس الخيش و حبال وأحذية قماشية، جهزتها بمحل والدي الذي كان تاجرا للقماش حيث كان العدو يعتبر تلك الاشياء تابعة لمحل التجارة .[1]

كانت بدايتهم من قرية السفرة مرورا بواد الثلاثة ثم الصبابنة لانتظار الأفراد القادمون من الغزوات وعند الالتقاء توجه الكل ناحية واد كيس في الليل للمرور، وتجاوز الحدود الجزائرية المغربية الى طريق قرية أولاد بوعرفة، ثم المكوث بها لفترة عشرة أيام مختبئين لا يظهرون إلا بالليل لعدم لفت الانتباه و الشك من طرف سكان المنطقة.

كل العتاد كان محمول على ظهر الاحمرة والبغال إلى مدينة الغزوات، كانت الطرق وعرة جدا و بالخصوص عبور واد مولوية الذي يبلغ عرضه ستون مترا ثم التريث حتى المساء نحو الغزوات.

وعندما أوشكت الافراد من الوصول انفرجت التشكيلة الى فئتين فمنهم من توجه إلى قرية السفرة، ومنهم من توجه إلى قرية الدراوش وأولاد علي حيث يجب عليهم إثبات حضورهم بالمنطقة كالمعتاد.

([1]) عز الدين ميدون، المرجع السابق، ص: 55.

وبعون الله تمت المهمة والتي تمثلت في نقل الاسلحة من منطقة الناظور المغربية إلى مدينة الغزوات الجزائرية، و بتعاون بعض الافراد المناضلين المغاربة الأشقاء، لتبدأ عملية اخرى صعبة وهي توزيع الاسلحة.

يمكننا عد اللحظات السعيدة التي عاشتها مدينة ندرومة[1] زيارة الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس في سنة 1932، وكذلك قام الشيخ البشير الابراهيمي بزيارة إلى تلمسان يوم الخامس من سبتمبر 1949 وبات ليلة السادس منه بندرومة، ثم عاد إليها يوم 11 سبتمبر 1949 م لافتتاح مدرسة " عبد المؤمن بن علي " التابعة لحركة جمعية العلماء المسلمين وهي مدرسة حرة. و بهذه الحفلة أقيم مهرجان كله فرح واستبشر سكان هذه البلدة بهذه الموقف النبيل، و كان لهذه المدرسة الحرة النقطة الايجابية في تكوين الشباب وتعليمه تعليما عربيا مسلما، و تهذيبه، كما ساهمت بدورا كبير وايجابي في توعية الأهالي وتثقيفهم و وزرع الروح الوطنية بداخلهم، واطلاعهم على المجال الديني الإسلامي الحنيف.

وهكذا كانت مدينة ندرومة الجميلة مشتلة خصبة و ثرية، ولد منها شخصيات هامة في الميادين الثقافية و السياسية والاقتصادية و الاجتماعية.

لقد شهد التلاحم بين طرفين الجزائري والفرنسي أن تثمر الخضروات ولا سيما البطاطا والبقوليات في الجزائر قبل نضوجها في فرنسا مما جعل ساعروا بالإقبال عليها حتى وصلت الصادرات الجزائرية منها مئات الآلاف من الأطنان، أما إنتاج البقوليات منها بأنواعها فقد عرف تصاعدا بارزا بعد الحرب العالمية الثانية؛ فبعد أن

(1) تبعد عن تلمسان_بحوالي 60 كم. استقبلت عدد كبير من اللاجئين الأندلسيين تحتوي على آثار كأسوار القصبة كما انها كانت مركز عيش العديد من العائلات الأندلسية.

كان 13 مليون قنطار عام 1945 م أصبح بحدود 24 مليون قنطار عام 1960 م.[1]

ويؤكد غوتييه(E.F.GAUTIER) موضحا خطا – عند اتصال شطري بلاد الجزائر – امتداد خط قمة كبيرة حتى البحر يصفه الهوقار ومدينة الأغواط والمدية حسب اتجاه صحراوي يقطعه عند ممر القنصاص الاتجاه الشرقي الغربي للبحر المتوسط، وقد كان حظ مدينة الجزائر أطول في الوقت من حظ العواصم الأخرى، وهذا بفضل الموقع الاستراتيجي الذي تجتمع فيه أقسام الجزائر الثلاثة الغربي والشرقي والصحراوي وكذلك بفضل تنوع الأشكال الموزعة على مساحات ضيقة نسبيا من حيث تضاريس الأراضي ومناخها وثرواتها الطبيعية الذي هو ركيزة من الركائز الهامة لبلاد الجزائر تمكن أن يساهم مساهمة كلية في تنمية عاصمتها، وفعلا لما ألغيت العواقب الفاصلة بين جميع هذه الأجزاء وجدت مدينة الجزائر نفسها موضوعة وضعا كاملا يمكنها – علاوة على المحصولات الفلاحية في الساحل ومتيجة – من أن تصرف وتنقل غلال وادي شلف والسهول العالية في المدية والبرواقية و البويرة وسور الغزلان، وأخشاب وفلين غابات بلاد القبائل، وأصواف المنطقة الصحراوية وزكار مليانة والروينة.

لنلفت أعيننا الآن بالاتجاه البحر: فمن المؤكد أن مؤسسي الجزائر كانوا ينظرون إلى هذه الجهة، كما تمكنت الفترات تاريخية أن تخول لموقع مدينة الجزائر[1] ثوبا جديدا، وزيادة في طائفة من التطورات في قيمته بإقامة مرفأ كبي.

(1) مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830 – 1962 و محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، المجلد 04، العدد 03، ص 225.

ولا يلاحظ – من ناحية أخرى – ماذا كان يستطيع موقع مدينة الجزائر في البحر المتوسط الغربي أن يخوله لها من فوائد اقتصادية من غير تنمية ما وراء البلاد الجزائرية.[2]

وإن واقعة أعطت لمدينة الجزائر وجها جديدا هو حفر برزخ السويس الذي تم إنجازه سنة 1869 م؛ والذي جعل طريق الهند في البحر الأبيض المتوسط، وجعل من بلد الجزائر مرفأ بتوفره على افضل الشروط للإرساء السفن و التزود من الوقود.

([1]) الجزائر واقعة تقريبا في منتصف الطريق الكائن بين الرأس الطيب ومضيق جبل طارق بين مدخل البحر الأبيض المتوسط الشرقي ومدخله الغربي. ولنلاحظ أيضا أحداثا ثانوية أخرى: خط الزوال لمدينة الجزائر يقطع جزيرة ميورقة إحدى جزر البابار التي لا تبعد عنها إلا مسافة 300 كلم تقريبا، ثم خط يجمع بين رأس الناو (LE CAP DE LA NAO) وراس كاكسين ويبرز إبرازا لا بأس به تخوم هذا الجزء من البحر الأبيض المتوسط الغربي؛ حيث يتقابل الشاطئان الاسباني و الافريقي ويتزايد التقارب بينهما من الشرق إلى الغرب. وموقع مدينة الجزائر هذا بالقياس إلى شبه الجزيرة الايبيرية وإلى الجزر التي تمد في طولها كان له مفعول معروف معرفة جيدة على تعمير المدينة بهجرة اليهود و سكان الأندلس المسلمين أولا، وهجرة الاسبان إليها من أيكانت أو من بورماهون. أما ما يخص الموقع الأوسط الذي بين قناة صقلية ومضيق جبل طارق فبالإضافة إلى الأهمية العسكرية فهو يحرس وقطع الطرق الأكثر مباشرة من جبل طارق نحو البحر المتوسط الشرقي، ومن اسبانيا الجنوبية نحو إيطاليا الجنوبية أو جزيرة صقلية. ونحن أنفسنا لم نكد نستقر في مدينة الجزائر حتى خامرت أدمغة العسكريين ورجال البحرية والمهندسين منا فكرة إنشاء مرفأ افريقي على غرار تولون.

([2]) و هذا الدور ورثته الجزائر منذ أقدم العصور فلا أجد أوثق من بن حوقل و الذي خرج من بغداد سنة 331هـ / 942 م، بقصد الاطلاع على أحوال العالم و الارتزاق بالتجارة و المعاملة فإنه قال: فيما كتبه عن الزائر في تأليفه المسالك والممالك ص 42 و51 و52 « وجزائر بني مزغنة مدينة عليها سور في نحو البحر، وفيها أسواق كثيرة ولها عيون على البحر طيبة وشربهم منها، ولها بادية كبيرة وجبال فيها قبائل من البربر كبيرة، و أكثر أموالهم المواشي من البقر و الغنم سائمة في الجبال، و لهم من العسل ما يجهز عنهم و السمن و التين ما يقع به وبغيره من هذه الأسباب .... »

كما وصفها الادريسي و هو جغرافي ثقة في كتابه نزهة المشتاق في اختراق الآفاق « ومدينة الجزائر على ضفة البحر وشرب أهلها من عيون البحر عذبة ومن آبار وهي عامرة آهلة وتجارتها مريحة وأسواقها قائمة وصناعتها نافقة ولها بادية كبيرة وجبال فيها قبائل من البربر و زراعتهم الحنطة و الشعير وأكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم ويتخذون النحل كثيرا فلذلك العسل و السمن في بلدهم كثير، وربما يتجهز بها إلى سائر البلاد والأقطار المجاورة لهم والمتباعدة عنهم وأهلها قبائل ولهم حرمة مانعة ... »

وقد وصفها بن زاكور[1] في كتابه نشر أزاهير البستان في الصفحتين الثالثة والرابعة بقوله: « و انه لما من علي المولى الكريم ذو الفضل السابغ العظيم، بدخول مدينة الجزائر، ذات الجمال الخلاب، وحلول مغانيها النواضر، التي غص بجمالها كل عدو كافر، فلذلك يتربصون بها الدوائر، في **الثروات والمصادر**، ويبعثون عليها صواعق لم تعهد في الفترات الغابرة، أبراني من عليلي ووجدي ما عاينته من روائها[2] العسجدي، وبحرها الأزوردي؛ إذ هي كما قيل:

بلـد أعارته الحمامــة طوقهـا وكسـاه حلــة ريشـه الطــاووس

والجزائر ....عامرة، كثيرة الأسواق بعيدتها، كثيرة الجند حصينة، لها ثلاث أبواب وفيها المسجد الجامع واسع إمامه مالكي المذهب وفيها ثلاث خطب واخدة للترك إمامهم حنفي المذهب، ومرساها عامر بالسفن ورياسها موصوفون بالفتوة وبسالة الجأش ونفوذ البصيرة في البحر يقهرون النصارى في بلادهم، فهم أجود من رياس القسطنطينية بكثير واكبر مكانة وأكثر رعبا في نفوس العدو فبلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد افريقية، و**أعمر تجـارا وفضلا وأنفذ أسواقا أوجد سلعة ومتاعا حتى أنهم يسمونها اسطنبول الصغرى**، وطلبة العلم فيها بمستوى جيد إلا ان حب الدنيا وإيثار العالجة والافتتان بها غلب عليهم كثيرا.

([1]) ابن زاكور هو أبو عبد الله محمد بن بلقاسم بن محمد بن عبد الواحد الفاسي، رحالة وأديب مغربي، ولد بفاس وتعلم بها في منتصف القرن 17م، ثم ارتحل إلى تطوان وأخذ عن علمائها وفي سنة 1683 م قدم على الجزائر وأخذ عن الشيخ محمد بن سعيد قدورة – توفي 1687 م– فأجازه في رجب 1094 هـ –جوان، جوليت 1684 م – وتوفي بن زاكور سنة 1120 هـ، والرحلة تسمى: نشر أزاهير البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان، طبعت بالجزائر سنة 1319 هـ / 1902 م.

([2]) الرواء: هو المنظر الحسن الجميل.

ومما يذكر عن أخبار الفرنسيين بعد دخولهم الجزائر؛ حيث كانت بداية قائد القوات الفرنسية في الجزائر أن عقد اجتماعا بين رؤساء الجنود لضبط خزائنها من الجوهر والمهمات الحربية والعتاد، فتحصل من ضبطها

– على ما قيل – من الذهب والفضة، وقيمة الجواهر: ثمانية وأربعون مليونا وستمائة وسبعة عشرون فرنكا...وهي الصوف الفرنكات ومن المدافع والبنادق والبارود والرصاص والقنابل وغيرها من آلات الحرب، مع ثمن الأملاك الأميرية داخل البلد وخارجها ما قيمته خمسون مليونا من الفرنك. [1]

كما نجد مليانة ذات المكانة الاستراتيجية؛ حيث أنها تطل على الجهة الواصلة بين الجزائر ومدن بايلك الغرب مثل: تلمسان، ومستغانم، ووهران .....

فديار المدينة جميلة ونظيفة ولها كثير من العيون ويمتهن كثير من قاطنيها إلى النساجة وصنع السروج العربية والأكواب الخشبية المنتشرة في كل أرجاء البلاد. وتحيط بالمدينة بساتين كبيرة حيث يوجد أفضل ليمون في المغرب كله، وكذلك البرتقال الذي يحول إلى تنس وإلى مدن آخر ...[2]

ويتحدث فانتورديبارادي (Venturedeparadis) عن فلاحة الأرز في الجزائر فيقول: « يمتهن ناحية مليانة إلى فلاحة الأرز وكذلك ناحية مينا (دائرة غليزان) غير أن أرز مليانة أجود من الآخر».

(1) عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ المدن الثلاث الجزائر – المدية – مليانة في موسمها الألفي 360 – 1370 هـ / 970 – 1971 م، ط: 01، الجزائر 2007 م، صص 152 – 161.

(2) مارمول، وصف افريقية، ج 2، ص 396 .

وتنتج الناحيتان سنويا ما بين 5000 و 6000 قنطارا تكفي المستهلكين وأصبح الناس لا يستوردون الأرز من مصر. [1]

ومما صدر في درس الذي ألقاه الأستاذ محمد المختار إسكندر في الملتقى السادس للتعرف على الفكر الاسلامي المنعقد بقصر الصنوبر بالعاصمة من 13 جمادى الثانية إلى رجب 1392 هـ / 24 يوليو إلى 10 أغسطس 1972 م أنّ التاريخ هو منطلق للزمن يتحول من الآباء إلى الأبناء ليكون نقطة بداية للأجيال ورافدا للرعيل، ليعرف من أين؟ وإلى أين ؟...وللمدينة كذلك زمن لا يستهان به، فهي جديدة ألف عام أو يزيد، وهذا الوقت يستصعب على الباحث أن يسرد منطقه فهو وقت لدنيا بادت ثم عاشت، إلا أن حقائق الزمن إذا أهملها الوقت وقتا، فلابد أن تنشرها الأيام المتولدة من غابر الأزمان، فهذه البلدة التي حكمت على مقعد الطبيعة، وقد كان أن هذه البلدة التي بلغت من العمر ألف عام قد يقول منطق الأجناس أنها كبرت وشاخت، ولكنها وافرة الظل شابة الطبيعة، وكلما طالت الأيام بها ازدادت جمالا على جمالها اضافة إلى الموقع الذي تحتويه تجاري بين الشمال و الجنوب.

ولنفتح الطريق لسائح ورحالة مشهور وهو الحسن بن محمد الوزاني الفاسي المعروف عند الغربيين بالأسد الافريقي فوصف المدية أحسن وصف حيث قال:

« فالمدية مشيدة على سهل جميل، خصب تسقيه أنهار كثيرة وسكانها أغنياء يقطنون دورا جميلة، وقد استقبلوني بحفاوة وإكرام كأني أمير المدية ».

ويمكن تمييز المحاصيل الزراعية والغلال التي كان قطاع الفرنسيون ينتجها؛ إذ تهتم بإنتاج هذا القطاع على محاصيل الكروم الذي يدخل في صناعة الخمور ومعظم إنتاجه كان يتوجه إلى الأسواق الفرنسية.

[1]( ) Revue Africaine. 1895. p 52.

وعليه فقد لوحظت زراعات كثيفة، حيث بلغت مساحة الأرض الخاصة بزراعته إلى 400 ألف هكتار وبلغ إنتاج الكروم ما يقارب من ربع مليون طن. [1]

ومن جهة ثانية كان للمحاصيل الصناعية أهمية كبيرة بالنسبة لقطاع المستوطنين الزراعي؛ إذ تركزت جهوده على زراعة القطن والتبغ واصدار الفلين في الغابات وذلك لرغبة الصناعة الفرنسية لها ويكفي أن نسرد أن محصول التبغ ارتفع من 100 ألف قنطار في عام 1910 إلى 220 ألف قنطار عام 1955 م.

أما إصدار أراضي الغابات التي أمست ملكا للحكومة الفرنسية منذ عام 1851 والتي كانت مشبعة بأشجار الفلين و البلوط و الأرز والصنوبر فإنها هي الأخرى لفت انتباه الاستعمار الفرنسي في الجزائر بالاهتمام بها؛ فقد سمح للشركات الفرنسية أولا بالهيمنة على مساحات كبيرة منها([2]) ثم احتكروا تجارتها فجعلوها تتوجه لسد احتياجات الأسواق الفرنسية المتزايدة من الأخشاب؛ حيث بلغت **قيمة صادرات الأخشاب الجزائرية إلى فرنسا في عام 1949 م 64 مليون فرنك.**

لم يكن الامر بخير – إن لم نصفه بالكارثي – في ناحية التجارة؛ وذلك بسبب تحكم الاستعمار على جل التجارة في الجزائر، وذلك من خلال تحكمهم على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا، ولقد بداو في تحقيق مبتغاهم وهو السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية عن طريق إقرار المراسيم التي وحدت الجزائر مع فرنسا جمركيا في عامي 1851 م و1867م، والتي كان مبتغى منها عزل الجزائر تجاريا تلك المراسيم التي منعت الجزائر من حماية

([1]) اجناتسيزاكس، تر: محمد صبحي الاتربي، المرجع السابق، ص: 75.

([2]) للمزيد انظر الملحق رقم 5 و الذي يتضمن بعض التشريعات التي من شأنها نزع الأراضي من أيادي الجزائريين خلا ل هذه الفترة محل الدراسة.

صناعاتها وحرفها الوطنية التي لم تقدر على المنافسة مع الشركات الفرنسية الحديثة التي كانت تنتج بضائع وسلع ذات جودة عالية وأسعار أقل مما كانت تنتجه الصناعات و الحرف الوطنية الشيء الذي وصل إلى خنق الصناعة الوطنية وتهديم حرفها وبذلك أمست السوق الجزائرية مرتعا للشركات الفرنسية.

ولكن وبالرغم فقد دخل الانسان في عصر النحاسيات مثلا في جميع أوجه النشاط اليومي؛ حيث استعمل النحاس[1] في الصيدلة لتخزين النباتات والأعشاب الطبية والمراهم الجلدية، وكذا في الطب حيث كانت تستخدم مثلا في مهنة الحجامة منذ القديم أطباق من النحاس مكونة من طبقين مركبين الواحد داخل الثاني، رسمت عليها طلاسم وتعاويذ كانوا يعتقدون أنها تعاون على الشفاء كنوع من الطب النفسي وكانت تستخدم أيضا في الجراحة بعد تحويل النحاس إلى برونز.[2]

ان الاهتمام بالنحاس وخلائطها يعود إلى عناية الخلافة العمانية في الجزائر بصناعة النحاسيات على غرار الحرف الهامة الأخرى؛ فقد نظمت الصنعة في اتحاد أو نقابة وضع على رأسها أمين الصفارين الذي يكون واسطة بين بين الحرفيين والإدارة المحلية التي يترأسها قائد الدار أو شيخ البلد، كما نظمت شوارع وأحياء وساحات المدن فكان لكل حرفة شارعها.

تنتج الورشات الفنية في المدن الجزائرية المئات من الآلات و الأدوات والأواني النحاسية أو البرونزية مثل:

([1]) هو عنصر كيميائي معدني ذو لون أحمر يميل إلى السمرة وحسب ما توفر لنا اليوم هو المجموعات الأثرية التي اكتشفت إلى الألف السابعة قبل الميلاد؛ فمن المحتمل أن أول استخدام للنحاس كان عام 8000 ق.م بواسطة السكان الذين تمركزوا على ضفاف نهري الدجلة و الفرات، حيث يقع العراق وجزء من سوريا و تركيا اليوم وقد وجده أوائل البشر في حالته النقية، وتمكنوا من طرقه بسهولة لصناعة الأدوات والأسلحة والحلي...

([2]) علي خلاصي، النحاس بين الفن والتاريخ، منشورات السهل 2009، ص: 12 .

1- عتاد الفارس.

2- عتاد الخيل.

3- أثاث.

4- البيوت.

5- أدوات الطبخ.

6- أواني الأكل.

ومن أبرز الأماكن التي شهدت بعناية – لتمسكها بالصناعة العسكرية – الجزء الواقع شرق ثانوية الأمير عبد القادر (ثكنة باب عزون) بالجزائر العاصمة حيث بنيت دار النحاس أو المسبكة لصناعة المدافع و الأشياء التجميلية المتعلقة برتب الجيش والتي تلتصق عادة بثياب الجندي.

وشيدت بجوار دار النحاس ورشا للقولبة و الخراطة لصناعة الأدوات الملحقة باكنات كالقدور و أدوات الطهي، أو ما يطلبه كبار التجار وأرباب العمل من أدوات تدخل في صناعة المواد المرتبطة بالعمارة كسياج النوافذ، و الحنفيات و مدقات الأبواب والصولجانات، وبنود المساجد أو أواني مختلفة كالمهاريس المنزلية والشمعدانات، وحافظات الطعام وأغطيتها، والصحون المعدة للأكل وكذا بعض العتاد المخصص للخيل مثل الركاب واللجام أو الأواني المعدة لمطابخ الكنات والنوادي

(الوجاقات)، وكل من عادات الجيش إذا غضب أو استثار يعبر عن غضب أو ثار يعبر عن غضبه بقلب القدور، واستخدم النحاس خاصة في الحمامات لما له قابلية توصيل الحرارة.[1]

([1]) علي خلاصي، المرجع السابق، ص: 65.

فمن الجهة ذات النفع ندوّن المكانة الهامة التي يلعبها النحاس ومركباته في بلورة الأهمية القصوى في صناعة الآلات الموسيقية النفخية خاصة؛ إذ نجد الآلات العديدة مثل الأبواق: بوق النفير(Rompette) البوق ذوالأنبوبين (Rombone)، وكذا المزامير والساكسوهورنات (Saxhorn)، والساكسوفونات (Saxphon) والتوبة (Tuba) والأوفيكليد (Ophicléide)، والباريتون(Brryton) والقانون (LLyrz) والبانجو(Banjo)، ومفاتيح الآلات الوترية مثل مفاتيح الكمان(Violon) والفيولونسال (Violoncélle)، وغيرها من مكملات الآلات النقرية وآلات قياس الصوت.

وهكذا نستنتج أن النشاطات الحرفية تطورت وتقدمت وذلك ببروز الورشات المتخصصة في العديد من الصناعات كالصناعات النحاسية والصناعات الخشبية والنسيجية والحديدية والفخارية والجلدية ...

والعامل الذي ساعد على تحقيق ذلك المبتغى هو احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم.

المبحث الثاني: أهم منتوجات الجزائر وأسواقها الدولية في ظل الاحتلال

لقد خصصنا هذا المبحث لحوصلة أهم المواد والسلع التي كانت بحوزة المستوطنين الأوربيين ولعل من أبرزها الخمور والحمضيات والبواكر وهي تمثل بحق صدارة المنتوجات الزراعية التي يساهم بها القطاع الأوربي الاقتصادي في صادراته، وهي المواد التي اهتم بإنتاجها، وذلك نظرا للطلب المتزايد عليها في الأسواق الخارجية، وأسعارها المرتفعة وبعبارة أخرى غلبت الصادرات الزراعية على باقي المنتوجات.

I./ الصادرات الزراعية:

✓ 1 - المنتوجات المتعلقة بالخمور:

احتلت مادة الخمور الصدارة مقارنة مع بقية المواد الأخرى ونخص بالذكر مرحلة ما بين الحربين العالميتين؛ حيث مثلت 66 % في عام 1933 من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهي تعتبر موردا هاما للعملة الصعبة وذلك لرواجها في جميع الأسواق العالمية؛ إذ يتم مزجها مع أنواع اخرى من الخمور الأقل درجة من تركيزها وهذا ما يجعل التاجر يتحصل على أرباح طائلة بفضل عملية المزج هذه.

كما نسجل تطورا كبيرا في قيمة وكذا في حجم صادرات الخمور على عكس بعد فترة الحرب وخصوصا في سنة 1920م فنلاحظ انخفاضا في هذه الصادرات ويعود سبب هذا الانخفاض إلى شدة الجفاف الذي أصاب الجزائر في هذه السنة وتواصل إلى غاية 1921م وكذا إلى ما أصاب البلاد الأوربية من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية. وتدهور الأسعار وتراجع الواردات الأوربية. [1]

([1]) RENOUVIN , op.cit,PP130 et 212.

والجدير بالذكر أن الصادرات الجزائرية وخاصة الخمور لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية إلا منذ سنة 1934م، وذلك لأن السوق الفرنسية قاومت الأزمة الاقتصادية العالمية خلال سنواتها الأولى[1]، كما استفادت من الاتحاد الجمركي مع فرنسا.

وحسب مرسوم 16 /1935/08 م والمؤكد لمرسوم الفاتح من ديسمبر 1934م،[2] والذي يتضمن الحد من ولوج خمور الجزائر إلى فرنسا حيث حدد أن عملية مزج الخمور الجزائرية في الجزائر من قبل التجار لابد أن تصل كحولها العامة كحد أدنى 10.5 بالنسبة لعمالتي الجزائر وقسنطينة و درجة 11 بالنسبة لعمالة وهران.

في حين نجد أن أدنى درجة كحول مطبقة على الخمور الفرنسية تتراوح بين (6 – 9). ورغم كل هذه المراسيم والإجراءات المطبقة على الخمور إلى أن عملية ولوج الخمور الجزائرية استمرت بالدخول بشكل عادي جدا كون أن هذه المادة هي منبع ثروة ورفاهية المستوطنين الأوربيين والذي ينعكس على القطاع الاقتصادي الأوربي بصفة عامة.[3]

كانت فرنسا بمختلف إجراءاتها ومراسيمها تهدف إلى تحديد ولوج خمور الجزائر إلى أراضيها في سنة معتدلة ب 10 مليون هكتولتر في حين وصل إنتاج الجزائر من الخمور في عام 1932م وهي سنة معتدلة إلى 18 مليون هكتولتر [4] وفي المقابل قدر منتوج فرنسا في هذا العام بالذات ب 47 مليون هكتولتر.

وهذ الكمية من المنتوج الفرنسي هي في حقيقة الأمر كمية معتبرة، درجة كحوليتها منخفضة وهي بذلك تحتاج إلى الخمور الجزائرية لتغطي انخفاض درجة

([1]) Ibid, P14.
([2]) D.A.,1945, P.81.
([3]) R.C.,1929,P.35.
([4]) Ibid.

الكحول، وقدرت صادرات فرنسا من الخمور بحوالي 60 مليون هكتولتر وهي بذلك تحتاج إلى الخمور الجزائرية لكي تعوض النقص الوجود في صادراتها.

والمتمعن جيدا لتاريخ الاقتصاد الجزائري الفرنسي يرى ان تكلفة الانتاج الفرنسي عالية ويقوم به صغار المنتجين وهذا عكس الحال بالنسبة للجزائر فإن الإنتاج يقوم به كبار الملاك مع تشغيلهم لأيادي عاملة كثيرة بأثمان زهيدة وشحيحة.

اما عن الأسواق الخارجية غير الفرنسية فتطبق على الخمور منظومات جمركية تختلف من دولة لأخرى فعلى سبيل المثال ألمانا نجد من شروطها شهادة تحليلية تمنح من محطة الدراسة الصناعية والتقنية وحفظ الخمور فرنسية وان لم تتوفر هذه الشهادة التحليلية فانه يطبق عليها تعريفتين جمركيتين اضافيتين اولاها خاصة بالتحليل البسيط والثانية بالتحليل الكلي. هذا بالإضافة إلى إقامة محطات متطورة في المستعمرات لتخبئة الخمور وبيعها أثناء الطلب وكذا تنظيم النقل والدعاية [1]

وطبعا الجزائر آنذاك لم تكن لديها كل هذه الشروط بالإضافة إلى أن الأوساط المالية والتجارية من مصلحتها أن توجه صادرات الجزائر من الخمور إلى الأسواق الفرنسية فقط للانتفاع بها لذلك سعت جاهدة لتحقيق هذا الغرض.[2]

كانت الجزائر تُبقي على 02 مليون هكتولتر من مادة الخمور للاستهلاك المحلي والمنتوج الباقي من الخمور كان موجها للتصدير: منها 09/10 أي تسعة عشور للأسواق الفرنسية، كما تصدر نسبة كبيرة من صادرات الخمور إلى الموانيء بحر الشمال والأطلسي ، ثم في المرتبة الموالية المستمرات الفرنسية بمائة ألف

(1) Débouchés offerts aux vins d'Algérie a l'étranger, et dans les colonies, Alger: Chambre du commece, 1935 , PP.4 et suiv.

(2) Bulletin de l'Office du Gouvernement général de l'Algérie, Paris, 1929, P.73.

هكتولتر نصفها إلى المغرب الفرنسي وربعها إلى سوريا وباقي مستعمراتها لا تتجاوز 5000 هكتولتر موزعة على كل مستعمرة بنسب متفاوتة.

وبالنسبة للأسواق الخارجية مثل ألمانيا وبلجيكا والدول الأوربية الأخرى فلا تتجاوز وارداتها 5000 هكتولتر؛ حيث يصدر إلى موانئء بلجيكا حوالي 500000 ، 100000 هكتولتر سنويا، مع العلم أن هذه الصادرات كانت تمر على ميناء (Dun kerque) بفرنسا هذا فيما يخص خمور ميستال (Mistelle) المستعملة في صناعة المقدمات (Apéritif)، وكذا الخمور العذبة؛ بحيث يتوجه 1/2 من هذه الصادرات إلى الأسواق الفرنسية و قرابة 4000 هكتولتر إلى بقية الدول الأخرى مثل بلجيكا والتي يصدر إليها ما بين 1500 – 2000 هكتولتر و كذلك إلى كندا 1200 هكتولتر بالإضافة إلى دول أخرى. [1]

وبالنسبة للخمور العادية فقد كان نصيب فرنسا منها سنة 1928 م 7381748 هكتولتر، ونصيب الدول الخارجية الأخرى قدر ب 123642 هكتولتر، أما الخمور العادية المملوءة في قارورات من الزجاج فنصيب فرنسا هو 375 هكتولتر، والبلدان الخارجية نصيبها 2177 هكتولتر، وبالنسبة للخمور العذبة المعبأة في البراميل فكان نصيب فرنسا منها 9976 هكتولتر ونصيب باقي دول الخارج هو: 219 هكتولتر وفي المقابل قدرت صادراتها من قارورات لزجاج ونصيب فرنسا منها 59 هكتولتر، والبلدان الخارجية 572 هكتولتر .[2]

([1]) R.C.,1932,P.392.

([2]) كانت فرنسا تستفيد كثيرا من الخمور الجزائرية ليس فقط لدى إعادة بيعها بأسعار مرتفعة بعد تحويلها ومزجها بخمورها واكنها كانت تغذي أيضا حركة ملاحية متزايدة بين الجزائر وفرنسا لصالح البحرية الفرنسية. فإذا كان متوسط حمولة صادرات الجزائر 1800000 طن والتي تتطلب 2000 باخرة تحمل 04 ملايين طن فإن 800000 إلى 900000 طن منها من الخمور أي: 450 إلى 500 سفر للبواخر ذات حمولة 1750 طن أي من 15 إلى 20 باخرة من نوع ذات الحمولة السابقة يعمل كل السنة لحمل الخمور. بينما صادرات الفوسفاط 23200 طن تتطلب 04 إلى 05 بواخر تعمل طيلة السنة، وصادرات الحبوب 180000 طن تتطلب 03 إلى 04 بواخر تعمل طيلة السنة. مع العلم أن البحرية الفرنسية تتقاضى مبالغ ضخمة مقابل هذا النقل.

ومما نلاحظه أن معظم الخمور المحوَّلة والمصنعة تتوجه إلى البلدان الخارجية وعلى رأسها المستعمرات أما الخمور الخام فتوجه إلى فرنسا لكي تستعملها هي في صناعة الكحول والخمر. [1]

وهكذا نستنتج مما سبق ذكره أن الخمور الجزائرية لعبت دورا أساسيا في تسيير وتطور عجلة اقتصاد فرنسا لهذا ظلت مرتبطة بزراعتها في الأراضي الجزائرية ذات الجودة العالية ولهذا نجد أن المستوطنين الأوربيين كانوا ضد أي إجراء أو قانون يحد من إنتاج الخمور أو زراعتها في الجزائر فثمة تكمن مصلحتهم.

والجدول الآتي يؤكد ذلك.

(1) Ibid.,1929 , P.463.

الوزن: هكتولتر، وحدة القيمة، ألف فرنك

سنوات	خمور عادية		Mistelle		الكحول	
	حجم	قيمة	حجم	قيمة	حجم	قيمة
1919	4352600	413498	18645	5501	306900	245520
1920	2729551	245659	71662	14691	347030	211699
1921	4472475	357798	95099	19496	113229	63406
1922	4775413	405909	81539	16715	17228	7261
1923	5783301	5031147	82251	17273	35070	17886
1924	6657718	572564	124369	26117	104415	57429
1925	7394049	547160	134787	30597	165813	101145
1926	9436090	1358797	134190	43612	115155	102488
1927	7121531	1354628	112268	43785	25969	24930
1928	7381748	1432062	72930	28880	37827	41383
1929	9074902	1451984	112279	46758	90494	100641
1930	10939434	1662794	132862	46900	139036	124159
1931	12778040	1788926	123958	40534	120506	96175
1932	13287165	1993075	140771	46595	280966	200890
1933	15047615	2332381	136326	39807	120647	83126
1934	11652304	1106969	143127	38931	167698	86700
1935	11958553	1956684	124831	33330	869427	285172
1936	11005659	1357828	129457	51565	256898	115605
1937	12283306	1936915	91639	34272	11873	7125
1938	17407106	2831527	215882	81603	184129	125576
1939	12233400	2251900	173800	72000	245500	22527
1940	8220300	1475987				

✓ 2 – المنتوجات الخاصة بالحمضيات:

دخلت الحمضيات ضمن قائمة الصادرات منذ 1936م؛ حيث منحت تسهيلات كثيرة خاصة بها، كما خفضت الرسوم الجمركية المفروضة عليها وبصفة أخص بعد أن قلت الصادرات الاسبانية لهذا المنتوج الزراعي.[1]

ويفسر تأخر صادرات الحمضيات حتى سنة 1936 م إلى مجموعة من العوامل نذكر منها على سبيل المثال: عدم تنظيم عملية غرس أشجارها حيث نجد أنواعا كثيرة من الأشجار مغروسة داخل نفس البستان وهذا مما يعرقل تقسيم وتصنيف المنتوجات كل حسب نوعه وجودته وحسب احتياجات كل سوق.

ومن بين العوائق أيضا التي سببت تأخر صادرات الحمضيات نجد تكاليف النقل والمواصلات ورسوم الدخول (actroi) إلى كل بلدية من بلديات فرنسا؛ حيث نجده في باريس يقدر ب 35 فرنك على القنطار من البرتقال والمندرين و 75 فرنك على القنطار من الليمون. بالإضافة إلى رسوم أخرى تدعى رسوم الاستيراد، وارتفعت قيمة هذه الرسوم خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وفي المقابل نجد أن ثمن الحمضيات لم يرتفع بقيمة معادلة لارتفاع تكلفة النقل والمواصلات، وأيضا نجد الرسم الجمركي (Majoration) الحامي لواردات الجزائر لفرنسا قبل فترة الحرب لم يعد

(1) BIGOT, op.cit.,P.11.

يقيها من منافسة حمضيات الدول الأخرى وهذا راجع لغلاء الأسعار حيث لم يضاف لهذا الرسم إلا 1/66 بالمئة.[1]

والجدير بالملاحظة أن صادرات الحمضيات الاسبانية نحو فرنسا تشحن بدون الحاجة إلى تغليف (Envrac) في حين أن صادرات الحمضيات إلى موانيء أوربا لابد لها من تغليف مكلف ومتين جدا. لذا فالصادرات الاسبانية أكثر اقتصادا من الصادرات الجزائرية لو قارنا بينهما، وترتب عن هذه المنافسة هبوط في الصادرات الجزائرية من الحمضيات نحو فرنسا؛ إذ انخفضت صادرات هذه الأخيرة سنة 1926م بالنسبة لمنتوجي المندرين والبرتقال من 320000 قنطار إلى غاية 153000 قنطار سنة 1932 م، وفي نفس الفترة الزمنية قدر مجموع الواردات الفرنسية من الحمضيات تجاوز من 1600000 إلى 2400000 قنطارا وهذا طبعا ارتفاع الاستهلاك المحلي الفرنسي.[2]

وقد كان للديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي الدور الفعال والكبير في عرض المنتوج الجزائري من الفواكه لمختلف الأسواق الخارجية منذ شهر أكتوبر من سنة 1931 م تحت شعار " **الجزائريــة** " (Algéria) وذلك بتوحيد الجودة والنوع (Standardisation) ، ومنذ 1933 م صار التسويق يخضع للمراقبة من طرف الديوان المذكور آنفا؛ حيث أصبحت الصادرات تفتش وتطبق عليها مجموعة من الشروط نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: السلامة من أي خدش أو جرح، عدم الجفاف، الشكل المنتظم، النضوج المكتمل، التغليف التام والصحيح.[3]

([1]) R.C.,1928 ,P.229.

([2]) كانت كلفة الإنتاج في الهكتار قبل الحرب العالمية الأولى حوالي 487 فرنك، أما خلال (1920–1927) فإنها ارتفعت إلى 2828 فرنك. بينما كان بيع المنتوج على الأشجار في الهكتار الواحد قبل الحرب حوالي 1000 فرنك. أما خلال (1920–1927) فارتفع (1920–1927) فارتفع إلى 3684 فرنك.

([3]) B.C.A.F., 1934, P57.

والظاهر أن الغاية من كل هذه الشروط هو الحد من دخول المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الفرنسية دون انتظام مما يسمح للمنتوجات الفرنسية بالتطور.

وحسب مرسوم 05 جويلية 1937 م تأسست " **اللجنة الوطنية للحوامض** " وكان دورها تنظيم المنتوج والنقل والتسويق الداخلي والخارجي لحمضيات الاتحاد الفرنسي وكل هذا كان نتيجة منافسة حمضيات المستعمرات الأقل ثمنا.[1]

إن المتتبع لصادرات الحمضيات يجد أنها كانت في تطور مستمر ماعدا الفترة التي بين (1931 –1934) وهذا راجع للأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها وكذا منافسة اسبانيا، وكان عذا التطور في الصادرات بصفة خاصة منذ عام 1935 م وهذا طبعا بسبب الطلب الكثير في الأسواق الخارجية نظرا للنوعية الرفيعة للمنتوجات الجزائرية.

كان المنتجون الجزائريون يسوقون منتوجاتهم في الموسم لأن الأسعار كانت عالية وهم لا يحبذون تكلف مصاريف الحفظ (Gardiennage) لشهور كثيرة.[2]

وكانت الصادرات الجزائرية من الحمضيات موجهة بالدرجة الأولى إلى الأسواق الفرنسية بنسبة 85 % من مجموع صادرات الحمضيات، وتعيد تصدير كميات منها إلى الأسواق الخارجية ؛ حيث يستورد المغرب الفرنسي قرابة 400 قنطار من الحمضيات الجزائرية. [3]

في حين الصادرات الموجهة إلى انكلترا قدرت بحوالي 400 و 500 قنطار، مع العلم أن انكلترا تسيطر على قرابة 40 % من صادرات العالم ككل وهي تفضل التعامل مع جنوب افريقيا وفلسطين.

(1) Rebour, Les Agrumes en Afrique du Nord, PP.56 et 59.
(2) Rebour , op.cit.,PP.446et 453.
(3) R.C., 1932 P.394.

ونذكر من بين أبرز الموانيء الجزائرية: سكيكدة ، مستغانم، عنابة، العاصمة، وكانت مراكز الإنتاج متواجدة بجانب هذه الموانيء.

والجدول الآتي يوضح ذلك:

منتوجات الحمضيات

وحدة الوزن = قنطار. **وحدة القيمة: ألف فرنك**

سنوات	برتقال		مندرين و كلومنتين		ليمون	
	حجم	قيمة	حجم	قيمة	حجم	قيمة
1919	31100	1648	5646	5646	3978	199
1920	1866	1866	7112	7112	6509	290
1921	2326	2326	7271	7271	3746	188
1922	74298	5572	126956	10157	2455	135
1923	36941	3066	75621	6428	2498	138
1924	51109	4094	163326	16333	2321	117
1925	42483	3398	135492	14904	2474	124
1926	77525	6977	238270	28592	4971	348
1927	46997	5170	125014	16877	3137	282
1928	550603	6116	174282	22134	2544	254
1929	53908	5822	111113	14222	3312	338
1930	61854	6680	156145	20455	3745	356
1931	54021	5780	142170	18787	2872	239
1932	47158	4763	106236	12429	1719	141
1933	74159	7046	150129	15313	1720	132
1934	44575	4725	123068	15261	1499	126
1935	162166	17838	275736	39982	1298	110
1936	237290	32035	346282	56684	6825	771
1937	322720	56478	330938	90105	5710	713
1938	239660	45775	356178	91627	6712	934
1939						

1940	320700	132895	442700	146773	11800	318

✓ **3- المنتوجات الجزائرية المخصصة للبواكر[1]:**

إلى جانب الكروم والحمضيات لايزال إنتاج البطاطا يحتل مكانا ثانويا في الجزائر، لكن يبدو أن هذه الزراعة ينبغي أن تأخذ تطورا أكثر كثافة، فالمسلمين المحرومين من القمح وهو أساس نظامهم الغذائي الآن أصبحوا يستهلكون كميات كبيرة من إنتاج البطاطا، وهذا عامل جديد ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في المستقبل.

في هذا الوقت الحرج عرفت زراعة الشتلات الجزائرية نموا كبيرا؛ حيث عانت الجزائر من توقف شبه كلي للواردات من الدول الأجنبية ولا سيما المركز القطبي الميتروبولي، إذ كان استهلاك البطاطا في تزايد مستمر، وبذلك كان الحل المناسب لهذا السؤال الحيوي.

فلو تحدثنا عن إنتاج البطاطا في الجزائر تاريخيا؛ ففي تقرير كتبه أحد الرحالة عام 1833 م في منطقة الجزائر، هذا الجغرافي كتب: « البطاطا التي تُزرع في مقاطعة الجزائر لم تكن تنمو بشكل جيد، تلك التي رأيتها لم تكن أكبر من بيضة حمامة »

وهكذا ربما كانت زراعة البطاطا موجودة في الجزائر قبل عام 1830 م، لكنها تطورت بالفعل في الربع الأخير من القرن 19 م.

وفي عام 1901 م وصلت المساحات المزروعة زيادة عامة ملحوظة في محصول غلة الهكتار بداية من عام 1925 م وأكثر حدة في عام 1935 م من البطاطا بالفعل إلى 12641 هكتارا ، وتشكل 7357 هكتارا من الزراعة الأوربية و 5284 هكتارا من زراعة المسلمين.

[1]() البواكر جمع باكورة وهي أول ما ينتج من موسم الفاكهة فنقول مثلا : الطفل الأول هو البكر. إذن المحصول الأول من الشجرة المثمرة هو الباكورة والبواكر منها وباختصار شديد نقول أن البواكر هي أوائل الثمر الناضج.

ووصل الإنتاج في هذه السنة إلى 455265 قنطارا منها 328329 قنطارا من الإنتاج الأوربي، وكان محصول وغلة الهكتار ضعيفة تقريبا حوالي 452 قنطارا في الزراعة الأوربية و 126936 قنطارا بالنسبة لزراعة المسلمين.[1]

منذ تلك الفترة ملامح ظهرت ملامح أنماط إنتاج البطاطا في الجزائر، ولا يمكننا بأي حال من الاحوال وبشكل عام اعتبار الإحصائيات الزراعية قيما مطلقة وثابتة ونهائية ولكن يمكن اعتبارها أرقاما كبيرة الحجم تسمح بمقارنة المعطيات المُجمّعة مع مرور الزمن؛ فالإحصائيات المرفقة هنا في أغلب المؤسسات تم تعديلها 03 مرات في الفترة الممتدة ما بين 1925 م و 1935 م ولهذا ينبغي الحذر في تفسيرها وتأويلها.

ومع ذلك يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1/ هنالك زيادة منتظمة ومستمرة في الإنتاج الإجمالي بصفة عامة

2/ زيادة عامة في متوسط محصول الهكتار سواء بالنسبة لزراعة الأهالي أو بالنسبة لزراعة الأوربيين.

وفيما يخص توزيع زراعة البطاطا وإنتاجها؛ فبالنظر إلى تنوع الأقاليم الزراعية والناتجة عن اختلاف المناخات بين مناطق السهول الساحلية ومناطق السهول الداخلية وكذا تأثير المناخ المتوسطي، والذي يتضاءل بشكل منتظم بالاتجاه من الشمال نحو الجنوب. فإن زراعة البطاطا تنجح دون انقطاع في الحملة الفلاحية المتوجهة للمناطق الساحلية نحو السهول الداخلية.

ومن ثمة فإن مزروعات الخريف والشتاء (شهري مارس وسبتمبر) للمناطق الساحلية تسبق مزروعات الربيع لشهري (أفريل وماي) بالمناطق ارتفاع فوق مستوى

[1]( ) Emile Macquart , Les réalités algériennes , etudes sur la situation économique de l' Algérie (1881-1905), imprimerie administrative a mauguln, place d'Armes , 1906, p 45.

سطح بحر الأبيض المتوسط، والتي هي نفسها متبوعة بالبذر الصيفي (جويلية وأوت)؛ التي تزرع في مناطق الهضاب العليا.

وفي الدورة المنقطعة لغرس المزروعات تتبعها دورة مثلها من اقتلاع المزروعات والتي تستمر على مدار العام من نوفمبر حتى جوان في المناطق الساحلية.

من جويلية إلى أوت في المناطق المرتفعة للبحر الأبيض المتوسط، ومن أكتوبر حتى نوفمبر في منطقة الهضاب وفي مناطق المرتفعات المتوسطة.

إن زراعة البطاطا في الجزائر لها خصوصية جد متميزة؛ وتتمثل في قدرتها على إنتاج المنتوجات الطازجة الجديدة على مدار العام. ونشير إلى الأهمية التي نعطيها لهذا الإنتاج الذي نستطيع إنتاجه في كل فترة من العام.

هذه الزيادة المستمرة والمنتظمة في الإنتاج أصبحت بطيئة ما بين 1940 – 1945م لكنها تعود إلى إبقائها أو إلى مستواها الطبيعي والذي يعود للزيادة المتوسطة للهكتار والذي نتج جزئيا عن تحسن تقنيات الزراعة، ولا سيما في المناطق الجزائرية، وكذلك يعود إلى اختيار الأنواع الجيدة التي تتناسب، والتي تتكيف مع مناخ الجزائر وكذلك استخدام البذور الجيدة في الزراعة.

ازدادت صادرات الجزائر من البواكر وخاصة في مرحلة ما بين الحربين العالميتين [1]، ماعدا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية وهذا راجع لتناقص الأسعار في الأسواق الخارجية وكانت أكثر نشاطا بعد سنة 1936 م؛ حيث تطورت العلاقات التجارية الدولية كثيرا وارتفت الأسعار عبر العالم.

([1]) R.C. 1932, P.392 et 394.

كما قدر المتوسط السنوي للصادرات قبل 1929م 700000 قنطارا وهو ما يعادل 85 مليون فرنك. ومن بين الشروط اللازمة لتصدير البواكر هو توفر النقل والمواصلات بصفة منتظمة وبالأخص المواصلات البحرية وعلى هذا الأساس فإضراب عمال الموانيء يتلف هذه المنتوجات.[1]

ومن أبرز أمثلة صادرات البواكر نجد مثلا : **البطاطا**، وقد قدّرت صادراتها قبل الأزمة الاقتصادية العالمية ب 400000 قنطار وهو ما يعادل 45 مليون فرنك وخاصة نوعي الهلاندي وبروطان؛ واللذان يكثر عليهما الطلب في أوربا وبالأخص فرنسا، وتشرع في تصديرها في أواخر شهر ديسمبر غلة غاية مارس وأفريل وشهر جوان. وفي هذه الشهور بالذات تكون أسواق أوربا فارغة وذلك راجع لعدم توفر بطاطا بروطان وجنوب فرنسا والبطاطا الاسبانية.

وتعد فرنسا هي السوق الأولى لهذه المنتوجات حيث تملأ في براميل سعة كل واحد منها 100 و 150 كيلوغرام، وكذلك تملأ في سلات تحمل 30 و50 كيلوغراما، والسوق الثانية لهذه المنتوجات هي انكلترا وكذلك تملأ في صناديق يقدر وزنها ب 25 كيلوغراما.[2]

وبطبيعة الحال تتأثر صادراتها بتضارب الاسعار في داخل الأسواق الخارجية وكذا بالمنافية الخارجية ولا ننسى طبعا الأزمة العالمية الاقتصادية وانعكاساتها على

---

[1]() أما الخضر الجافة التي ليست بواكر فهي تشارك في الصادرات بمبلغ سنوي يتراوح ما بين 50 و60 مليون، مقابل حجم يقدر ب 300000 قنطار، ويذهب حوالي 200000 قنطار منها سنويا إلى فرنسا، وتونس، والمغرب الفرنسي، وحوالي 70000 قنطار تذهب إلى اسبانيا، والمغرب الاسباني؛ نصفها مكون من الفول والفول المصري، وحوالي الثلث من الحمص، و20000 قنطار تذهب إلى الأراضي المنخفضة، وعدة بلدان أخرى منها: الو.م.أ، وأمريكا الجنوبية تستورد كميات منها. لكن الصادرات إليها ضعيفة وغير منتظمة.

([2]) Démontès , op.cit.,P.186.

العالم بأسره ونخص بالذكر الإجراءات الانكليزية المتبعة ضد استيرادها بحجة أنها مصابة بالوباء، [1] ولكن بعد عام 1935 م استرجعت نشاطها وحيويتها.

كما عرفت صادرات **الطماطم** تطورا أيضا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ماعدا خلال 1933 – 1935 م أين تأثرت بطبيعة الحال بالأزمة الاقتصادية العالمية، ويجدر بالذكر أنها ذات جودة عالية وكثيرة الطلب في الاسواق ويتم تصديرها في صنيدقات بوزن كيلوغرامين و 05 كيلوغرامات وفي وضم (Billot) ب 10 إلى 15 كيلوغراما مما يعود بأرباح طائلة على تجارها ومنتجيها.

وبالنسبة لصادرات **القرنـون** فإننا نسجل زيادة مضطردة؛ حيث كان قرنون عمالة وهران وهو الأكثر اخضرارا والأكثر طلبا في أسواق جنوب فرنسا، وبالنسبة لقرنون عمالة الجزائر فقد كان موجها إلى شمال فرنسا وإلى الأسواق التونسية مع ملاحظة أن صادرات هذا المنتوج ألا وهو القرنون لم تتأثر كثيرا بالأزمة الاقتصادية العالمية وكذلك أن القرنون يستطيع تحمل طول السفر والرحلة.[2]

ومن البواكر أيضا لدينا **اللوبيـاء** والتي تصدر إلى الأسواق الأوربية في شهر سبتمبر بهطول الأمطار وخلال شهري مارس وأفريل كما نسجل عدم تأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية.

ونجد كذلك **الجلبانـــة** ويكمن وقتا في شهر جانفي إلى غاية شهر أفريل كما نسجل زيادة مضطردة في صادراتها. [3]

دون أن ننسى صادرات **الجـزر** و**الفـول** و**القرنبيـط** و**الجريـوات** و**البـاذنجان** ونظرا لعدم قدرتها على تحمل مشاق السفر والرحلات فإن صادراتها كانت موجهة إلى مرساي فقط.

([1]) Cartot (E) , La France au –de la des mers Paris 1936 , P .244.
([2]) L'Algérie et ses produit …, op.cit .P54.
([3]) Démontès, op. cit , p.185.

والجدير بالذكر ان صادرات البواكر الآنفة الذكر كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى الاسواق الفرنسية ب مقدار 09/10 من مجموع صادرات البواكر ، ومنها ما يصدر إلى باقي الدول الأخرى، والوجهة الثانية لتصدير البواكر بعد فرنسا هي دول المغرب العربي بمتوسط سنوي يقارب 15000 و20000 قنطارا، منها 10000 إلى 15000 قنطارا من البطاطا ، ومع تطور تكنولوجيا الزراعات في تلك الدول تحسنت زراعة البواكر مما شكل تنافسا بينها وبين صادرات الجزائر ؛ بحيث من 25000 قنطارا عام م1925 تناقصت الصادرات إليها إلى 11000 قنطارا عام 1928م.

والجدول الآتي يفصل ذلك:

منتوجات البواكر

سنوات	بطاطا		طماطم		قرنـــون	
	حجم . ق	قيمة ألف . ف	حجم . ق	قيمة ألف . ف	حجم . ق	قيمة ألف . ق
1919	180709	5745	16803		21357	
1920	128772	9528	20854		26950	
1921	195860	14689	49709		47885	
1922	167232	14214	66986		90516	
1923	259853	20789	108885		83948	
1924	290436	27592	91162	17703	118193	2359
1925	488529	41527	86995	7395	92617	9261
1926	422647	46914	121911	14629	74547	8946
1927	313504	34485	130187	11717	83808	10476
1928	379831	41781	118233	13005	46699	6538
1929	402490	44274	89250	102621	93819	12009
1930	422377	40549	101543	17703	72891	9359
1931	292515	31007	105290	10634	79465	8264
1932	379777	45954	126537	18854	67185	8130
1933	475983	38555	89165	9005	113347	13828
1934	402606	47911	61901	4954	171878	22516
1935	462601	55974	83285	9745	171368	25020
1936	730970	74553	175839	26024	222658	33398
1937	789290	65509	210177	19967	296021	39392
1938	774532	103013	196805	36598	159445	27902
1939	602100	81900				
1940	433800	96406	54000	17511	126900	37390

منتوجات البواكر

سنوات	لوبيا		جلبانة	
	حجم . ق	قيمة ألف . ف	حجم . ق	قيمة ألف . ف
1919	11900		5156	
1920	10697		4519	
1921	25042		19210	
1922	22420		20563	
1923	55529		12712	
1924	44119	10649	17646	1655
1925	35021	7860	23068	3229
1926	44075	11680	16349	2633
1927	41421	10356	26931	3906
1928	30807	9242	13093	2226
1929	32722	9326	9681	1491
1930	36702	10649	10030	1655
1931	56164	14041	6401	1044
1932	41827	11502	14979	2517
1933	52894	1204	23122	3900
1934	51286	11078	33982	5100
1935	55332	11731	22518	3400
1936	84414	22286	41392	5837
1937	80025	18806	46223	6332
1938	93394	29321	35017	6334
1939				
1940	17300	8629	9800	3675

منتوجات البواكر

وحدة الحجم: قنطار **وحدة القيمة: ألف فرنك**

سنوات	جزر		جريوات		فول	
	حجم	قيمة	حجم	قيمة	حجم	قيمة
1919					1408	
1920					1511	
1921					3187	
1922					4056	
1923					3454	
1924	45025	2476	1963	340	2941	238
1925					5264	448
1926	23189	1739	1031	206	2999	269
1927	18101	1086	736	125	4447	365
1928	57752	3465	1729	334	3120	266
1929	40197	3176	1510	257	4183	343
1930	45025	2476	1963	340	2941	238
1931	8667	434	1149	166	3455	217
1932	37580	1880	764	105	3834	292
1933	65932	3297	1287	176	2979	239
1934	72445	8694	1295	154	11648	362
1935	74078	4445	1137	139	2539	193
1936	130346	6908	4181	522	4117	350
1937	91945	4229	3437	414	3507	298
1938	99247	11768	4779	645	4512	522
1939						
1940	160300	26723	1700	613	1400	363

✓ 4 – المنتوجات الخاصة بالحبوب:

تلعب الحبوب دورا هاما في صادرات الجزائر إلى فرنسا لما تدره من أرباح للتجار ، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بحجم المنتوج ؛ فإن كان ضعيفا تكون الصادرات ضعيفة وإن كان وفيرا كانت الصادرات كذلك، ومن حيث ثمنها فهي مرتبطة ارتباطا وطيدا بأسعارها في الأسواق الفرنسية.

ولعل من أبرز العوائق التي واجهت صادرات الحبوب هو أن النظام الجمركي الفرنسي لا يقبل أن تصدِّر الجزائر القمح والفرينة إلى غير فرنسا مع أن منتوج الجزائر من الحبوب في أيام السنة العادية وفير جدا وبكميات هائلة فائضة عن حاجيات السكان وبالأخص القمح الصلب مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بسبب منتوج فرنسا الذي يفوق متطلباتها.

وتستهلك الجزائر في سائر الأيام العادية حوالي 14 و 15 مليون قنطار من هذا المنتوج وبإنتاج متوسط يبلغ 17 مليون قنطار، [1] وبالتالي تصدر الجزائر 01 مليون قنطار من القمح الصلب وكذلك 01 مليون قنطار من الشعير والقمح اللين، وكميات لا بأس بها من مشتقات الحبوب. وما ينقص الجزائر هو الاهتمام أكثر وتطوير القطاع التقليدي.[2]

والجدير بالذكر أنه خلال سنوات الجفاف فإن الجزائر تستورد الحبوب وهذا ما حصل في سنة 1927 م؛ حيث قامت الجزائر باستيراد ما قيمته 234 فرنك معظمها من فرنسا، وفي المقابل تناقصت الصادرات الجزائرية في نفس السنة من 118 مليون فرنك إلى 215 مليون فرنك سنة 1926 م. [3]

(1) Bulletin économique et juridique, n233-234 ,oct –nov , 1959 , PP.148 et 181.
(2)B.C.A.F. , 1934 , P.124.
(3)B.C.A.F ., 1933 , P.235.

من المعلوم أن قمح الجزائر الصلب يعد من أجود الأنواع في العالم، وهو بذلك يفوق بجودته قمح روسيا وقمح الولايات المتحدة الأمريكية وحاله حال أي منتوج فهو مرتبط ارتباطا وثيقا بكمية المنتوج ومرتبط أيضا بمتطلبات الأسواق.[1] كما أنه قابل لصنع السميد وكذا الطحين نظرا لجودته العالمية [2] لذا يكثر عليه الطلب.

وكان قمح الصلب هذا هو أساس العجائن الغذائية وأساس صناعة الدقيق في مرساي، وهو أحسن من الدقيق الإيطالي المصنوع من القمح الصلب ذو النوع تاكوروك (Tagaurock)، بالإضافة إلى أن القمح الصلب الجزائري يتفوق على أفضل أنواع القمح الفرنسية وهو أحسن من نوع القمح المدعو بولار (Paulards) المزروع في أوفارن (L'Auvergne).[3]

وكانت الحكومة الفرنسية هي التي تحدد ثمن القمح الجزائري، حيث في سنة 1919 م قدر ثمنه ب 53 فرنك للقنطار وهو نفس ثمن القموح الأجنبية الداخلة إلى فرنسا. وفي المقال حدد ثمن القمح الفرنسي 73 فرنك للقنطار، وفي بعض المرات تعطى للقمح الجزائري أثمانا أقل من أثمان القمح الأجنبي؛ حيث نجد في سنة 1930 م كان ثمن القمح الأجنبي 180 فرنك للقنطار أما ثمن قمح الجزائر الصلب فقد بلغ 140 فرنك للقنطار. هذا بالإضافة إلى أن قمح الجزائر الصلب تطبق عليه رسوم المنع والمقدرة ب 20 فرنك فرنسي للقنطار الواحد اثناء ولوجه لفرنسا. [4]

إن هذا التمييز في المعاملات والأسعار والإجراءات استنكره التجار والمنتجون في الجزائر وطالبوا بالمساواة بين اسعار القمح الجزائري مع اسعار القمح الفرنسي مع

([1]) R.C., 1928 , P.724.
([2]) L'Algérie et ses produit…, P84.
([3]) Delorme , (P) , Le Commercr algérien , Alger , Imp.Algérienne , 1906 , P.103.
([4]) B.C.A.F. , 1930 , p417.

احتساب كلفة النقل طبعا على أساس أن العملة واحدة في الدولتين ويتمتعان بنظام جمركي واحد حسب زعم فرنسا ان الجزائر جزء لا يتجزأ منها.[1]

لم تكتف الجزائر بالسوق الفرنسية فحسب بل يعت إلى توسيع تجارتها الخارجية مع دول أجنبية اخرى إلا أنها منعتها عدة عوامل من بينها قانون منع التصدير للخارج الذي فرضته فرنسا عليها وكذا النظام الجمركي واختلاف العملة بين البلدان.

والجزائر كغيرها من الدول الأخرى انعكست عليها تبعيات الأزمة الاقتصادية العالمية بسبب تراجع الأسعار وذلك راجع إلى نقص طلبيات المصانع لمنتوج القمح الصلب، وقد انتقد أصحاب المصانع الفرنسية القمح الجزائري وشككوا في جودته مما دفع بالمنتجين الجزائريين إلى توحيد المنتوج حسب الجودة والأنواع. [2]

وكتحفيز لتجار ومنتجي القمح الصلب في الجزائر فقد أصدر الحاكم العام في الجزائر مرسوما يتضمن احتواء القمح اللين والفرينة (Farine) المخصصان لإنتاج الخبز أن يحتويا على 30 بالمائة من القمح الصلب. [3].

وبالنسبة للشعير فهناك النوع الشتوي (Escourgeon)، والذي يصنع منه البيرة وهو شديد البياض وهو ما أدى بمصانع البيرة المتواجدة في الشمال الفرنسي أن تقتني منه الكثير.[4]

)[1](Le Conseil superieur du Gouvernement général de l'Algérie ,1919 PP.94,100 et 247.
)[2](R.C.,1932, P.202.
([3]) B.C.A.F.,1933,P.177.
([4])) L'Algérie et ses produit …P85.

وكغيره من المحاصيل السالفة الذكر ترتبط صادراته ارتباطا وثيقا بكمية المنتوج وكذا بالظروف العالمية من انعكاسات وتأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية وتجدر الملاحظة أن أثمان الشعير هي أقل من أثمان القمح الصلب الجزائري.[1]

فمن تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على منتوج الشعير: مثلا ففي سنة 1929 م كان حجم صادرات الشعير يقدر ب 1324104 قنطارا تناقص في سنة 1932 م ووصل إلى 84431 قنطارا وبالنسبة لثمن القنطار منه فقد قل هو كذلك؛ حيث في سنة 1929 م كان 81 فرنكا فرنسيا نزل إلى حوالي النصف ففي سنة 1935 م قدر ب 42 فرنكا فرنسيا. دون أن ننسى دور السماسرة الذين كانوا يتنقلون إلى غاية مراكز الإنتاج محاولة منهم التوصل اتفاق مباشر بين أصحاب مراكز الإنتاج وبين أصحاب مصانع البيرة.[2]

أما فيما يخص الخرطال فقد انخفضت صادراته وذلك بتأثير تبعات الازمة الاقتصادية العالمية واستمر هذا الانخفاض إلى غاية الحرب العالمية الثانية.

✓ 5 - المنتوجات الناتجة عن مشتقات الحبوب:

على عكس صادرات الخرطال ارتفعت صادرات مشتقات الحبوب وخاصة في فترة بين (1918-1920)،؛ وذلك راجع لتوقف الإنتاج في مصانع أوربا وعلى رأسها فرنسا طبعا. ومع قانون منع تصدير القمح والفرينة إلى ما دون فرنسا وكذا استئناف المصانع للعمل بشكلها العادي كل هذا أدى إلى تراجع صادرات مشتقات الحبوب، واستمر هذا التراجع إلى غاية الازمة الاقتصادية العالمية وذلك عند التوقف التام لمختلف المصانع الأوربية والفرنسية مما أتاح الفرصة لتطور صادرات الجزائر من الفرينة والدقيق رغم انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية عليهما.

(1) Bulletin économique et juridique , op.cit.
(2) Delorme, op.cit.,P.108.

مع ملاحظة أنه في سائر الأيام العادية تدخل إلى فرنسا قرابة 02 مليون قنطار من الحبوب؛ منها 01 مليون قنطار من القمح الصلب وتلي فرنسا المستعمرات الفرنسية؛ بحيث تستورد تونس والمغرب الفرنسي كميات معتبرة من الحبوب وعلى رأسها القمح الصلب، وكذلك تقوم سوريا باستيراد قرابة 22000 قنطار لتلبية متطلبات الجيوش الفرنسية هناك.

أما باقي مستعمرات فرنسا فترتكز بصفة أساسية على العجائن الغذائية واستيرادها للحبوب بشكل ضئيل.

وبالنسبة لأسواق أوربا فمعظم صادراتها تقوم على محصول الشعير بالإضافة إلى دول أخرى تستورد الحبوب الجزائرية مع ملاحظة أن استيراد هذه الدول ضئيل.[1]

وبصفة عامة فإن صادرات الجزائر إلى الأسواق الغير صناعية تضم الحبوب المحولة بنسبة كبيرة عكس صادرات الجزائر إلى الأسواق الصناعية معظمها بصفة غير محولة.

والجدول الموالي يبين ذلك:

([1]) R.C., P.391.

منتوجات الحبوب

وحدة الوزن: قنطار

سنوات	قمح		قمح صلب		قمح لين	
	حجم	قيمة ألف . ف	حجم	قيمة ألف . ف	حجم	قيمة ألف . ف
1919	2318511	143979				
1920	39137	4814				
1921	1428741	12005				
1922	438143	38119				
1923	2043054	183875				
1924	962851	120356				
1925	1221156	176562				
1926	1101043	230851	1027226	215718	73817	15133
1927	729169	130266	658272	118489	70897	11769
1928	694858	111695	136684	25503	558174	88192
1929	1093560	162179	905827	142625	142733	19554
1930	8875603	466020	1426615	223037	1454988	242983
1931	1167870	183920	753622	116812	414248	67108
1932	311231	386814	1613301	195209	1496930	191607
1933	2335284	277523	1885375	226245	449809	51278
1934	3151029	337170	2097498	222335	1053531	114835
1935	2551705	213636	1268036	100175	1383669	113461
1936	2613328	332020	2027579	257503	585749	74517
1937	1612708	259014	965627	151602	647081	107412
1938	1076649	189431	548550	104773	419099	84658
1939	741300	157100	443500	93100	297800	64000
1940	15326000	347400		184471		162951

(تابع للجدول)

منتوجات الحبوب

سنوات	شعير		خرطال	
	حجم . ق	قيمة ألف . ف	حجم . ق	قيمة ألف . ف
1919	3417516	175329	789399	44602
1920	373360	37836	274446	236602
1921	11656113	48956	877069	42099
1922	283390	16720	705761	40228
1923	1153142	62269	824871	47842
1924	979225	85192	313263	24435
1925	946690	32362	346376	28749
1926	249847	31980	97712	12410
1927	825120	93309	100032	11604
1928	1718346	175272	452397	47049
1929	1324104	107253	255183	21264
1930	684760	42455	500746	30042
1931	409231	26191	333521	27616
1932	84431	4812	136386	11047
1933	274621	13181	35848	2402
1934	715731	32924	47314	2366
1935	238585	9782	44795	2240
1936	768929	63052	411435	36206
1937	191408	22786	54669	6888
1938	178766	22346	10728	1285
1939	363100	30100	10728	1100
1940		56709	12700	2657

منتوجات مشتقات الحبوب

وحدة الوزن: قنطار **وحدة القيمة: ألف. ف**

سنوات	الدقيق		فرينة القمح		العجين الغذائي	
	حجم	قيمة	حجم	قيمة	حجم	قيمة
1919	147931	12456	228513	17367	87727	10966
1920	43215	7663	58669	8800	33199	6474
1921	98651	12529	71329	7133	43571	7407
1922	152737	19550	44450	4755	16947	2881
1923	125545	15568	52987	5828	5863	955
1924	223000	39926	3747	5038	13786	2757
1925	175954	33431	48674	8275	9828	2457
1926	271039	75078	61650	16275	19321	6569
1927	224932	57358	36710	8626	18432	6267
1928	322830	79738	148031	32567	14008	4576
1929	233667	53510	70211	14028	12217	3995
1930	308260	69975	123349	26397	14913	4966
1931	277065	61231	57048	12736	8037	2515
1932	331022	63225	149461	28653	8300	2439
1933	325424	59228	276869	48729	8194	2205
1934	338008	55771	452300	97605	4251	1075
1935	388315	52033	392720	52803	10408	2331
1936	652754	138384	348880	66713	29733	8295
1937	675699	168243	238740	57294	25406	8786
1938	690143	200832	282507	79384	39254	16330
1939	780100	252000	159700	49000	30200	13200
1940		353407	78000	244000		23138

✓ 6 – المنتوجات الجزائرية المرتبطة بزيت الزيتون:

زيت الزيتون الجزائري ذو نوعية جيدة وعالمية تنافس زيوت الدول الأخرى، وطبعا وكغيره من المنتوجات السابقة الذكر تتأثر صادراته بكمية المنتوج وبارتفاع أسعاره وتراجعها في الأسواق الأوربية.

ونلاحظ ارتفاعا في قيمة صادرات زيت الزيتون منذ 1919 م إلى غاية 1930 م ماعدا في فترة الجفاف في سنة 1927 م؛ ويعود هذا الارتفاع في قيمة صادرات زيت الزيتون غلى الطلب المرتفع في الأسواق على هذا المنتوج وكذا إلى تطور زيادة الإنتاج ومختلف الصناعات العالمية خاصة بعد فترة الحرب العالمية الأولى.

وبطبيعة الحال بحلول الأزمة الاقتصادية العالمية وما تبعها تراجعت صادرات زيت الزيتون فمثلا على سبيل المثال : في سنة 1930 قدرت صادراته ب 245630 هكتولتر تراجعت قيمة هذه الصادرات عام 1934 م تراجعت إلى غاية 65626 هكتولت، وارتباطا معه قل ثمنه عام 1928 م حيث كان 800 فرنك فرنسي للقنطار الواحد وفي سنة 1931 م قدر ثمنه ب 350 فرنك فرنسي للقنطار.[1]

وفي سنة 1935 م أين شهدت حماية جمركية مكثفة ومنتوج ذو جودة عالية مما أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع صادراته. أما في سنتي 1936 م – 1937 فنلاحظ تدهورا وذلك راجع إلى رداءة المحصول في هاتين السنتين وعلى الرغم من هذا التدهور في كمية الإنتاج إلا أن الأسعار ظلت مرتفعة.

تصدر الجزائر إلى فرنسا قرابة 100000 قنطار أي ما يعادل 60 بالمائة من الصادرات الجزائرية لزيت الزيتون، بحيث نجد أن 1/10 من الزيوت تستعمل في صناعة الصابون الفرنسي، كما تعتبر مارساي أكثر المدن الفرنسية استيرادا لزيت

([1]) R.C.,1932.P.201.

الزيتون، كيف لا وصابون مارساي الأكثر رواجا في الأسواق الفرنسية وحتى الجزائرية علامة تعجب واستفهام .[1]

إلى جانب فرنسا نجد منافستها انكلترا هي كذلك تستورد كميات معتبرة من الزيتون المحفوظ، وأيضا إيطاليا تستورد ما قيمته 30 في المائة من صادرات زيت الزيتون الجزائرية.[2]

والجدول الآتي يشرح ذلك:

([1]) R.C. , op.cit.,P.395.
([2]) Dèmontés, L'ALGERIE INDUSTRIELLE ET COMMERCANTE… , p.160.

منتوجات زيت الزيتون

السنوات	الحجم (الهيكتولتر)	القيمة (الفرنك)
1919	3643	1257000
1920	7802	3257000
1921	18686	7475000
1922	94484	33070000
1923	111202	47261000
1924	129550	74085000
1925	114550	82476000
1926	123776	123776000
1927	59831	50857000
1928	218161	176553000
1929	129296	74135000
1930	245630	120394000
1931	83048	40826000
1932	182716	68065000
1933	83459	25991000
1934	65626	19666000
1935	261466	78681000
1936	117862	63227000
1937	86794	74241000
1938	243811	191021000
1939	77500	68000000
1940	22100	16203500

II. / المنتوجات الحيوانية:

✓ أ- المنتوجات المخصصة بالمواشي:

شكّلت الأغنام أبرز صادرات مواشي الجزائر،[1] ولكنها عرفت تراجعا وبالأخص ما بعد سنة 1930 م وذلك نتيجة لعوامل السالفة الذكر من تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعارها وانخفاضها في الأسواق العالمية...

بالإضافة إلى أن واردات فرنسا آنذاك لم تكن تقتصر على الجزائر وحسب بل شملت الواردات دولا أجنبية أخرى وكانت على شكل مجمدة ونيئة وحتى مواش حية غير مذبوحة .[2]

ولا نسى الأضاحي التي يضحي بها المسلمون أيام العيد وكذا مواشي المناسبات ومختلف المواسم والأفراح والولائم والعزومات لذلك فقد عرف الاستهلاك المحلي تزايدا ملحوظا فمثلا في سنة 1919 م تطور الاستهلاك الوطني من 693000 رأس تطور في سنة 1929 م إلى 931000 رأس وبعدها في عام 1938م تطور الاستهلاك الوطني إلى غاية 1350000 رأي ماشية. وقد بلغت صادرات الجزائر من الثيران قبل الحرب قرابة 27171 رأسا،[3]

مع ملاحظة أن الصادرات الجزائرية فيما يخص الأبقار عرفت تدهورا في الحجم وبالأخص بعد سنة 1930 م، وهذا نتيجة الاستهلاك المحلي والذي قدر في عام 1919 م ب114000 رأسا ليزداد هذا الاستهلاك المحلي سنة 1939 م ويصل إلى غاية 249000 رأسا.

([1]) انظر الملحق رقم 30.

([2]) R.C. , 1932, P202.

([3]) Le commerce et l'industrie de l'Algérie …,P.08.

وبالنسبة للخيول فمنذ القدم اشتهرت الخيول الجزائرية بالجودة العالية؛ حيث كانت الخيول الجزائرية تستقطب الفرنسيين والإيطاليين واليونانيين وحتى الإيطاليين ، إلى أن حلت الأزمة الاقتصادية العالمية في 1929 م، فانقلبت الموازين وتفوقت واردات الجزائر من الخيول والبغال على صادراتها. وبحلول عام 1936 م ارتفعت الأسعار في الأسواق العالمية مما أدى تطور صادرات الجزائر من الخيول، وباتت مطلوبة بكثرة في الأسواق الفرنسية.[1]

كما ازدادت حاجة ايطاليا للخيول والبغال واللتان تستعملهما في احتلال اثيوبيا، وأيضا مع نشوب الحرب الأهلية في اسبانيا مما زادت حاجتها للخيول والبغال الجزائرية، وكان تجار فرنسا يتهافتون على الخيول والبغال المعطوبة أو الحيوانات التي أصبحت عاجزة عن العمل بسبب قلة سعرها، ونذكر من أبرز طالبي هذه الخيول والبغال العاجزة عن بذل الجهد في العمل هم المرسيليون.[2]

✓ ب – المنتوجات الحيوانية ومنتوجاتها المتنوعة:

نقصد بمنتوجات الصادرات الحيوانية كل ما ينتفع به ونستخلصه من الحيوانات سواء كانت صوفا أو وبرا أو شعرا أو جلدا أو ...

منذ القديم كانت المنتوجات الحيوانية الجزائرية موجهة للاستهلاك المحلي بالدرجة الأولى، وكانت فرنسا تستورد الصوف من بلاد الأرجنتين واستراليا، ولكن من الملاحظ أنه وبعد الحرب العالمية الأولى غيّرت فرنسا وجهتها من الواردات وانصبت نحو الجزائر خاصة ودول المغرب العربي عامة.

---

[1]( ) D.A, 1947, P 88.
([2]) Ibid , P 87.

ومن الملاحظ أنه وبعد الحرب العالمية الأولى تأسست شركة أطلق عليها اسم " اتحاد الغنم لشمال افريقيا " وكانت مهمته العناية بالأصواف وتقديمها في أحسن حُلّة إلى الأسواق العالمية. [1]

ولكن ورغم هذا فقد ظلت مصانع الصوف المكلفة بغسلها ضعيفة. وكل هذه الثروة من صوف ووبر وشعر و...كان من الممكن أن تصبح قاعدة للصناعة النسيجية والتي عدت من أهم عوامل العجز التجاري نظرا لمنافسة الدول الخارجية.[2]

وبطبيعة الحال صادرات المنتوجات الحيوانية الجزائرية كانت توازي تطور الثروة الحيوانية من غنم بصفة طردية، وكانت الأصواف تصدر في شكلها الخام. وكذلك كانت أسعار الأصواف خلال فترة الأزمة الاقتصادية العالمية تشهد تدهورا كبيرا بسبب تراجع الطلب عليها. وبعد عام 1936 م والذي شهد إعادة تقييم الأسعار وارتفاعها إلا أن تراجع الأسعار استمر إلى غاية الحرب العالمية الثانية، وهذا يعود إلى أن وتيرة الأسعار في الجزائر توازي وتيرة الأسعار في فرنسا.[3]

بالإضافة إلى الجلود والتي كانت ضمن قائمة الصادرات الجزائرية بشكل قوي، نتيجة ارتفاع الطلب عليها في الأسواق الخارجية؛ حيث كان التجار الفرنسيون والأمريكان يطلبونها بكثرة وخاصة قبل الحرب، وأيضا جلود الأبقار والتي عرفت ارتفاعا في صادراتها، وهذا على عكس جلود الخرفان والغنم فقد عرفت تدهورا وهذا راجع لتناقص عدد الأغنام وتزايد الاستهلاك المحلي وفقا لتزايد عدد السكان.

وكذلك تساهم جلود الجديان في الصادرات الجزائرية مع عدم الانتظام، وهذا بالتوازي مع عدم انتظام الاستهلاك المحلي من اللحوم.؛ حيث بلغت قيمة صادرات

([1]) B.C.A.F., 1925, P642.

[2]( ) S.I.A. , 1926 ,P88.

([3]) للمزيد انظر الملحق رقم: 26 .

جلود الجديان الجزائرية 230000 فرنك فرنسي بحجم 121 قنطار وذلك في سنة 1937 م.[1]

ويساهم نوع من الجلود التي تستعمل في الدباغة يساهمك في صادرات الجزائر ،وبوجود الصناعة الأجنبية والتي كانت تنافس الصناعة المحلية فقد كانت الدباغة لوطنية قليلة. وبالنسبة لصناعة الجلود الحديثة فقد كانت هزيلة هي الأخرى؛ حيث قدر منتوج صناعة الأحذية 700000 زوج من الأحذية ، في حين قدر المنتوج الصناعي للجلود 1500 طن سنة 1938 م.

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات المحلية تستهلك 1/4 من المنتوج الإجمالي و 3/5 توجه إلى فرنسا ، و2/5 للدول الأخرى: ايطاليا، أمريكا، هولندا، ألمانيا.

وهناك جلود أخرى تشارك إلى جانب الدباغة في الصادرات، وكانت الدباغة المحلية ضعيفة إذ لم تشهد تطورا إيجابيا كما كانت منافسة من طرف الصناعات الأجنبية. أما الصناعة الحديثة للجلود فهي ضعيفة بدورها، وبلغ الإنتاج الصناعي للجلود عام 1938 م 1500 طن، أما صناعة الأحذية فبلغ إنتاجها 700000 زوج

وكانت الكمية التي تحتاجها الصناعات المحلية من الجلود هي ربع الإنتاج، أما باقي الإنتاج فتذهب ثلاثة أخماسه للسوق الفرنسية، وخمسيه للخارج : الولايات المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، هولندا.

وباقي كمية الجلود المتبقية من الاستهلاك المحلي كانت تقدر حوالي 21000 و 22000 قنطارا من جلود الأبقار ، ومن 15000 إلى 20000 قنطار من جلود

(1) B.C.M.C.M.A., 1937 p.11.

الماعز، وما بين 1500 – 2000 قنطارا من جلود الأغنام، وحوالي 600 قنطارا من جلول الخيول والبغال.[1]

ومن الملاحظ أيضا أن تبعات الأزمة الاقتصادية وصلت إلى قيمة صادرات الجلود الجزائرية هي كذلك.

كذلك عرفت صادرات الوبر والشعر تطورا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ومعظمها من شعر الماعز ذو القيمة التجارية العالية. أما فيما يخص صادرات القرون والعظام والحوافر فلم تحظ باهتمام وفير.

وتجدر الإشارة إلى أنه وإلى غاية 1918 م كانت معظم صادرات الجزائر من المواشي حية؛ حيث وصلت صادرات اللحوم المصبرة وكذا اللحوم المملحة ولحوم الخنازير 2580 قنطارا في سنة1913 م، ولكن ومنذ 1918 م أصبحت الصادرات الجزائرية من اللحوم على شكل لحوم طازجة ولحوم جامدة نظرا لأوضاع الحرب .

وفي هذه السنة بالذات أي سنة 1918م أنشأ مصنع للحوم المجمدة والطازجة في الدار البيضا أين ذبحت فيه قرابة 15000 رأسا من الخنازير و212121 رأسا من الغنم لفائدة تعاضدية جيش فرنسا.[2]

وهكذا فقد ظلت صادرات اللحوم الطازجة والمجمدة ضئيلة بعد الحرب بسبب رجوع مصانع فرنسا إلى العمل من جديد هذا من جهة وإلى توقف المصانع الجزائرية عن النشاط؛ وإذ وصلت صادرات اللحوم الطازجة والمجمدة سنة 1919 م إلى 46485 قنطارا نراها تراجعت بصفة كبيرة بعد 1919 م ولم تعد تمارس نشاطها حتى

)[1](D.A.,1947, P93.
)[2](Ibid , P 89.

عام 1936 م. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر مجموعة من الأسواق التي كانت تسوّق فيها اللحوم الطازجة واللحوم المجمدة المغرب الفرنسي وتونس.

وحتى أمعاء الحيوانات لم تسلم من التصدير؛ فقد نهبت فرنسا الأخضر واليابس؛ حيث نجد أن أمعاء مذابح الأعياد والأفراح والمناسبات ومختلف الولائم والمذابح الصغيرة لا تدخل في الصادرات الجزائرية وإنما كانت خاضعة للاستهلاك المحلي تارة نجدها ترمى، والتي تحسب في الصادرات هي أمعاء المذابح الكبرى.[1]

هذا إن دل على شيء فإنما يدل على القيمة البالغة للأمعاء ودورها في التجارة؛ إذ تستعمل الأمعاء في في العديد من الصناعات فمثلا توظف في صناعة الخيوط (calgut) الجراحية، وكغيرها من بقية مواد الصادرات الأخرى فقد شهدت هي الأخرى تراجعا أيام الأزمة الاقتصادية العالمية ومخلفات هذه الأزمة.

والجدول الآتي يعكس ذلك:

([1]) B.C.M.C.M.A. , 1927-1938.

منتوجات المواشي

سنوات	غنم		بقر		خيل	
	حجم رأس	قيمة ألف . ف	حجم رأس	قيمة ألف . ف	حجم رأس	قيمة ألف . ف
1919	183918	18870	3526	26520	61	89
1920	813265	92664	10068	8010	10173	9380
1921	1026877	116918	26676	1434	8605	9141
1922	947976	10211	31567	15843	5538	7152
1923	1105861	126255	26685	16859	3777	4314
1924	996973	136133	10682	8533	5693	7449
1925	1059512	169092	13374	11039	4281	5893
1926	1278276	226767	5704	6676	5738	9286
1927	630906	1132	4260	448	1263	2224
1928	603315	114634			1000	1791
1929	700568	131475	6351	6346	846	1444
1930	1142410	210861	24452	28645	2860	4528
1931	755085	88606	10292	9334	3835	4663
1932	643329	83453	17291	1317	5685	5557
1933	69056	88668	3530	2572	3827	3573
1934	694009	88833	392	303	352	2673
1935	745615	89474	1038	530	4092	2778
1936	883932	113144	9754	8414	11372	8478
1937	781828	112582	2860	2908	34077	36360
1938	802227	142796	5044	3934	12936	14995
1939	572500	105800				
1940		98830				

تابع لجدول

منتوجات المواشي

سنوات	**البغال**		**اللحم المجمد والطازج**	
	حجم. رأس	قيمة ألف . ف	حجم . ق	قيمة ألف . ف
1919	130	260	46485	
1920	2066	2086		
1921	1797	2876		
1922	1407	2392		
1923	867	1673		
1924	666	1399		
1925	797	2312	2710	1823
1926	1718	6047	2887	2258
1927	416	1464	5214	4177
1928	661	2218	6506	5801
1929	642	2314	3603	3001
1930	1026	3473	2205	1961
1931	1125	2678	1532	1481
1932	1188	2398	6063	5010
1933	512	997	9164	6802
1934	456	803	3562	2434
1935	581	838	5579	3732
1936	985	1565	6639	4858
1937	4855	7794	19598	17289
1938	3310	6322	17772	15776
1939			8500	8800
1940				

منتوجات الانتاج الحيواني

سنوات	الصوف		جلود المعز		جلود الاغنام و الخرفان	
	حجم قنطار	قيمة ألف . ف	حجم قنطار	قيمة ألف . ف	حجم قنطار	قيمة ألف . ف
1919	80335	48486	13055	13708	11757	
1920	68219	41066	17745	16681	3123	
1921	87994	28403	20262	15196	3383	
1922	75563	26295	17139	13968	4514	
1923	97071	54878	16741	16969	2832	
1924	86806	69482	13258	16114	2553	
1925	97514	86135	17807	23505	465	637
1926	137169	145867	20039	38074	81	116
1927	126009	126060	18369	36279	575	871
1928	124649	93930	19921	44184	94	180
1929	95995	58341	17527	35404	146	197
1930	87269	23768	17215	28663	603	618
1931	50279	5299	11131	12400	977	432
1932	22788	18972	10549	8815	657	214
1933	50652	13769	10175	9157	1335	332
1934	43144	14908	8246	5475	1503	769
1935	45655	34629	11227	7702	2160	929
1936	86512	87395	14233	13166	285	229
1937	132683	76531	22188	34214	792	672
1938	107231	51900	20718	31325	2155	2197
1939	68200	16311				
1940						

تابع الجدول رقم

منتوجات الانتاج الحيواني

سنوات	جلود البقر		دباغة وجلود أخرى	
	حجم . ق	قيمة ألف . ف	حجم . قنطار	قيمة ألف . ف
1919				
1920				
1921				
1922				
1923				
1924				
1925	18151	9076	476	1131
1926	15964	11015	642	2076
1927	19471	13431	359	1192
1928	22148	19136	396	1797
1929	14998	9717	407	1802
1930	27997	14053	245	1080
1931	19794	6632	417	578
1932	18545	4508	185	269
1933	23699	6233	129	304
1934	18335	3923	132	267
1935	18305	4228	291	237
1936	17353	5552	119	268
1937	23246	11529	323	634
1938	22851	12095	520	571
1939				
1940				

تابع لجدول

منتوجات الانتاج الحيواني

سنوات	**الأمعاء**		**شعور و وبر**	
	حجم . قنطار	قيمة ألف . ف	حجم . قنطار	قيمة ألف . ف
1919				
1920				
1921				
1922				
1923				
1924				
1925	2000	1507	4242	1887
1926	2065	6204	7130	6179
1927	1188	3570	5267	4650
1928	1367	3921	2276	2157
1929	1598	4543	4265	3591
1930	1515	3686	3715	2307
1931	980	2245	2182	1191
1932	325	528	1035	821
1933	666	1278	3202	1352
1934	807	1582	1481	581
1935	690	1294	2318	904
1936	898	1981	3803	1655
1937	1391	1981	5136	1932
1938	1338	5401	5325	3959

1939 1940				

خاتمـــــة

خاتمــة:

ومسك القول وكاستنتاج للموضوع فقد خلُصنا بمجموعة من النتائج تصبّ كلّها في وصيّة أخيرة تركها لنا شهداء الجزائر الأبرار – رحمة الله عليهم –

- ❖ تتمتّع الجزائر بإمكانيات طبيعية وبشرية ضخمة بفضل موقعها الاستراتيجي المميّز الحيويّ في حوض البحر الأبيض المتوسط ممّا أسال لعاب الدول الاستعمارية، وجعلها تتكالب عليها إلى أن وقعت تحت وطأة الاستدمار الفرنسي الغاشم؛ والذي جعل من حادثة المروحة في 1827م ذريعة للولوج إلى أرض الجزائر، وخلف هذا القناع تغلغلت فرنسا في الأراضي الجزائرية.
- ❖ أنّ التجارة الخارجية للجزائر لعبت دورا كبيرا في ربط اقتصاد الجزائر بالأسواق الخارجية، وأنّ الإنتاج في القطاع الاقتصادي الأوربيّ موجّه حسب طلبات هذه الأسواق، وخاصة السوق الفرنسية.
- ❖ من بين الصعوبات التي واجهت فرنسا لإنجاح سياستها خلال المرحلة الأولى نجد انشغالها بالتصدي للمقاومة المسلّحة، فخلال القرن 19 م انشغلت فرنسا بالتوسع عكس القرن 20 م؛ الوتيرة زادت حيث أصبح المستوطنون هم أسياد السلطة.
- ❖ هنالك علاقة طردية بين عملية الاستيطان وبين عملية اغتصاب واستنزاف ثروات البلاد وخيراتها؛ إذ كلّما كان هنالك نجاح في عملية الاستيطان وتزايد الهجرات الأوربية كلّما كان هنالك تزايد أكثر في تحكّمهم أكثر في اقتصاد الجزائر وتسييره هذا بالنسبة للجانب الأوربي عامة والطرف الفرنسي خاصة وبمعنى أدقّ كانت الفائدة لصالح الأوربيين .

❖ هنالك علاقة عكسية بين تطور وضعية الأوربيين ومكاسبهم بفضل عملية الاستيطان وما أسفرت عنه وبين تدهور حالة الجزائريين، حيث ازداد الأوربيون غنى ورفاهية وسيطرة، وفي المقابل ازداد الجزائريون فقرا وظلما واستبدادا طُبّق عليهم وهم أصحاب الأرض الأصليين.

❖ لم تكتف فرنسا بالتوسع العسكري فحسب بل حتى التوسع الاقتصادي والذي كان أحد الأسباب الجوهرية للاحتلال الفرنسي للجزائر المحروسة.

❖ عملت فرنسا منذ الاحتلال بواسطة التجارة الخارجية على توجيه اقتصاد الجزائر لخدمة اقتصادها الوطني وازدهاره.

❖ إن عدم تصنيع المعادن، وتصديرها في شكل خام لفرنسا يعود إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الجزائر والأسواق الصناعية؛ التي تقتضي بأن تكون صادرات المعادن إليها في شكل خام .وأن اليد العاملة الجزائرية لعبت دورا كبيرا في صناعة استخراج المعادن.

❖ استمرّت التجارة الخارجية الجزائرية رغم تدهور الأوضاع السياسية مع فرنسا خاصة، وما يلاحظ عليها أنها اتخذت منحى واحد وهو المنحى الفرنسي وهذا راجع لعدم تشجيع الحكام ومساعدتهم آنذاك.

❖ الأسواق الخارجية لها تأثير كبير في الإنتاج بالجزائر؛ حيث يتّجه الإنتاج في القطاع الاقتصادي الأوربي إلى المنتوجات المطلوبة في الأسواق الخارجية وخاصة السوق الفرنسية.

❖ هنالك استمرار لتدهور منتوجات القطاع التقليدي نظرا لعلاقاته الضعيفة بالأسواق الخارجية، وكذا عدم اهتمام الإدارة الاستعمارية به مع عدم تطور وسائل الإنتاج في هذا القطاع، بالإضافة إلى هذا فإن منتوجات هذا القطاع كانت محل تلاعب واستغلال التجار الفرنسيين.

ورغم هذا فإن مشاركة هذا القطاع التقليدي في الصادرات لا يستهان به أبدا، أما مشاركته باليد العاملة في الإنتاج فهي ضرورية وأساسية، وهي المنتج الحقيقي في مختلف القطاعات.

❖ إن إنتاج القطاع الاقتصادي الأوربي كان **موجّها للتّصدير**، وتنمية هذا القطاع اعتمدت على القروض، والأسواق، كما أنّ أي خلل يمس علاقاته بهذه الأسواق يكون له أثر على إنتاجه، وعلى وجود الاستعمار الذي ثباته واستقراره ونجاحه واستمراره يقوم على ثبات واستقرار علاقاته مع الأسواق الصناعية، التي يبيع لها ثروات الجزائر من مواد غذائية وأولية...

❖ أنّ السياسة الفرنسية في هذا المجال الاقتصادي أدّت إلى انتشار البطالة والفقر والمجاعة في أوساط المجتمع الجزائري؛ الشيء الذي جعل الأسر الجزائرية تهجر الريف نحو المدينة بحثا عن العمل وتقطن في أكواخ قصديرية تنعدم فيها الشروط الضرورية للحياة، أو تهاجر إلى خارج الجزائر سواء لفرنسا أو الدول العربية بحثا عن العمل هناك.

❖ هناك عاملان رئيسيان كانا يؤثران في تطور صادرات المعادن بصفة عامة فيما بين الحربين:

❖ عامل داخلي ؛ ويتمثل في عدم وجود صناعة وطنية تستقبل هذه المعادن وتقوم بتصنيعها، كما كانت تعاني من عامل خارجي ؛ ويتمثل في آثار الأزمات الاقتصادية التي تصيب الأسواق الصناعية الرأسمالية المصدّرة إليها.

❖ إن الوجود الفرنسي في الجزائر لم يقدم لها إلا التخلّف، في الوقت الذي تزخر فيه بإمكانيات ضخمة تؤهلها لأن تكون بلدا صناعيا، لكن فرنسا عملت وخاصة من خلال التجارة الخارجية على أن تبقى الجزائر سوقا

لمنتوجاتها المصنعة، ومصدرا تتزود منه بالمواد الأولية والغذائية، وهذا طبعا وفق للنظرية الاستعمارية الفرنسية.

❖ الاقتصاد الجزائري كان في خدمة الاستعمار أو بتعبير آخر كان اقتصادا استعماريا؛ حيث وجّهه الكولون إلى ما يخدم مصالحهم ومصالح فرنسا متغاضين عن ظروف الأهالي وحاجاتهم إليه؛ حيث حوّلوا معظم الأراضي إلى حقول لزراعة الكروم لإنتاج أجود أنواع الخمور التي تُدرّ عليهم أرباحا طائلة، وأهملوا كل الزراعات الأساسية الأخرى، كما أهملوا الميدان الصناعي فلم يؤسّسوا المصانع العصرية ماعدا المصانع المخصصة لإنتاج الخمور. أما المصانع الأخرى فبقيت تقليدية بدائية رغم أن خزينة الدولة كانت تموّل بالضرائب المجحفة التي يدفعها الأهالي وأسباب عدم تطوير الاقتصاد الجزائري عديدة من أبرزها:

❖ تحاشي وتجنب منافسته للصناعة الفرنسية، وبقاء الجزائر كسوق مفتوحة لكل المنتوجات الفرنسية بالخصوص ثم استغلال اليد العاملة الرخيصة والثروات الباطنية المتوفرة بكثرة وبأثمان زهيدة، بالإضافة إلى محاولة إبقاء الجزائر ضعيفة اقتصاديا وعلميا حتى تسهل السيطرة عليها واستغلالها.

❖ وهكذا نجد أن الجزائر صارت مستعمَرة ومستوطَنة يستغلها المستوطنون الأوربيون والذين أضحوا يتحكّمون في حوالي ثلاثة ملايين من الأراضي الصالحة للزراعة عام 1954م ومقابل هذه الوضعية تحوّل الفلاحون الجزائريون بعدما كانوا هم ملاّكا لأراضيهم وأسيادا فيها تحولّوا إلى عبيد يُسخّرون فيها .

❖ وكنتيجة نهائية نقول أن الجزائر تحوّلت بفعل الاحتلال الفرنسي للجزائر من مستعمَرة فرنسية إلى ميتروبول اقتصادي لفرنسا. وأكبر مطمورة للثروات والخيرات ينهبها المستدمِر الفرنسي والذي استنزف البلاد والعباد دون أدنى

رحمة أو شفقة، ولم يتوانى الشعب الجزائري بمختلف شرائحه ولو للحظة واحدة في الاستماتة والتضحية بالنفس والنفيس تاركين الجزائر أمانة في أعناقنا.

إذن فلنصن الأمانة ورحم الله شهداءنا الأبرار ولتحيا الجزائر.

الملاحق

الملاحـــق:

1/ ملاحق الخرائط.

2/ ملاحق الجداول والرسومات البيانية.

3/ ملاحق الحزمة الإحصائية.

ملاحق الخرائط

الملحق رقم 01: خريطة الجزائر 1848م

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 02: خريطة فرنسا عام 1848 م

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 03: خريطة فرنسا في 1854م

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 04: ميناء مستغانم

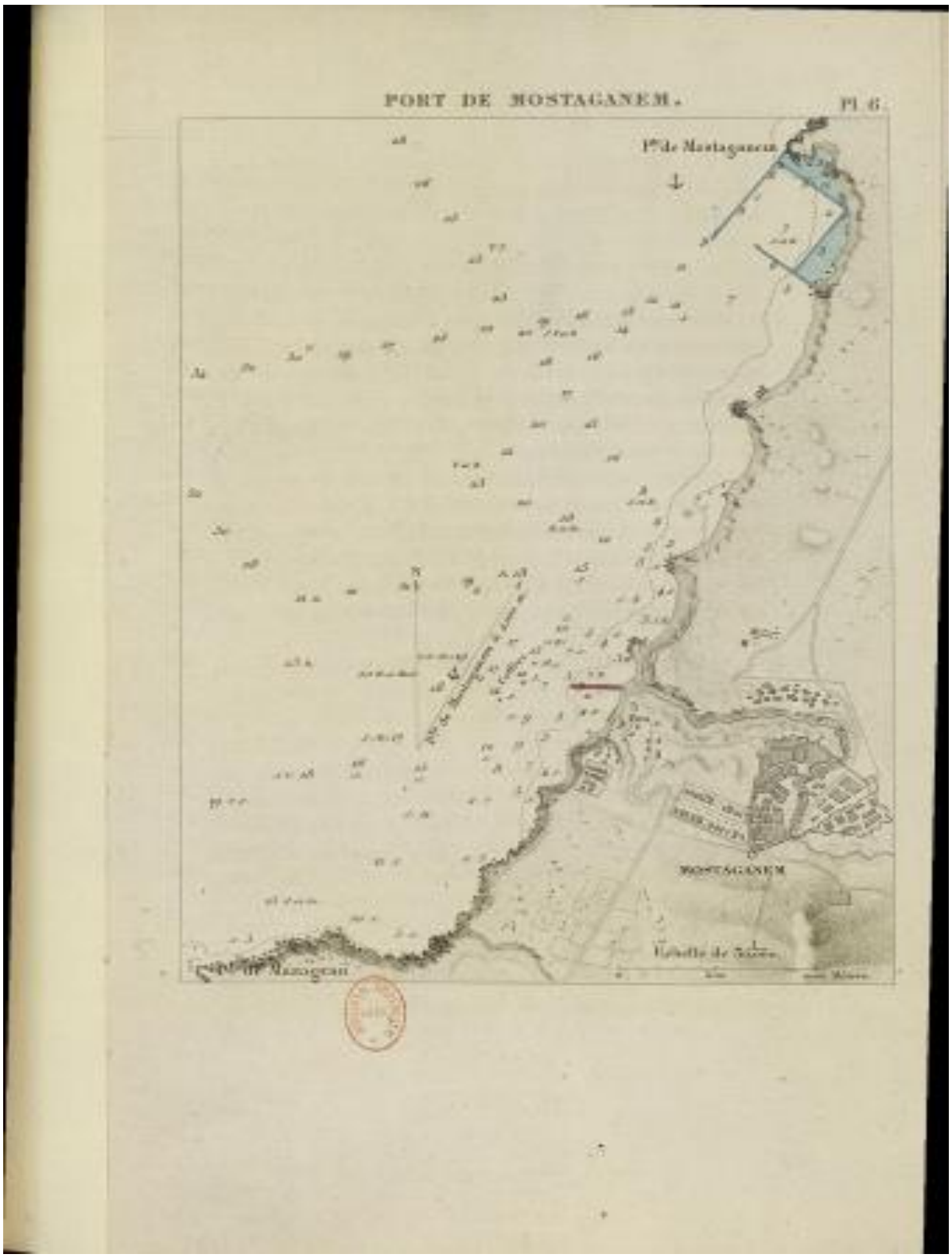

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 05: ميناء تنس

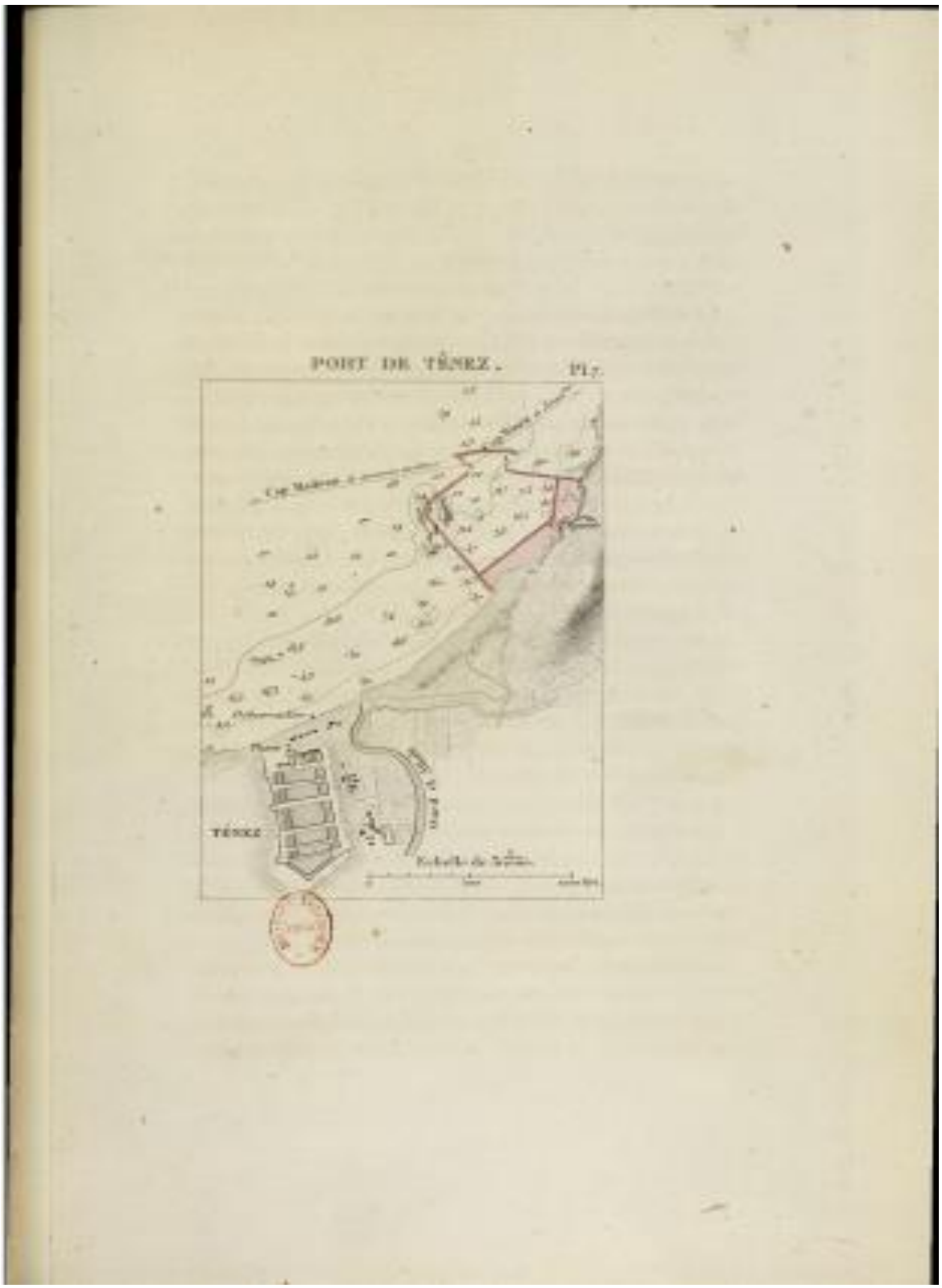

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 06: ميناء شرشال

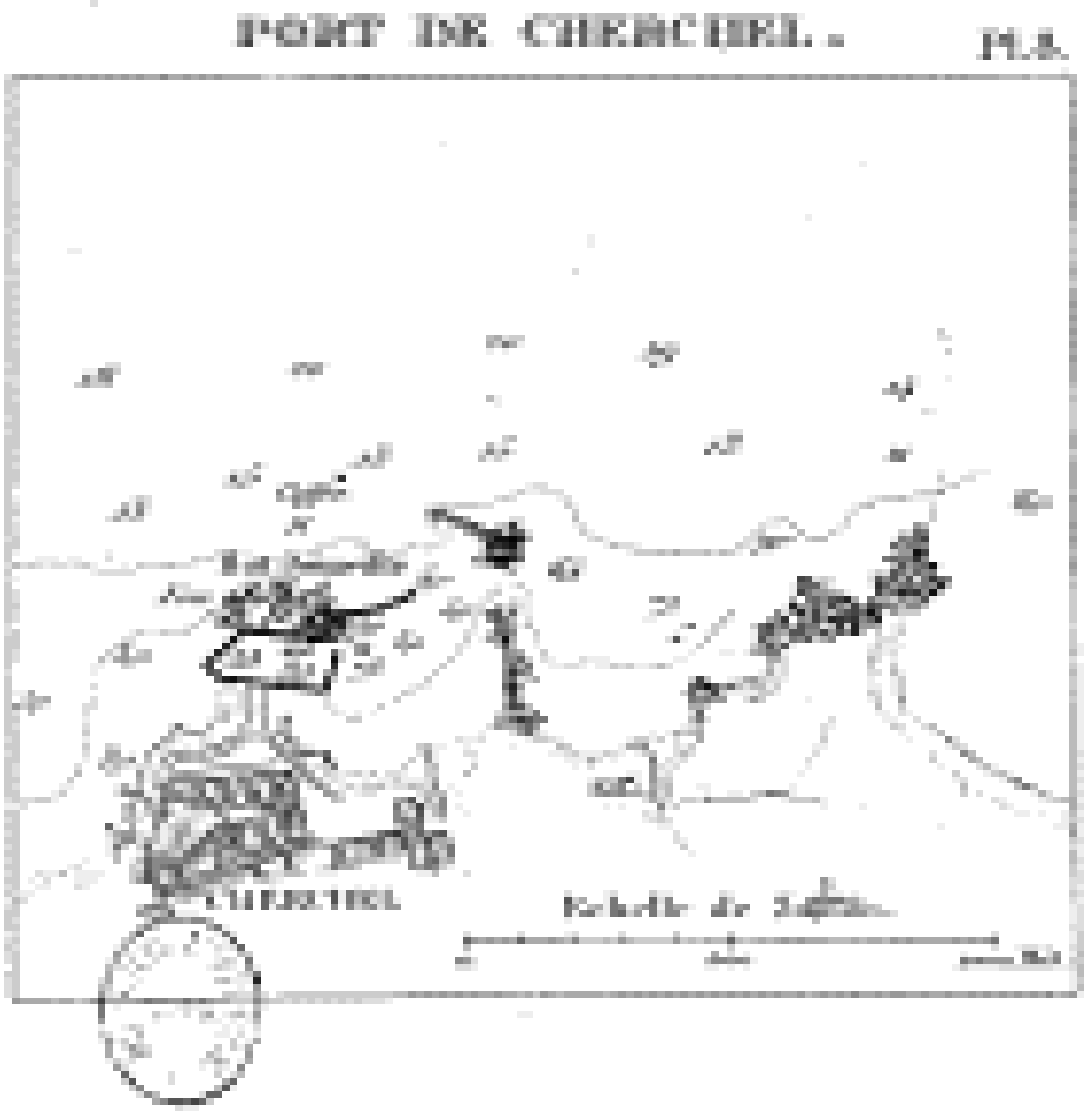

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 07: ميناء الجزائر

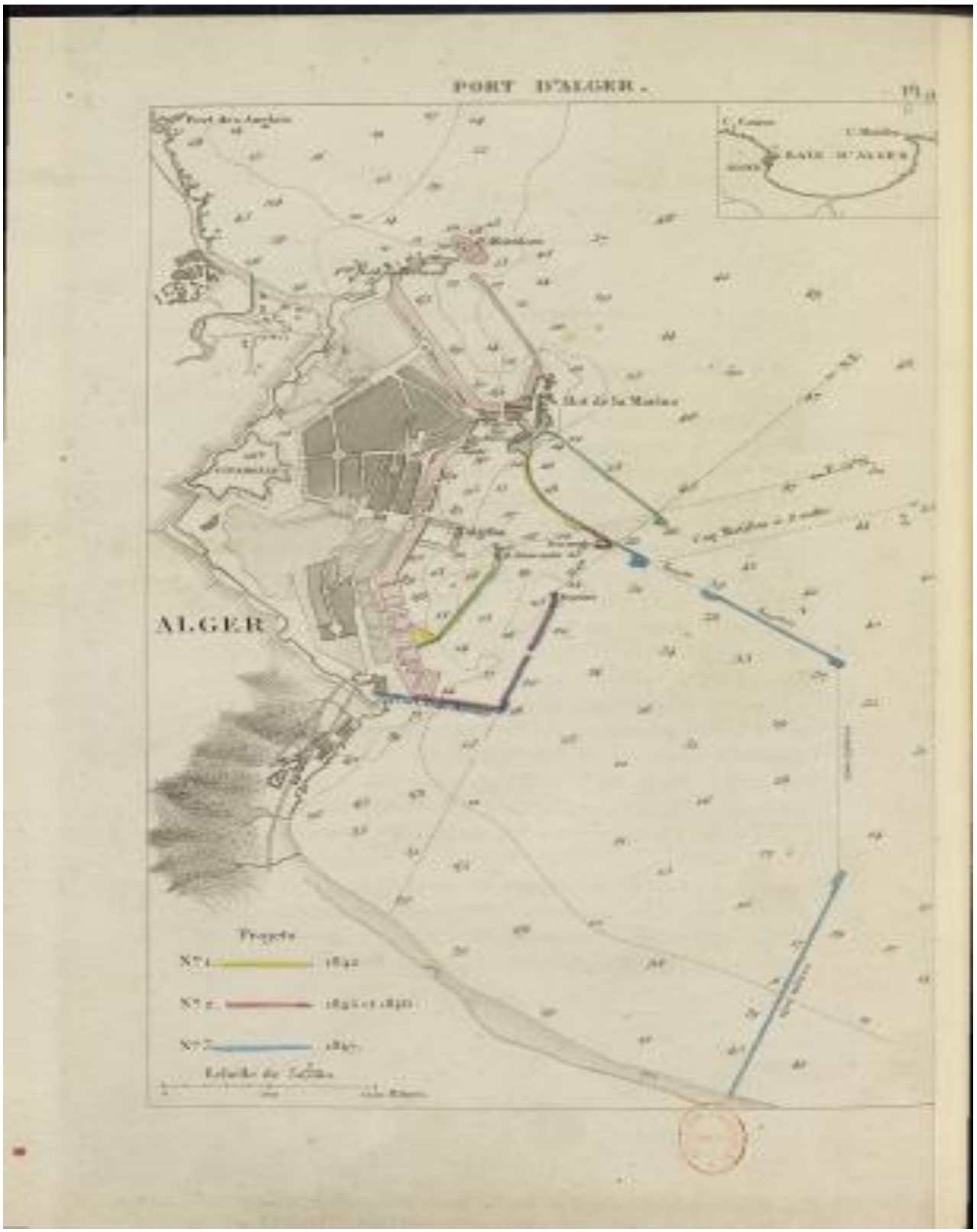

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 08: ميناء دلس

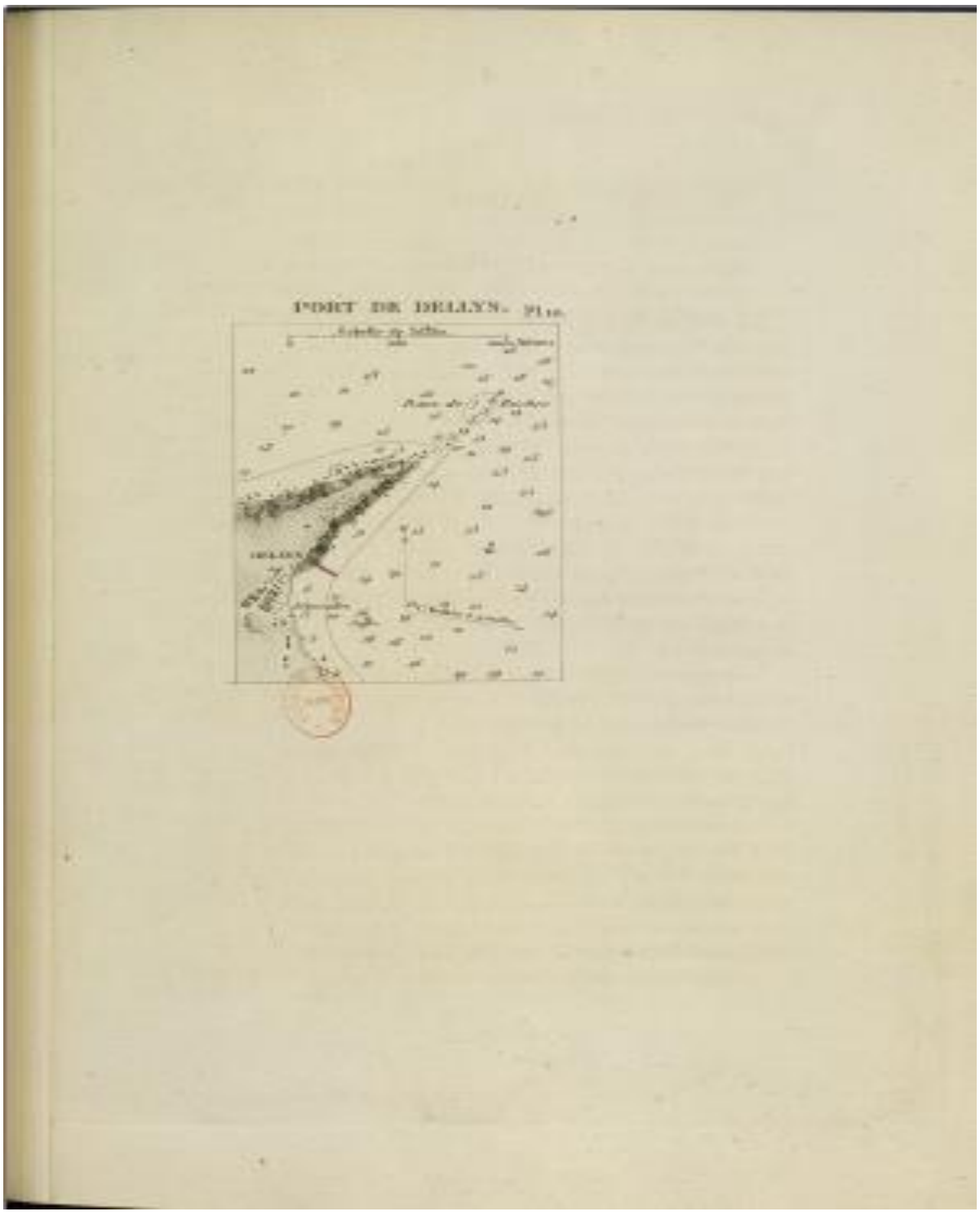

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 09: ميناء بجاية

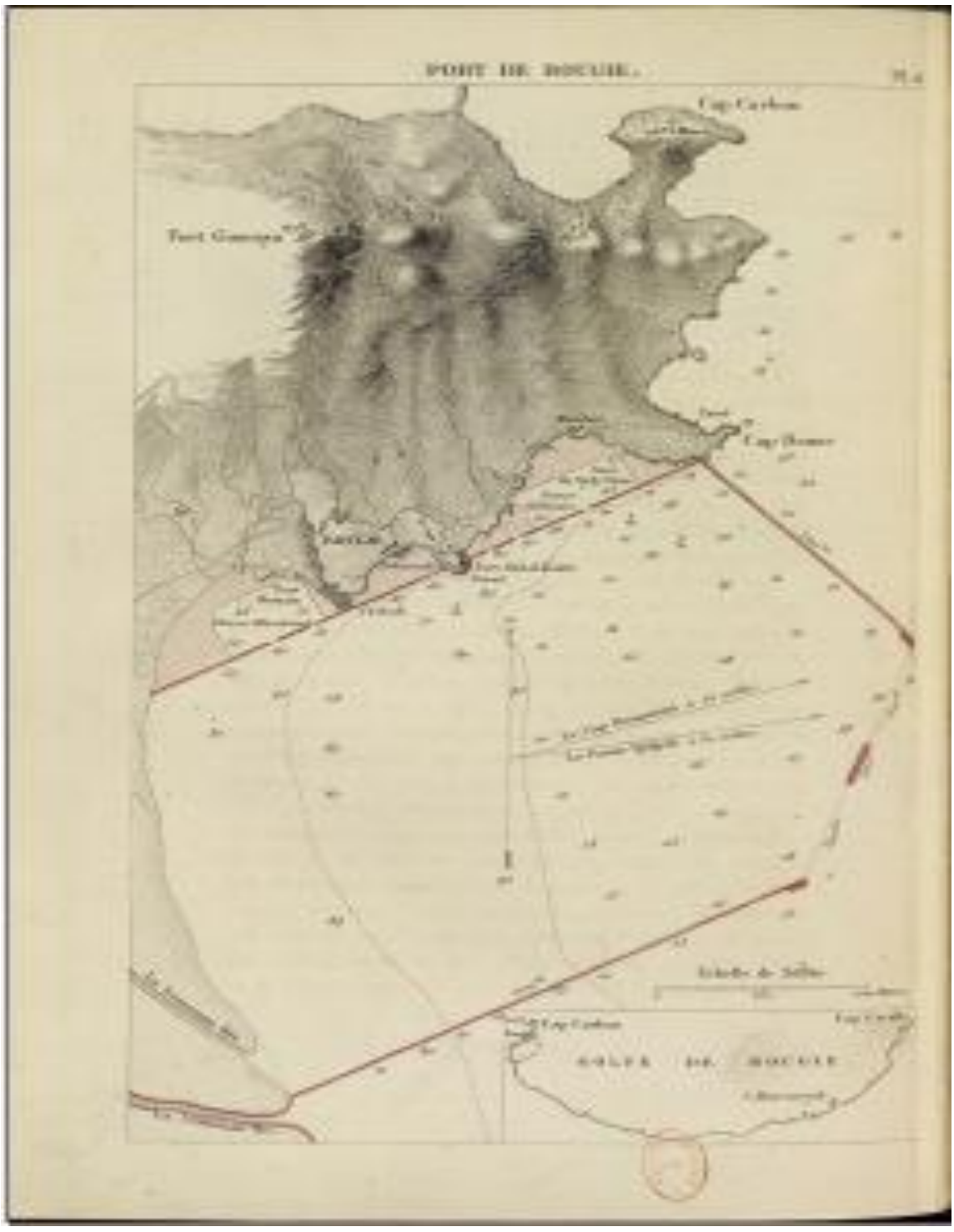

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 10: ميناء جيجل

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 11: ميناء القل

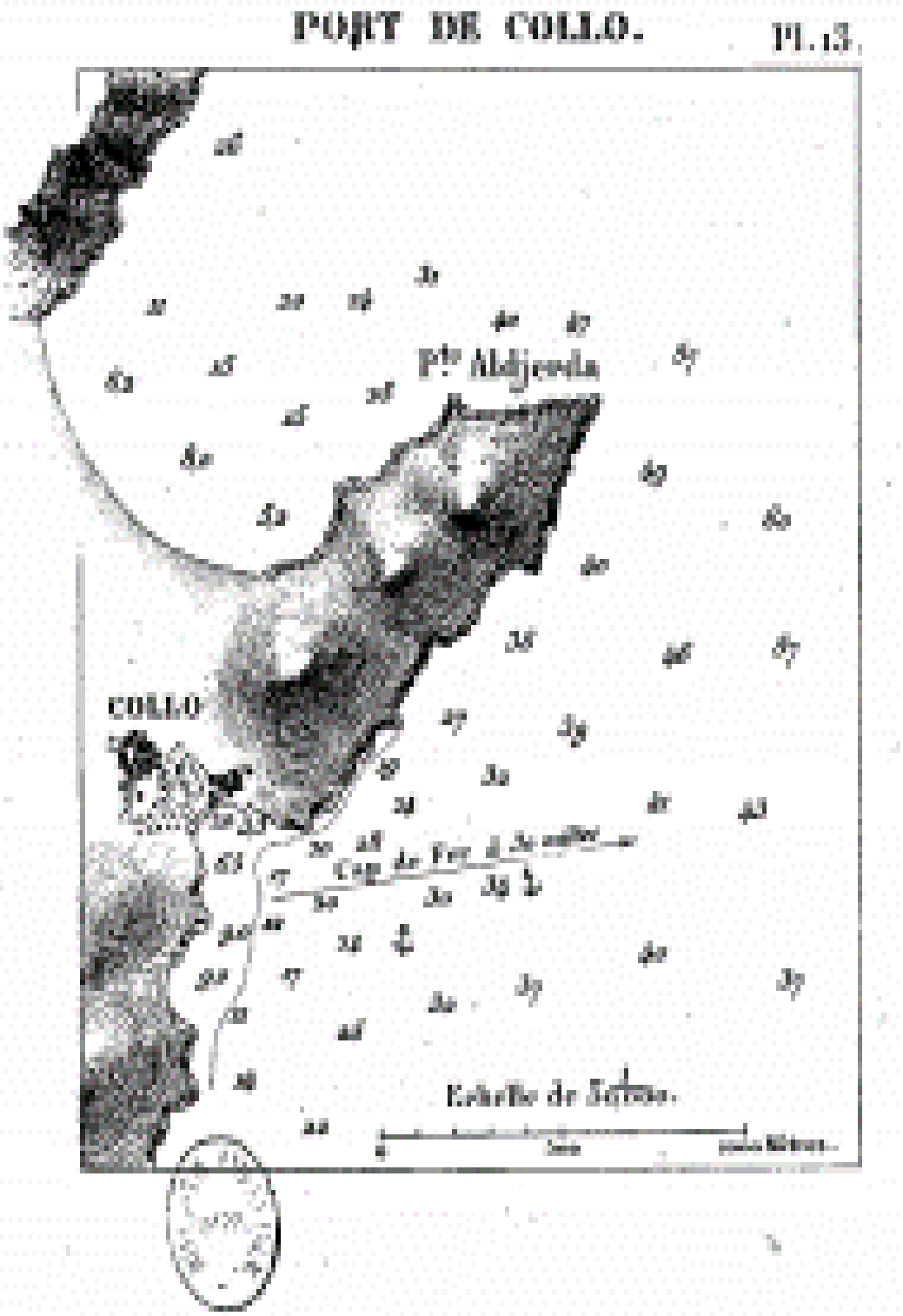

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 12: ميناء ستورا

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 13: ميناء عنابة

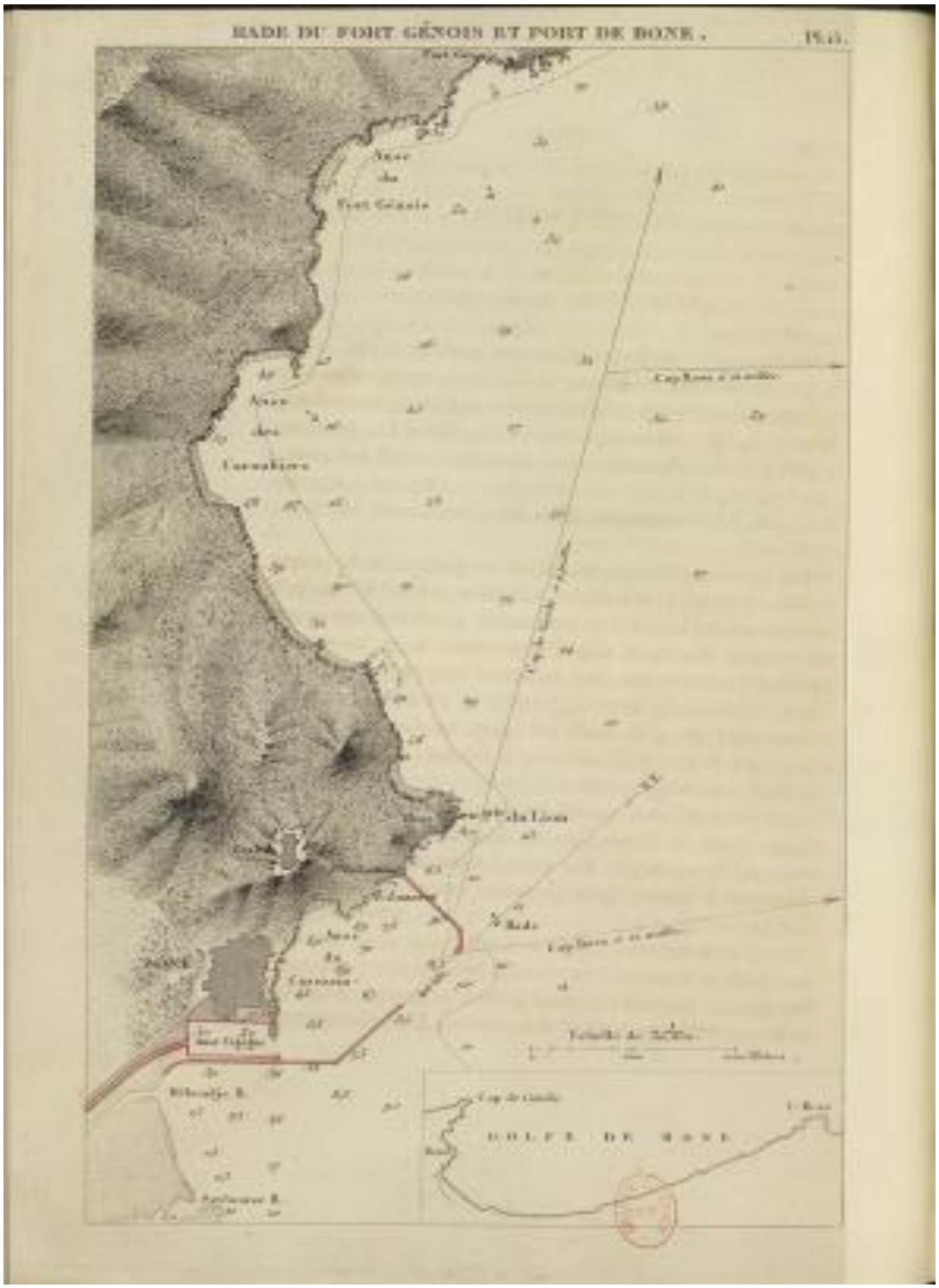

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 14: ميناء أرزيو

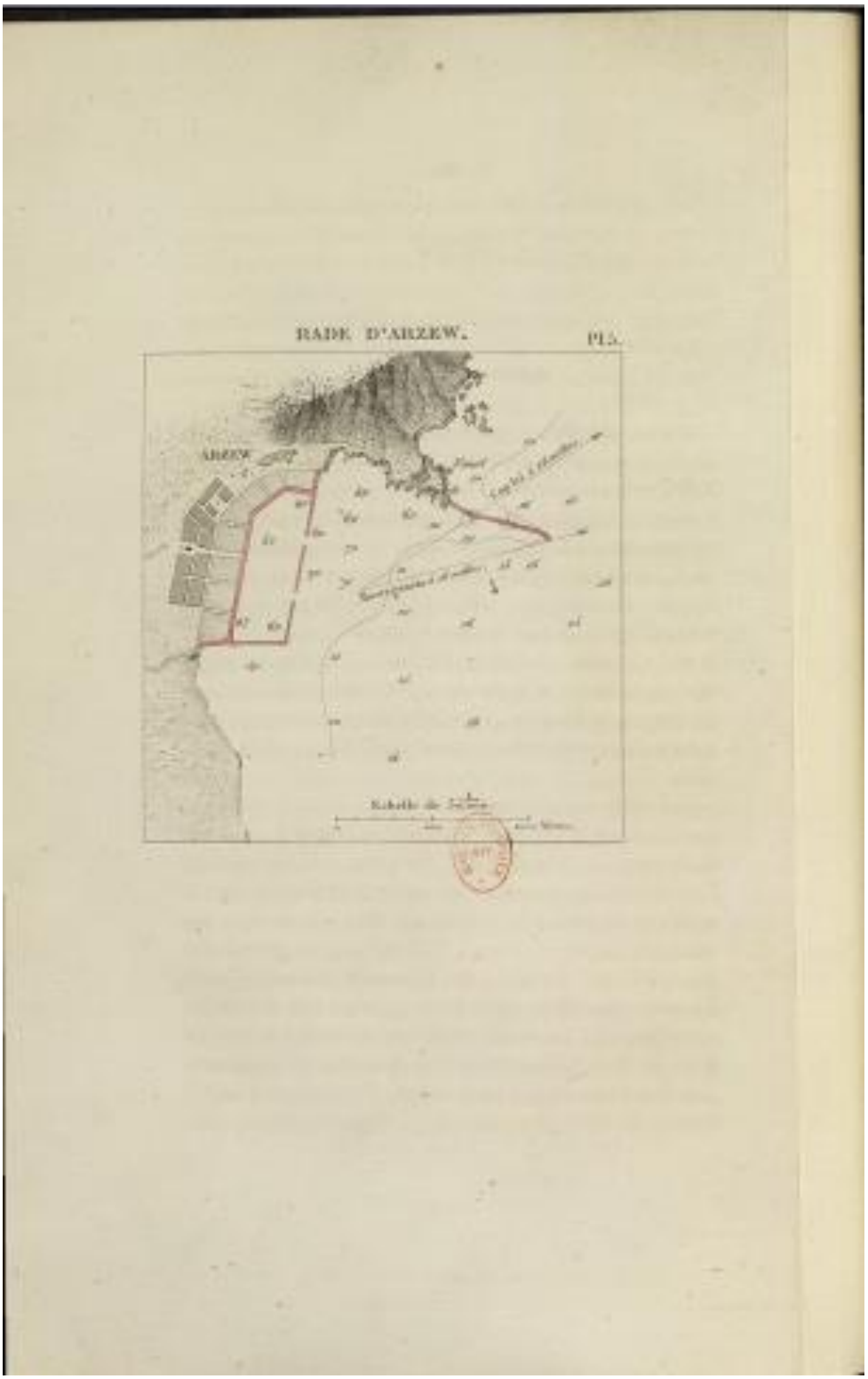

المصدر: Gallica. B.n.F

الملحق رقم 15: خريطة المبادلات التجارية البحرية

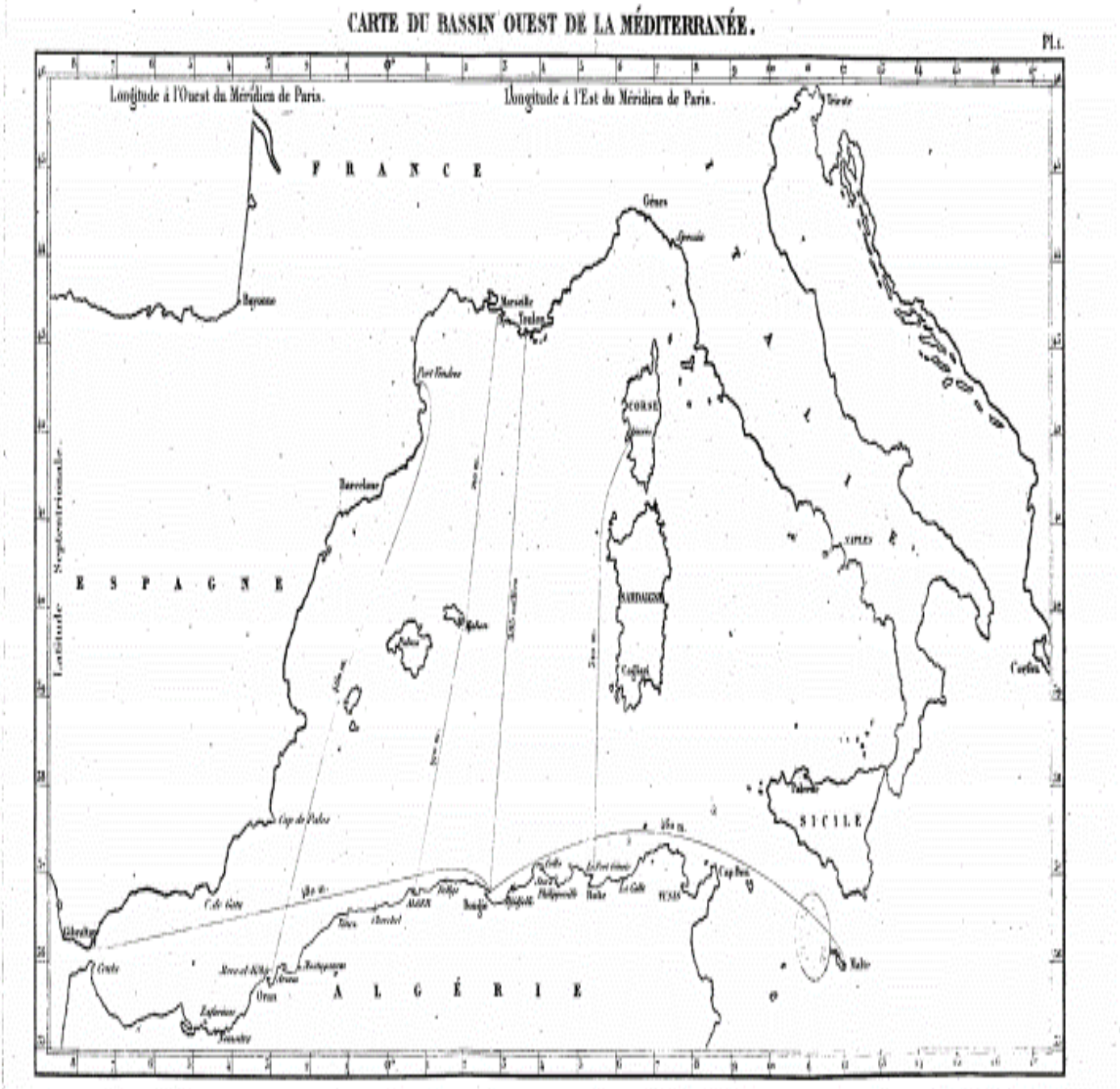

المصدر:Gallica. B.n.F

الملحق رقم 16: خريطة فرنسا الاقتصادية 1860 م

المصدر: Gallica. B.n.F

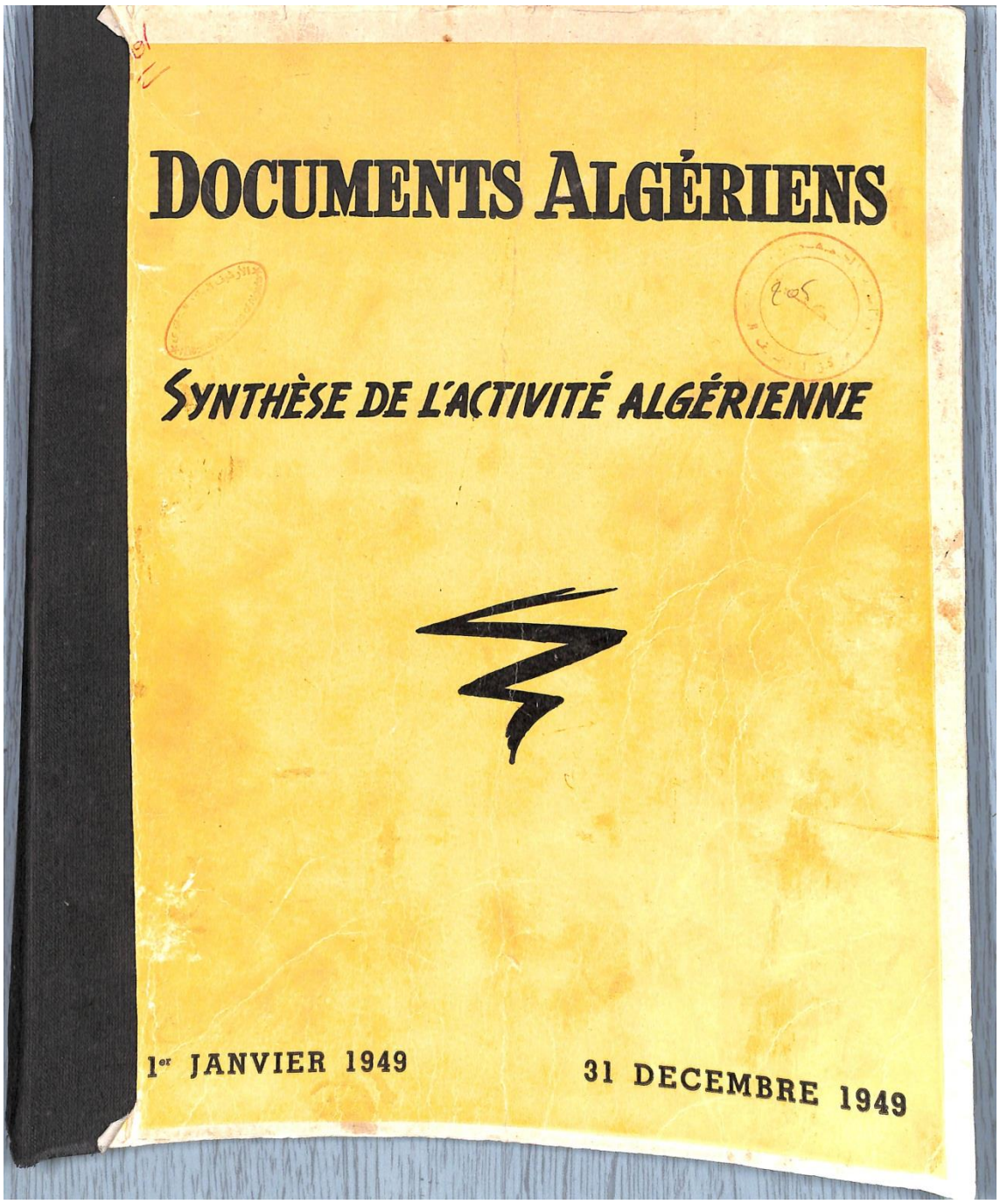
DOCUMENTS ALGÉRIENS
SYNTHÈSE DE L'ACTIVITÉ ALGÉRIENNE
1er JANVIER 1949
31 DECEMBRE 1949

الملحق رقم 17: شبكة الطرق في الجزائر في عام 1948 م

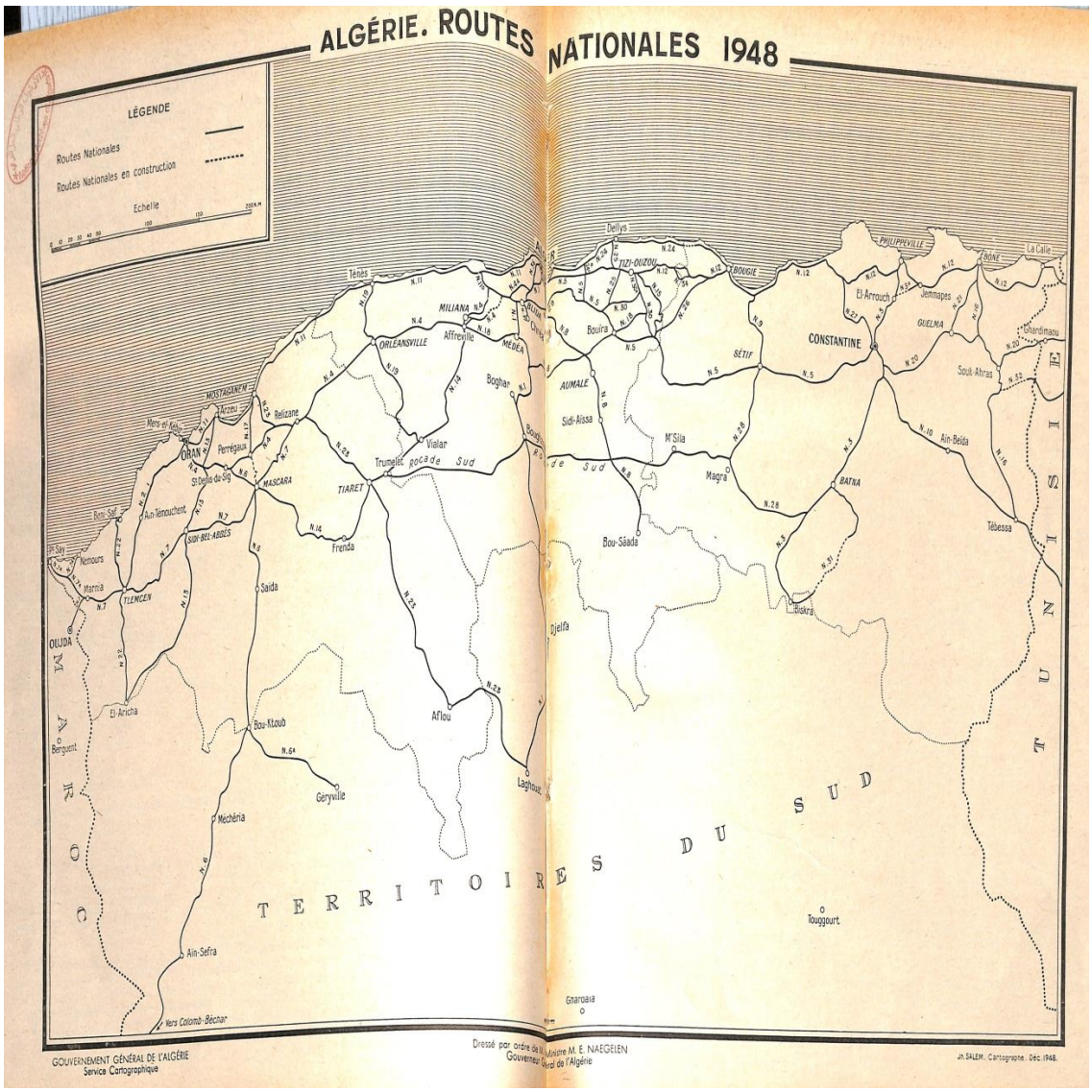

المصدر: Documents algériens, synthèse de l’activité algérienne 1949.

الملحق رقم 18: القطاع الوهراني

المصدر: مهديد براهيم، القطاع الوهراني، منشورات دار الأديب، الجزائر، ص: 219.

الملحق رقم 19:

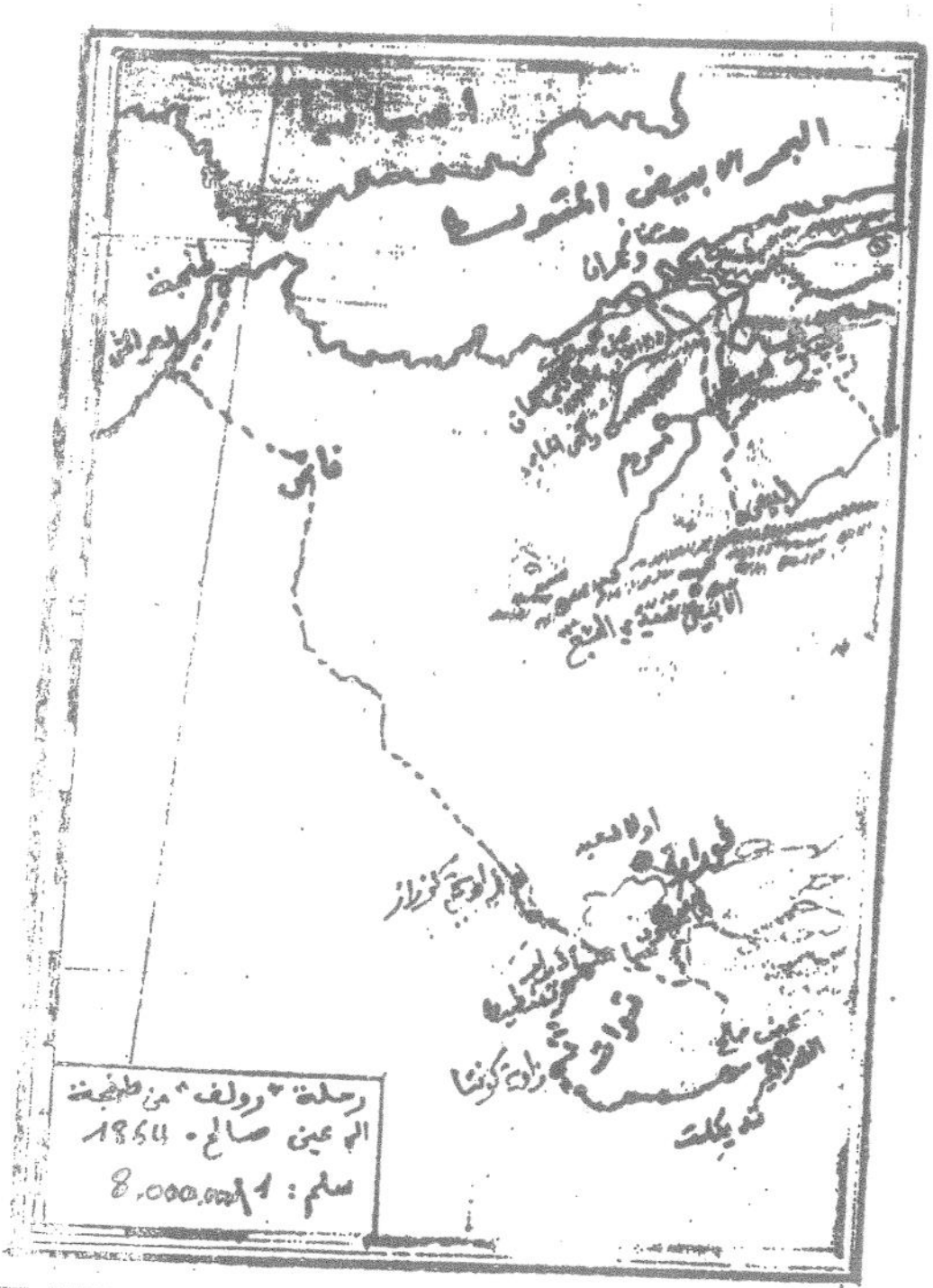

VAILLOT, L'exploration du SAHARA, PARIS, 1895.

الملحق رقم: 20

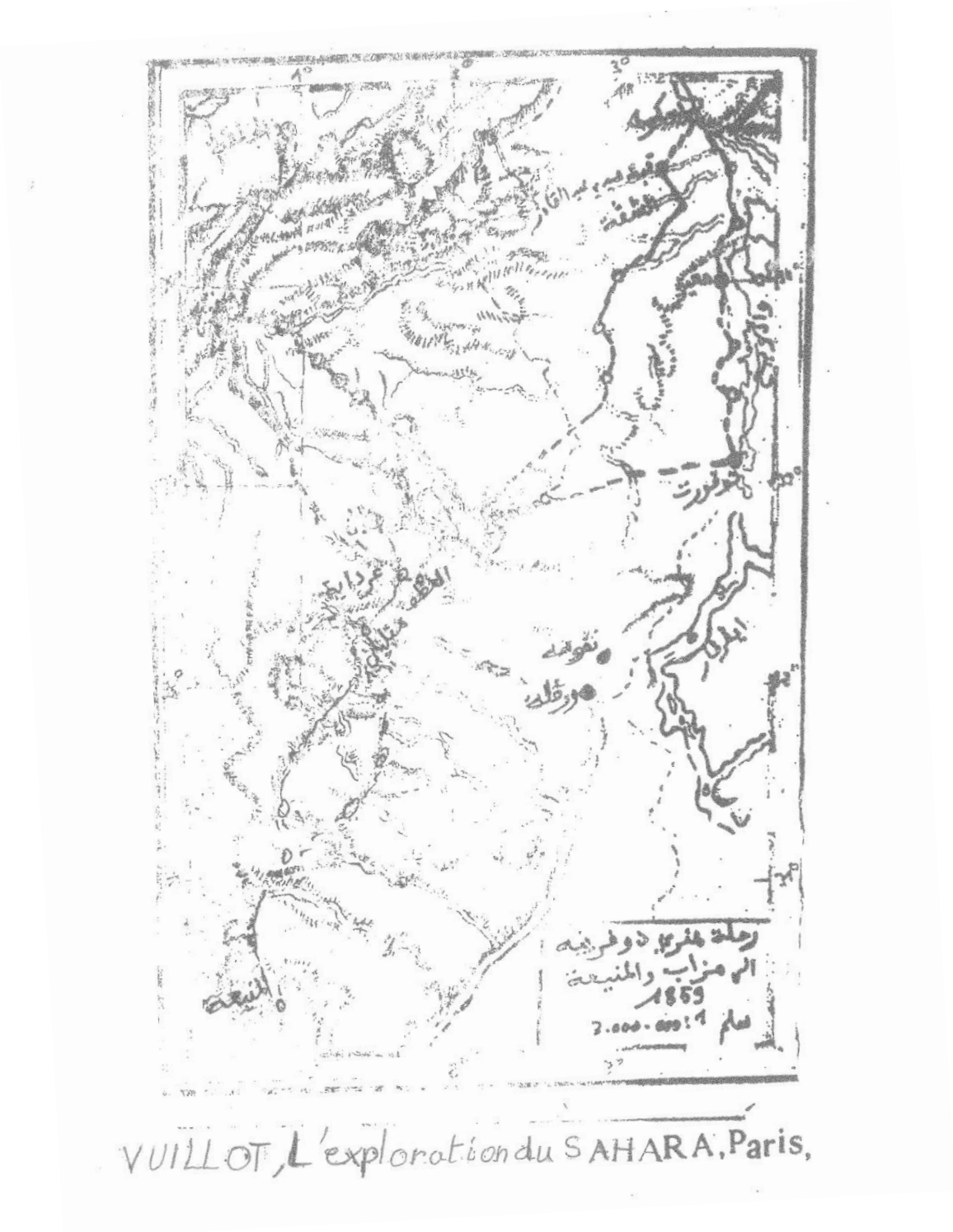

ملاحق الجداول والرسومات البيانية

الملحق رقم 21: الحبوب في الجزائر

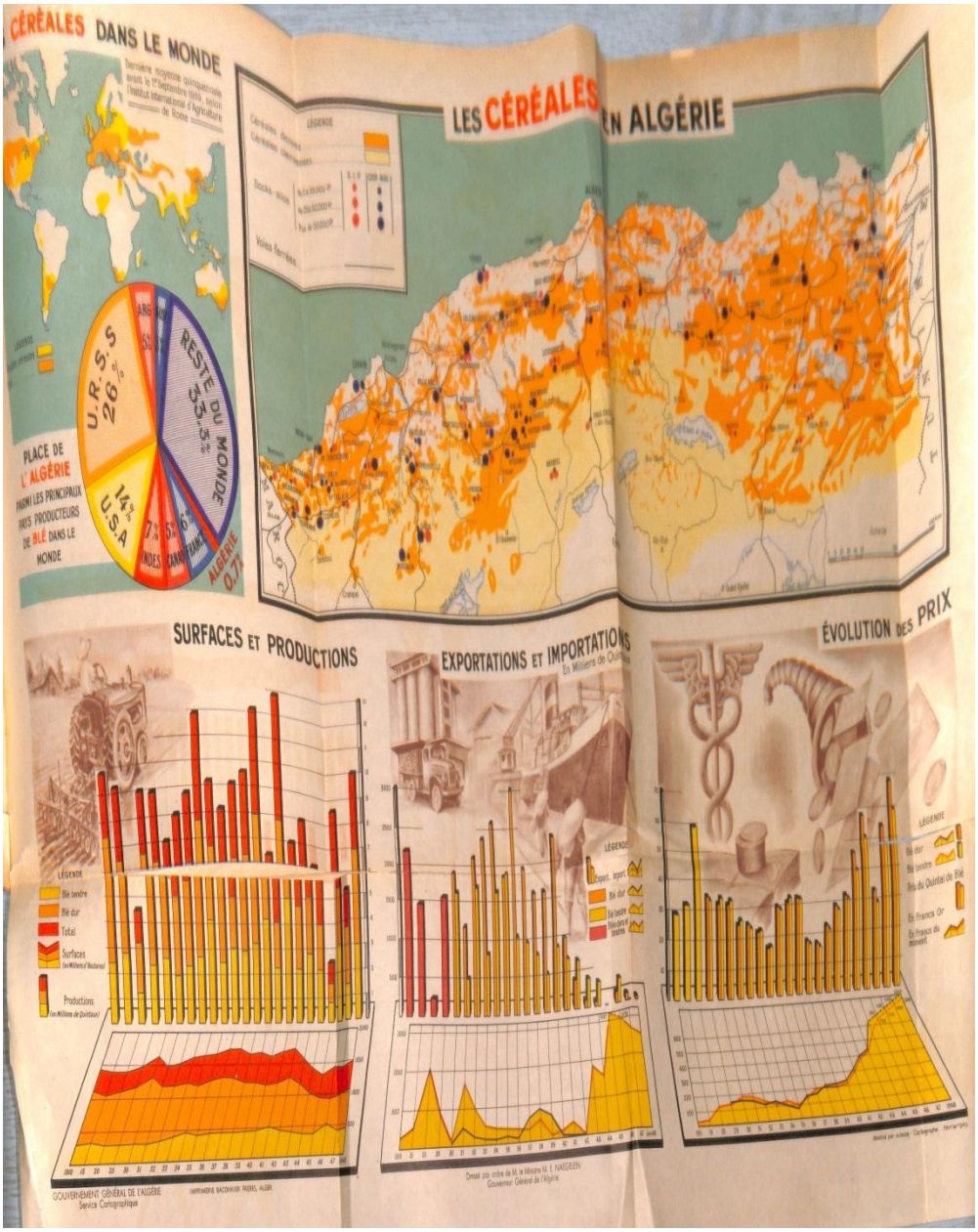

المصدر: Documents algériens, synthèse de l’activité algérienne1949.

مؤسسة الوثائق
الوطنية
FONDS DES ARCHIVES
NATIONALES

DOCUMENTS ALGÉRIENS

SYNTHÈSE DE L'ACTIVITÉ ALGÉRIENNE

1er JANVIER 1947 — 31 DECEMBRE 1947

الملحق رقم 22: صادرات البطاطا

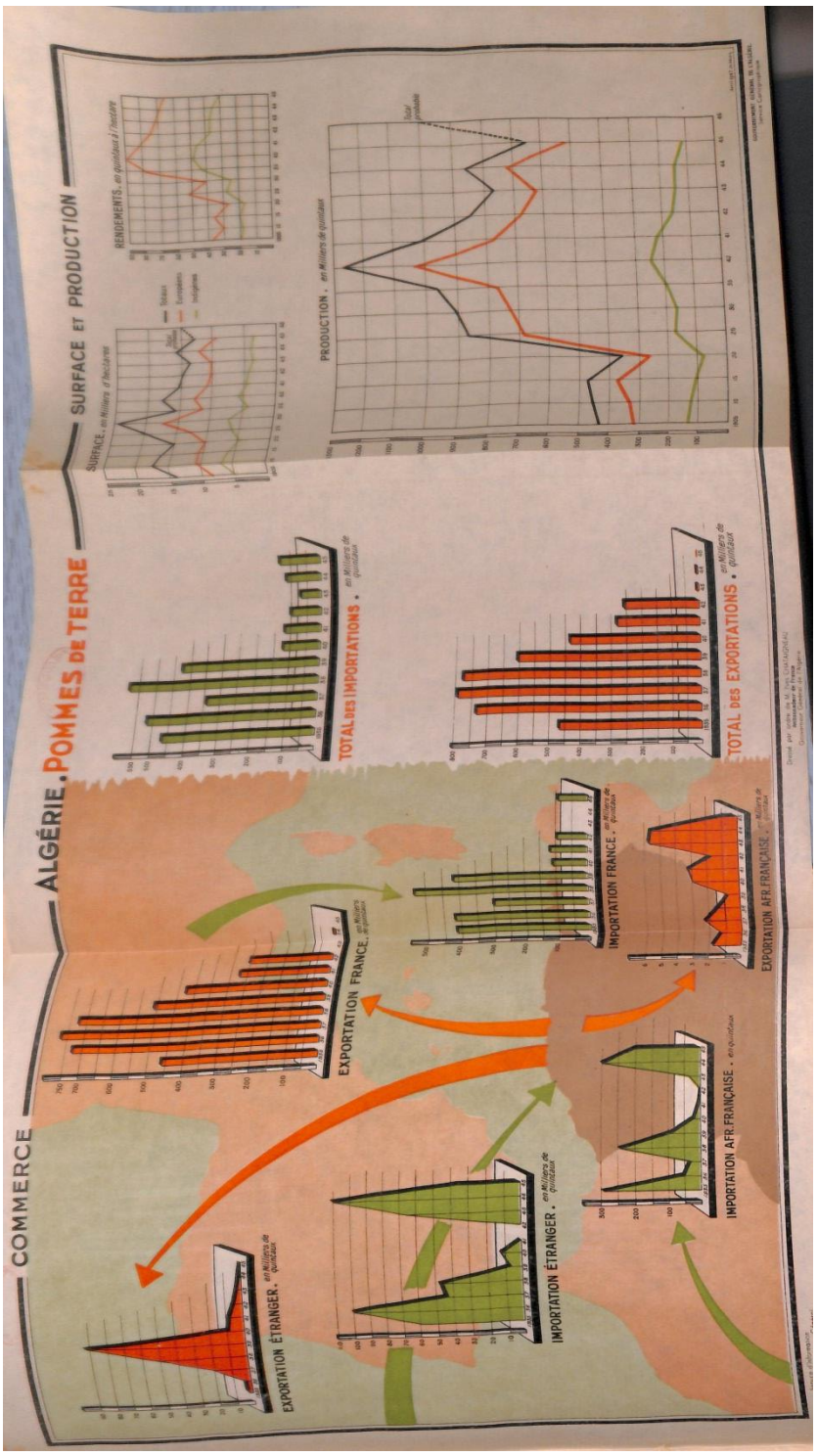

المصدر: Documents algériens, synthèse de l'activité algérienne 1949.

الملحق رقم 23: صادرات القمح بأنواعه والشعير والشوفان والذرة

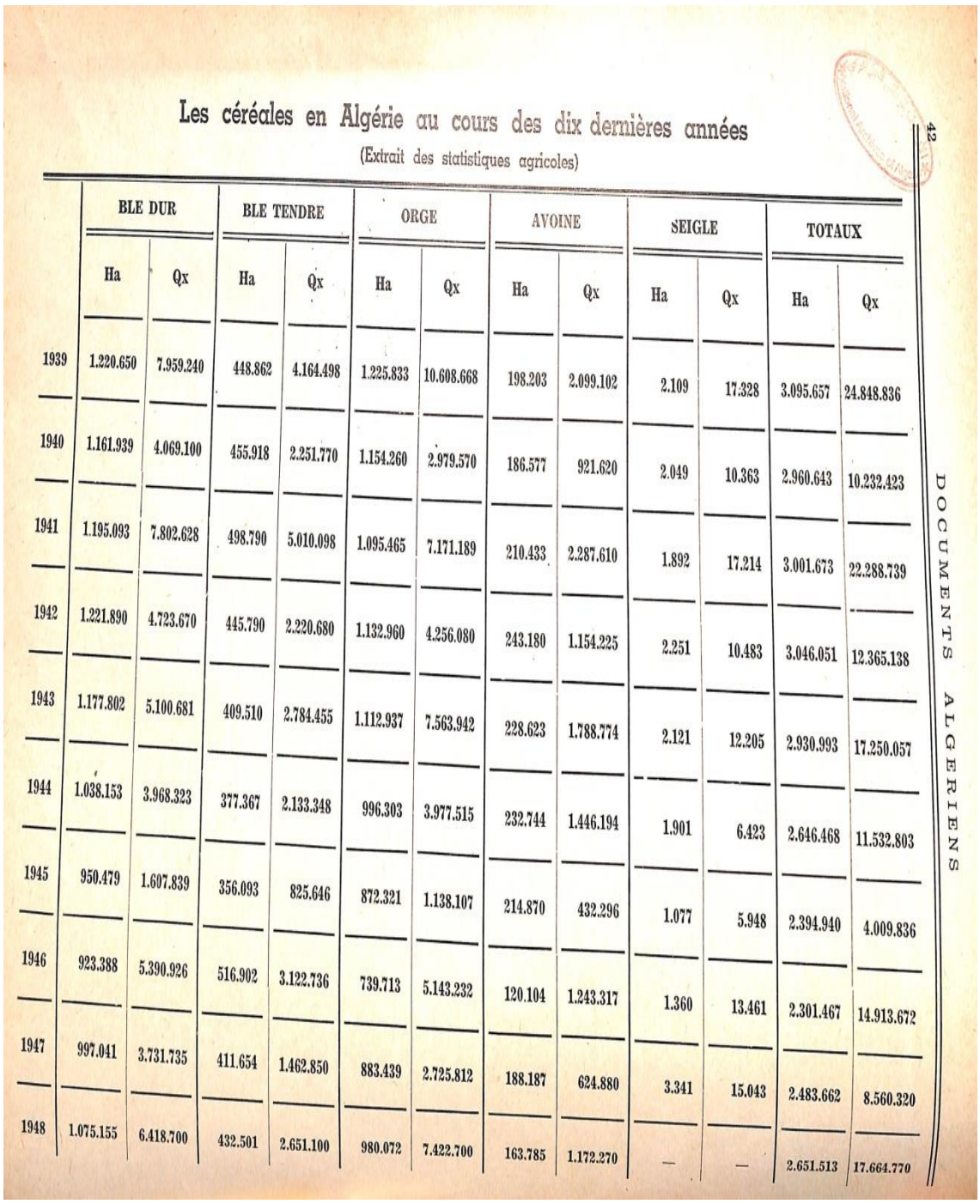

Les céréales en Algérie au cours des dix dernières années

(Extrait des statistiques agricoles)

	BLE DUR		BLE TENDRE		ORGE		AVOINE		SEIGLE		TOTAUX	
	Ha	Qx	Ha	Qx	Ha	Qx	Ha	Qx	Ha	Qx	Ha	Qx
1939	1.220.650	7.959.240	448.862	4.164.498	1.225.833	10.608.668	198.203	2.099.102	2.109	17.328	3.095.657	24.848.836
1940	1.161.939	4.069.100	455.918	2.251.770	1.154.260	2.979.570	186.577	921.620	2.049	10.363	2.960.643	10.232.423
1941	1.195.093	7.802.628	498.790	5.010.098	1.095.465	7.171.189	210.433	2.287.610	1.892	17.214	3.001.673	22.288.739
1942	1.221.890	4.723.670	445.790	2.220.680	1.132.960	4.256.080	243.180	1.154.225	2.251	10.483	3.046.051	12.365.138
1943	1.177.802	5.100.681	409.510	2.784.455	1.112.937	7.563.942	228.623	1.788.774	2.121	12.205	2.930.993	17.250.057
1944	1.038.153	3.968.323	377.367	2.133.348	996.303	3.977.515	232.744	1.446.194	1.901	6.423	2.646.468	11.532.803
1945	950.479	1.607.839	356.093	825.646	872.321	1.138.107	214.870	432.296	1.077	5.948	2.394.940	4.009.836
1946	923.388	5.390.926	516.902	3.122.736	739.713	5.143.232	120.104	1.243.317	1.360	13.461	2.301.467	14.913.672
1947	997.041	3.731.735	411.654	1.462.850	883.439	2.725.812	188.187	624.880	3.341	15.043	2.483.662	8.560.320
1948	1.075.155	6.418.700	432.501	2.651.100	980.072	7.422.700	163.785	1.172.270	—	—	2.651.513	17.664.770

المصدر: Documents algériens, synthèse de l'activité algérienne1949.

الملحق رقم 24: قيمة السلع التي تمثل صادرات الجزائر إلى فرنسا لسنة 1913م

السلـــــــــع	القيمـــة بالفرنـــك	النسبة المئوية
الخمـــــــور	146,564	42,522253
الغنـــــــــم	49,756	14,435586
القمـــــــــح	33,36	9,678655
معـــدن الحديـــد	18,134	5,261173
الشعيـــــــــر	16,826	4,881686
الفواكـــــــــه	16,559	4,804222
التبـــــــــغ	13,288	3,855215
الفوسفـــــــاط	13,158	3,817498
الصـــوف بالجملة	13,111	3,803862
الفليـــــــــن	13,033	3,781232
جلـــــود مختلفة	10,887	3,158619
المجموع	344,676	100

المصدر: A.S.A, 1936, P.589

الملحق رقم 25: أهم الاتفاقيات الاقتصادية والدينية المبرمة بين الدولة العثمانية والدول الأوربية

الاتفاق	مضمـــــــــونـــــــــه
1561 م	امتياز صيد المرجان في الساحل الشرقي للجزائر بين عنابة والقالة لشركة **لانش** الفرنسية .
1854 م 1869 م	امتياز حفر قناة السويس للشركة الفرنسية العالمية لربط البحر المتوسط بالأحمر .
1883 م	امتياز إنشاء سكة حديد برلين بغداد وخطوط فرعية لها في الشام والعراق والحجاز لألمانيا تمويلا وشراكة .

الاتفاق	مضمـــــــــونـــــــــه
1535 م	إعطاء الحق لفرنسا في حماية المسيحيين الكاثوليك ورعاية أماكنهم المقدسة .
1774 م	إعطاء الحق لروسيا في بناء كنيسة أرتوذكسية وحماية أرتوذكس الدولة العثمانية في تعيين الأساقفة .
1838 م	السماح لبريطانيا بفتح قنصلية بفلسطين ورعاية اليهود وبناء كنيسة بروتستانتية .

الملحق رقم 26: ميزانية الجزائر لسنة 1822 م

المقبوضـات			المصاريــف	
مصدر القبض	القيمة بالدولار		المصروف عليه	القيمة بالدولار
ضرائب البايلكات: الغرب	60.000			
الشرق	60.000			
التيطري	4000		عمال وفنيون يعملون في	
جزية سنوية يدفعها ملوك:	24.000		الورش	24.000
نابولي	24.000			
السويد			شراع الأخشاب والحبال...الخ.	
الدانمارك	24.000			60.000
البرتغال	24.000		ما أضيف لتعديل مرتبات	
مدخول أملاك العامة لبلدية	40.000		ضباط البحر والملاحين .	
الجزائر:	40.000			75.000
–ضرائب بيت المال	15.000		ما أضيف لتعديل مرتبات	
(الحبوس)			الجنود على مختلف رتبهم.	
– رسوم الصادرات لبايلك وهران	16.000			
ضرائب المناطق 7 المستقلة	3000			
– ضرائب شيخ البلد .	4000			700.000
– رسوم خوجة الجلود عن وظيفته.				
– مقبوض خوجة الجمارك	800			
عن وظيفته.	6000			
– ضرائب عن الجماعة اليهودية .	30.000			
– صيد الأصداف في خليج عنابة.	20.000			
– رسوم عن الواردات				
المجموع	394.800		المجموع	859.000

الفرق بين المقبوضات والمصروفات= 464.200 دولاراسباني

المصدر: حليمي عبد القادر، مدينة الجزائر.

الملحق رقم 27: جدول تفصيلي يمثل المقبوضات لسنة 1822م.

مصدر القبض	المدة	نوع المقبوض	قيمة المقبوض
هولندا	كل سنة	**سلع لتجهيز الأسطول**	10.000 سلطاني
الدانمارك	كل سنتين	**هدايا قنصلية ومجوهرات**	10.000 سلطاني
البندقية	كل سنة	**سلع مطلوبة**	30.000 جنيه
السويد	كل سنتين	**هدايا قنصلية متنوعة**	28.000 فرنك
بريطانيا	كل سنة	**عملة نقدية**	28.000 جنيه
فرنسا	كل سنتين	**هدايا متنوعة**	40.000 جنيه

المصدر: A.S.A, 1936

الملحق رقم 28: جدول يمثل قيمة وحجم التجارة 1913 – 1955

(بالمليون دولار أمريكي)

		1913	1928	1933	1938	1948	1955
الجزائر	و	129	198	160	143	472	696
	ص	97	166	150	162	420	463
	م	226	364	310	305	902	1156
	رق	89	98	115	100	168	189
ليبيا	و	8 أ		15	47	22	40
	ص	1 أ		2	6	12	13
	م	9 أ		17	53	34	53
	رق	22		26	100	36	50
المغرب الفرنسية	و	35	78	60	63	389	497
	ص	8	50	26	43	178	328
	م	43	128	86	106	567	825
	رق	52	99	92	100	304	387
تونس	و	28	66	54	45	179	181
	ص	34	48	39	39	61	106
	م	62	114	84	84	240	287
	رق	95	111	110	100	162	170
مصر	و	135	245	88	188	674	583
	ص	156	272	95	153	607	419
	م	291	517	183	341	1281	957
	رق	150	124	61	100	214	140

1955	1948	1938	1933	1928	1913		
140	92	32	10	32	11	و	السودان
145	99	30	9	29	6	ص	
285	191	62	19	61	17	م	
229	175	100	35	81	35	رق	
198	110	30	13	31	19	و	**مستعمرات عدن**
177	52	16	8	24	23	ص	
375	162	46	21	55	42	م	
406	200	100	52	98	117	رق	
565 ب	170	71	26	76	55	و	إيران
735 ب	589	134	69	153	38	ص	
1300 ب	759	205	95	229	93	م	
300	210	100	53	92	58	رق	
272	184	46	19	35	(17)	و	العراق
519	35	18	8	20	(15)	ص	
791	219	64	27	55	(32)	م	
615	194	100	48	70	(64)	رق	
334	320	56	37	33	...	و	فلسطين
89	38	29	9	7	...	ص	
423	358	85	46	40	(5)	م	
242	234	100	60	38	(7)	رق	
394	214	37	28	52	(33)	و	لبنان وسوريا
159	36	17	6	21	(17)	ص	
553	250	54	34	73	(50)	م	
509	263	100	72	111	(119)	رق	

		1913	1928	1933	1938	1948	1955
تركيا	و	114	114	35	119	348	498
	ص	65	88	45	115	197	313
	م	179	202	80	234	545	811
	رق	98	71	39	100	132	172

ملاحظة:

رق = الرقم القياسي للمجموع: (1938 = 100 سنة الأساس)؛ تم تخفيضه لمتوسط الأسعار القياسية للمستهلك، ومتوسط أسعار الجملة القياسية للولايات المتحدة الأمريكية على النحو الآتي:

(1938 = 100): 1913 = 78، 1928 = 122، 1933 = 88، 1948 = 176، 1955 = 201، 1958 = 213 .

كان متوسط الأسعار القياسية للاستيراد والتصدير للمملكة المتحدة كالآتي:

(1938 = 100)، 1913 = 83، 1928 = 122، 1933 = 85، 1948 = 265، 1955 = 343 .

المصدر: عصبة الأمم، الكتاب الإحصائي السنوي، جديد مجلس التجارة، مختصرات إحصائية .

الملحق رقم 29: لوحة شاملة للعملات الوطنية وما يقابلها من العملات الأجنبية

اسم العملة	بالفرنك الفرنسي	بالدولار الاسباني	بالبياستر القوى	بالتونسية	بالكور بالسودانى
السلطاني أو المحبوب	11	2.1	2	110	2200
البياستر الفضي	0.85	0.73	0.7	38.5	770
الريال بوجه (البوجو)	3.3	0.63	0.6	33	726
النصف (بوجو)	1.65	0.315	0.3	16.5	363
البياتاك شيك	0.41	0.075	0.07	4.1	90.7
الريال مجبور	1.1	0.21	0.2	11	220
الموزونة	1.5	0.27	0.27	15	300
الصايم	1.8	0.28	0.28	18	360

المصدر: A.S.A, 1936

الملحق رقم 30:

Commerce de l'Algérie avec la France et mouvement des passagers civils pendant la période décennale 1891 – 1900

	ANIMAUX (nombre de tétes)					Marchandises autres que les animaux (tonnes métriques)	Valeur totale des importations et des exportations	Passagers civils
	Chevaux	Mules et Mulets	Anes et Anesses	Bœufs ,Vaches et veaux	béliers brobis et moutons			
Importations	1.874	8.857	‘‘	8.234	‘‘	3.788.258.176	2.163.258.176	‘‘
Passagers venant de France	‘‘	‘‘	‘‘	‘‘	‘‘	‘‘	‘‘	545.334
Exportations	48.377	7.784	23.235	358.731	40.242.036	6.281.144	2.140.426.411	‘‘
Passagers allant en France	‘‘	‘‘	‘‘	‘‘	‘‘	‘‘	‘‘	497,492
Totaux	50.251	16.641	23.235	366.965	10.242.086	10.069.916	4.3.3.684.587	1.042.826

المصدر: A.S.A, 1936

ملحق النصوص

الملحق رقم: 32 معاهدة ديميشال

المصدر:Gallica. B.n.F

الملحق رقم33: رد الداي على رسالة الشكر التي وجّهها وزير الشؤون الخارجية الفرنسية

« لن نرفض أي طلب للجمهورية إذا كان لدينا ما تطلبه منا، عندما يكون في متناولنا فالمواد الغذائية والخيول الجيدة هذه هي أهم منتوجاتنا. فالصديق الحقيقي هو ذلك الذي يُعلن عن نفسه عند الحاجة فهذه هي مبادئنا، إنّنا على استعداد لأن نمدّهم بالحبوب وبالمواد المعيشية من كل نوع وبكلمة واحدة كل ما تطلبونه، لأننا نشعر أنه في غمار الحرب العامة التي تواجهونها ضد مثل هذا العدد من الأمم الأوربية فإنه من المستحيل أن لا تواجهوا صعوبات في اقتناء ما أنتم في حاجة إليه من المواد الغذائية والسلع الضرورية الأخرى. »

المصدر: جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية

الملحق رقم 34: معاهدة غدامس

شارك في البعثة الفرنسية في معاهدة غدامس:

• ميرشار (MIRCHER) قائد سرية الأركان .

• بولينياك (POLIGNAC) نقيب الأركان منتدب بالمكتب السياسي للشؤون العربية.

• دي فاتون (DE VATONNE) مهندس.

هوفمان (HOFFMAN) طبيب .

• اسماعيل بوضربة مترجم .

وفي 24 نوفمبر اجتمعت البعثة في غدامس مع الوفد الجزائري المتكون من:

▪ الحاج جابور رئيس قبيلة امانغازاتن .

▪ الشيخ عثمان زعيم التوارق الديني.

▪ عمار الحاج أخ ايخنو خن ونائبا عنه .

وبعد المحادثات وقعت المعاهدة ومن أهم بنودها:

1/ إقرار الصداقة والتبادل بين السلطات الفرنسية ورؤساء مختلف فروع قبائل التوارق .

2 / يمكن للتوارق أن يمارسوا العمل التجاري في كل أسواق الجزائر دون أي قيد أو شرط ماعدا أداء المكوس العادية .

3 / يلتزم التوارق بتسهيل وحماية عبور المفاوضين الفرنسيين لبلادهم ذهابا وإيابا إلى بلاد السودان وحماية بضائعهم التجارية على أن يدفعوا المكوس العادية

4 / تلتزم السلطات الفرنسية وزعماء التوارق بفتح طرق التجارة للفرنسيين إلى السودان وإصلاحها وتحديدها وتحديد المكوس وضبطها وإصلاح الآبار، وإزالة كل العراقيل في وجه نشاط التجار الفرنسيين.

وبعد الإمضاء على هذه المعاهدة من قبل الطرفين أردفت ببنود إضافية خاصة بقبائل الآزجور وهذا نصها:

1 / بموجب التقاليد القديمة المنظمة للعلاقات التجارية بين دول شمال افريقيا، ومختلف قبائل التوارق، تبقى عائلة الشيخ ايخنو خن مكلفة بضمان المرور لقوافل الفرنسيين التجارية عبر بلاد أزجور، وتستمر العلاقات التجارية القائمة اليوم كما هي بين عائلات أزجور، والشعانبة، والسوافة .

2 / من أجل الضمانات الأمنية تدفع القوافل ا لتجارية الفرنسية الذاهبة إلى السودان ضريبة للشيخ ايخو خن على أن تحدد قيمتها فيما بعد .

3 / تسوى الخلافات التي قد تنشب بين الطرفين بالود والإنصاف من طرف الشيخ أو ممثليه بمقتضى العادات المعروفة في البلد .

4 / يلتزم الشيخ ايخنو خن والزعماء السياسيون الآخرون لتوارق أزجور بربط علاقات جيدة مع توارق قبيلة كلوي من أجل تهيئة الظروف الحسنة للمفاوضين الفرنسيين لكي يمروا بسلام بقوافلهم عبر بلاد الآير.

المصدر: جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية

الملحق رقم33: الصفحة الأولى من جريدة المبشر

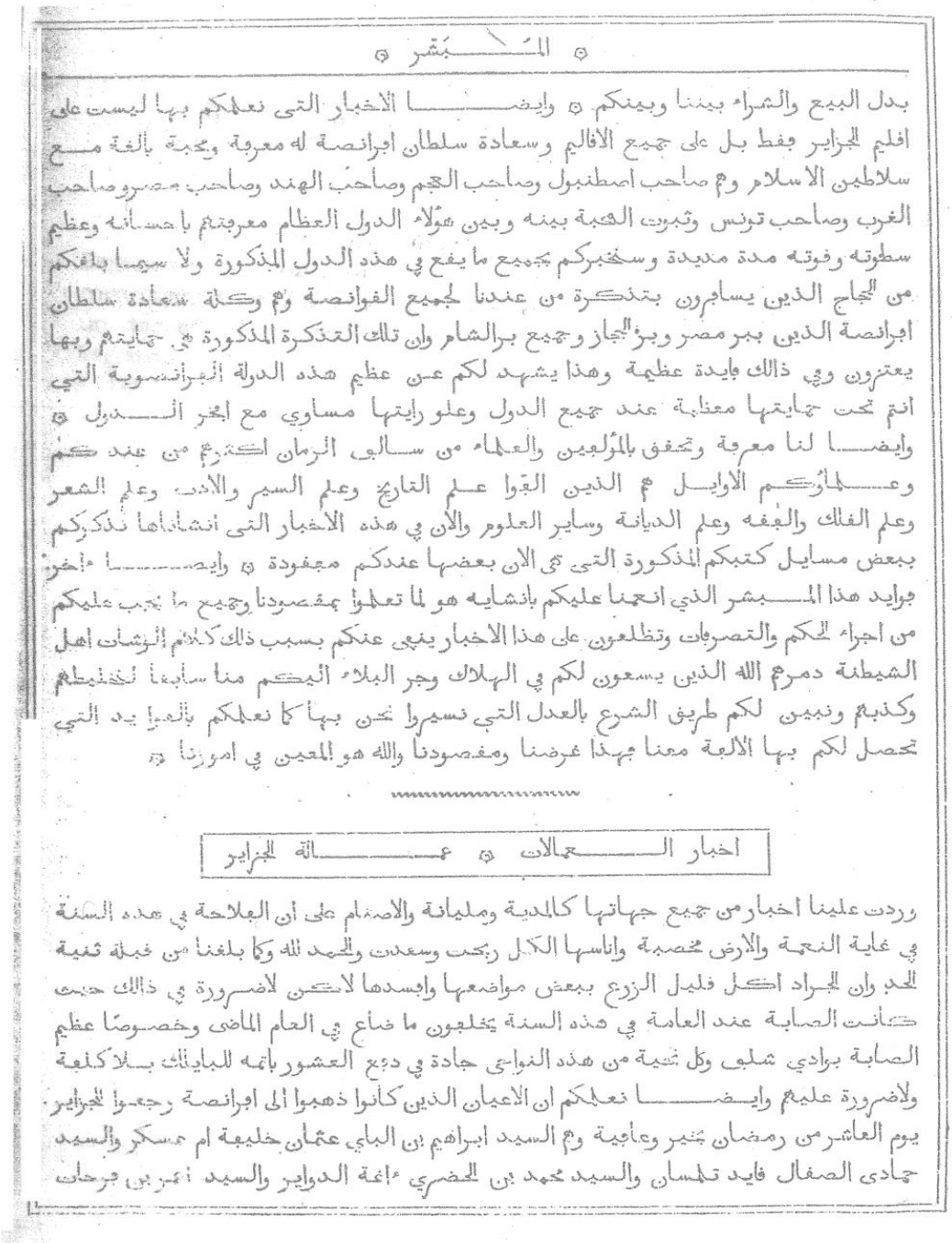

المبشر

بدل البيع والشراء بيننا وبينكم ۞ وايضا الاخبار التى نعلمكم بها ليست على اقليم الجزاير فقط بل على جميع الاقاليم وسعادة سلطان افرانصة له معرفة ومحبة بالغة مع سلاطين الاسلام وهم صاحب اصطنبول وصاحب العجم وصاحب الهند وصاحب مصر وصاحب الغرب وصاحب تونس وتبوت الصبة بينه وبين هؤلاء الدول العظام معرفتهم باحسانه وعظم سطوته وفوته مدة مديدة وسخبركم بجميع ما يقع في هذه الدول المذكورة ولا سيما بافكم من الحجاج الذين يسافرون بتذكرة من عندنا لجميع الفوانصة وهم وكلة سعادة سلطان افرانصة الذين ببر مصر وبز الجاز وجميع برالشام وان تلك التذكرة المذكورة هي حمايتهم وبها يعتزون وفي ذالك فايدة عظيمة وهذا يشهد لكم عن عظم هذه الدولة الفرانصوية التي انتم تحت حمايتها معظمة عند جميع الدول وعلو رايتها مساوي مع ابحر الدول ۞ وايضا لنا معرفة وتحقق بالمؤلفين والعلماء من سالف الزمان اكثرهم من عندكم وعلماؤكم الاوايل هم الذين القوا علم التاريخ وعلم السير والادب وعلم الشعر وعلم الفلك والفقه وعلم الديانة وساير العلوم والان في هذه الاخبار التى انشاناها نذكركم ببعض مسايل كتبكم المذكورة التى هى الان بعضها عندكم مفقودة ۞ وايضا اخر فوايد هذا المبشر الذي انعمنا عليكم بانشايه هو لما تعلموا بمقصودنا وجميع ما يجب عليكم من اجراء الحكم والتصرفات وتطلعون على هذا الاخبار ينهى عنكم بسبب ذلك كلام الوشاة اهل الشيطنة دمرهم الله الذين يسعون لكم في الهلاك وجر البلاء اليكم منا سابقا لتخليطهم وكذبهم ونبين لكم طريق الشرع بالعدل التي نسيروا نحن بها كما نعلمكم بالفوايد التي تحصل لكم بها الالفة معنا فهذا غرضنا ومقصودنا والله هو المعين في امورنا ۞

اخبار العمالات ۞ عمالة الجزاير

وردت علينا اخبار من جميع جهاتها كالمدية ومليانة والاصنام على ان الفلاحة في هذه السنة في غاية النعمة والارض مخصبة واناسها الكل ربحت وسعدت والحمد لله وكما بلغنا من قبلة ثمنية الحد وان الجراد اكل قليل الزرع ببعض مواضعها وافسدها لاكن لاضرورة في ذالك حيث كانت الصابة عند العامة في هذه السنة يخلفون ما ضاع في العام الماضى وخصوصا عظم الصابة بوادي شلف وكل ثمنية من هذه النواحى جادة في دفع العشور باتمه للبايلك بلا كلفة ولاضرورة عليهم وايضا نعلمكم ان الاعيان الذين كانوا ذهبوا الى افرانصة رجعوا للجزاير يوم العاشر من رمضان بخير وعافية وهم السيد ابراهيم بن الباي عثمان خليفة ام عسكر والسيد حمادى الصغال فايد تلمسان والسيد محمد بن الحضري عامة الدواير والسيد العربي قرجان

جريدة المبشر بتاريخ 02 جوان 1861

ملاحق الحزمة الاحصائية

الملحق رقم 34: قيمة السلع التي تمثل صادرات الجزائر إلى فرنسا لسنة 1913م

السلـــــــــع	القيمـــة بالفرنـــك	النسبة المئوية
الخمـــــــور	146,564	**42,522253**
الغنـــــــــم	49,756	**14,435586**
القمـــــــــح	33,36	**9,678655**
معـــدن الحديـــد	18,134	**5,261173**
الشعيـــــــــر	16,826	**4,881686**
الفواكـــــــــه	16,559	**4,804222**
التبـــــــــغ	13,288	**3,855215**
الفوسفـــــــاط	13,158	**3,817498**
الصـــــوف بالجملة	13,111	**3,803862**
الفليـــــــــن	13,033	**3,781232**
جلـــــــود مختلفة	10,887	**3,158619**
المجموع	**344,676**	**100**

الملحق رقم: 35

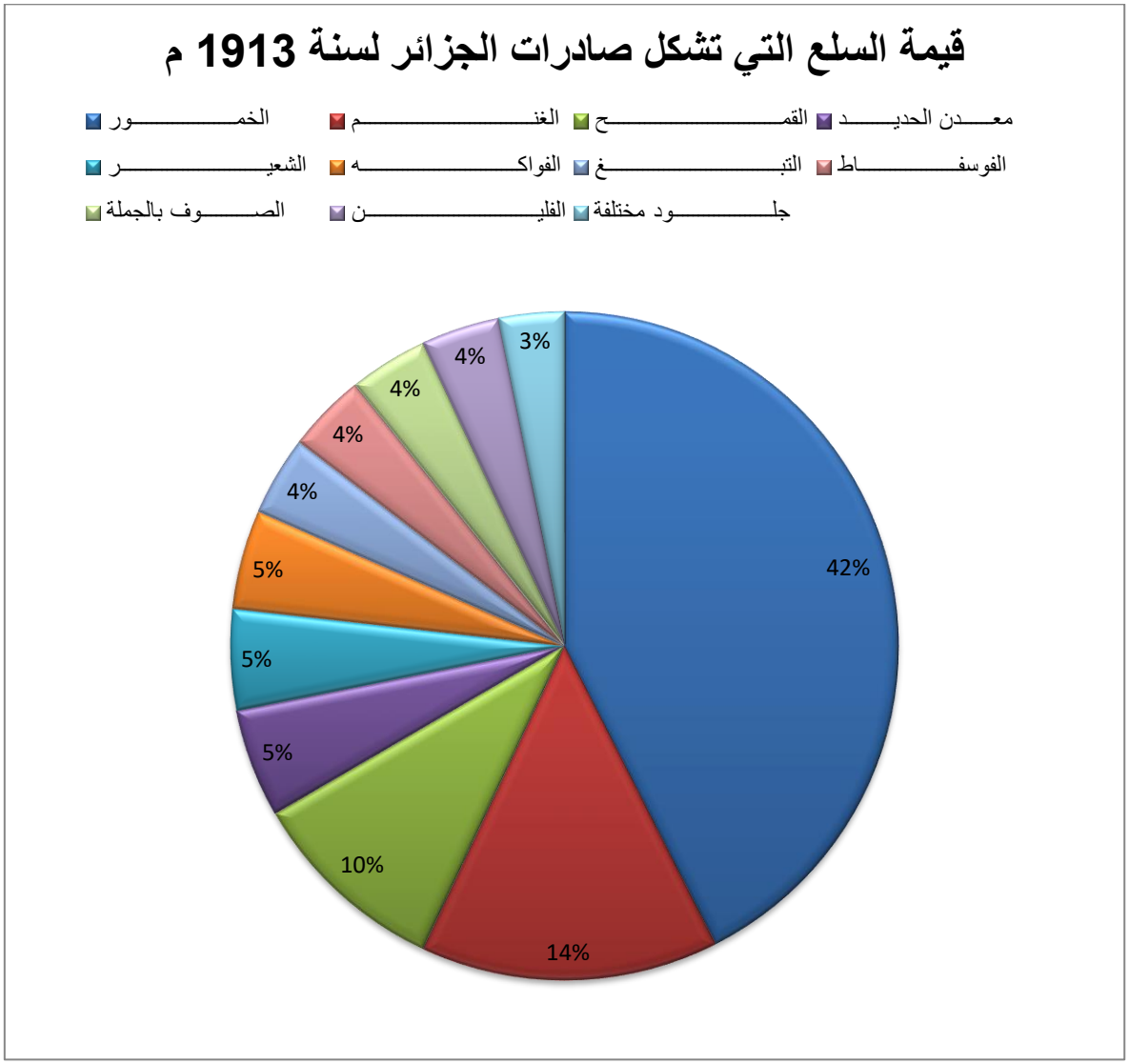

الملحق رقم 36: جدول التجارة

```
EXECUTE.
* ChartBuilder.
GGRAPH
  /GRAPHDATASET NAME="graphdataset" VARIABLES=VAR00001 VAR00002
MISSING=LISTWISE REPORTMISSING=NO
/GRAPHSPEC SOURCE=INLINE.
BEGIN GPL
SOURCE:  s=userSource(id("graphdataset"))
  DATA:  VAR00001=col(source(s), name("VAR00001"), unit.category())
  DATA:  VAR00002=col(source(s), name("VAR00002"), unit.category())
GUIDE:  axis(dim(1), label("VAR00001"))
  GUIDE:  axis(dim(2), label("VAR00002"))
SCALE:  cat(dim(1), include("1", "2", "3", "4", "5", "6", "7", "8"))
  ELEMENT:  interval(position(VAR00001*VAR00002),
shape.interior(shape.square))
END GPL.
```

GGraph

```
[DataSet0]
```

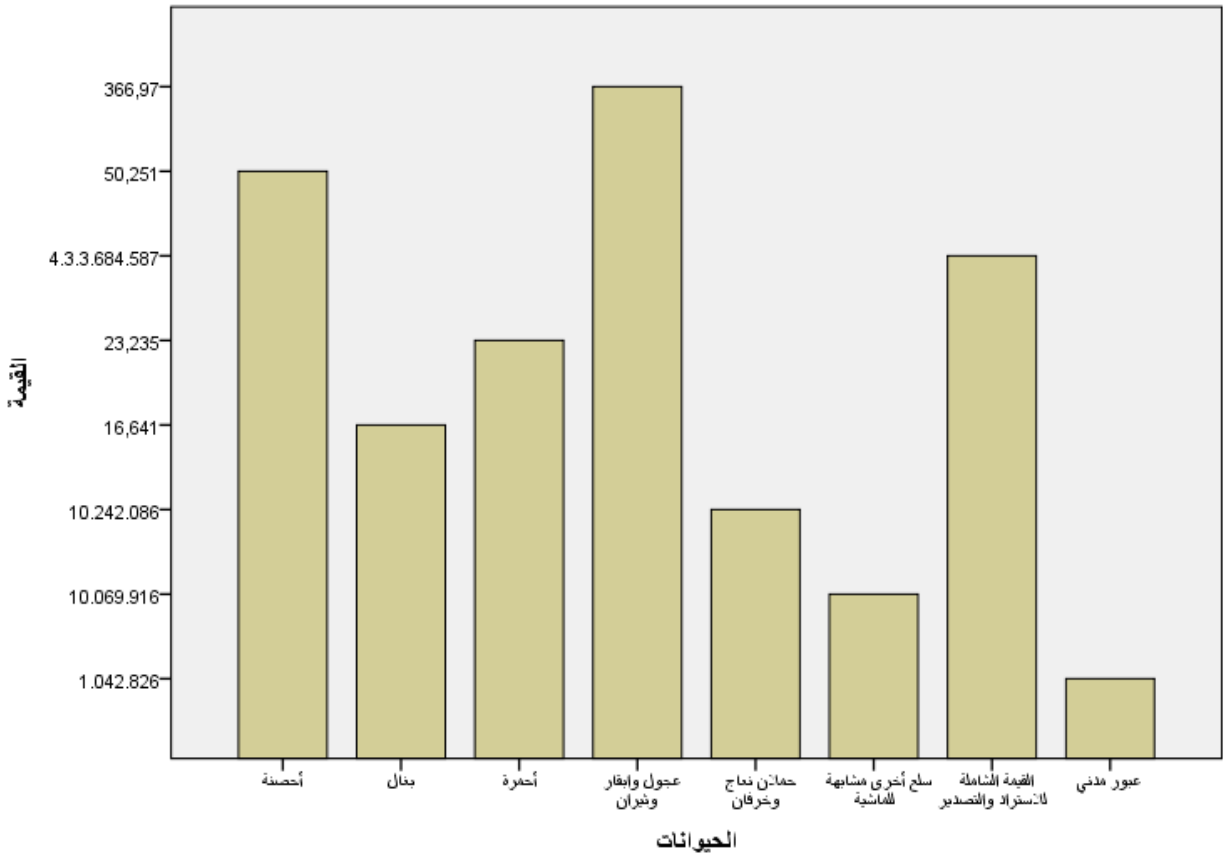

الملحق رقم37: جدول صادرات الجزائر1913

```
EXECUTE.
* ChartBuilder.
GGRAPH
  /GRAPHDATASET NAME="graphdataset"
VARIABLES=البلدان MEAN(السنة1)[name="MEAN_السنة1"] التجارة
    MISSING=LISTWISE REPORTMISSING=NO
  /GRAPHSPEC SOURCE=INLINE.
BEGIN GPL
SOURCE:  s=userSource(id("graphdataset"))
  DATA:  البلدان=col(source(s), name("البلدان"), unit.category())
  DATA:  MEAN_السنة1=col(source(s), name("MEAN_السنة1"))
  DATA:  التجارة=col(source(s), name("التجارة"), unit.category())
  COORD:  rect(dim(1,2), cluster(3,0))
  GUIDE:  axis(dim(3), label("البلدان"))
  GUIDE:  axis(dim(2), label("Mean 1913"))
  GUIDE:  legend(aesthetic(aesthetic.color.interior), label("التجارة"))
  SCALE:  cat(dim(3), include("1", "10", "11", "12", "2", "3", "4", "5",
"6", "7", "8", "9"))
  SCALE:  linear(dim(2), include(0))
  SCALE:  cat(aesthetic(aesthetic.color.interior), include("1", "2", "3",
"4"))
  SCALE:  cat(dim(1), include("1", "2", "3", "4"))
  ELEMENT:  interval(position(التجارة*MEAN_السنة1*البلدان),
color.interior(التجارة),
shape.interior(shape.square))
END GPL.
```

GGraph

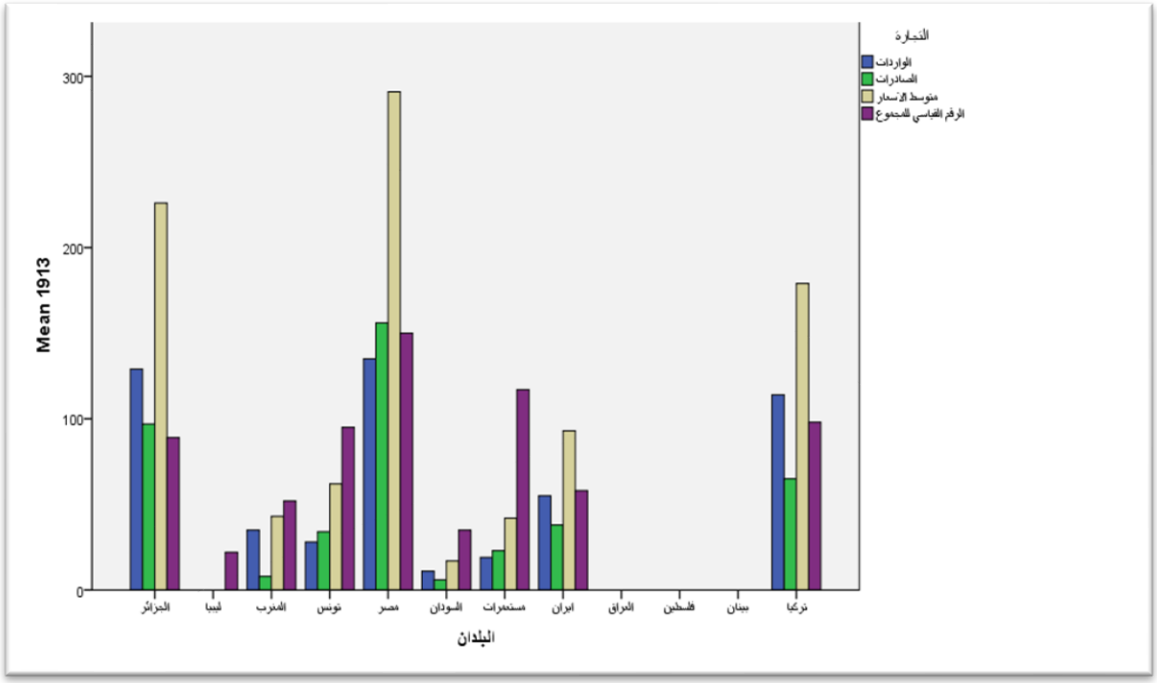

الملحق رقم38: جدول صادرات الجزائر 1928

```
* ChartBuilder.
GGRAPH
  /GRAPHDATASET NAME="graphdataset"
VARIABLES=البلدان MEAN(السنة2)[name="MEAN_السنة2"] التجارة
    MISSING=LISTWISE REPORTMISSING=NO
  /GRAPHSPEC SOURCE=INLINE.
BEGIN GPL
SOURCE:  s=userSource(id("graphdataset"))
  DATA:  البلدان=col(source(s), name("البلدان"), unit.category())
  DATA:  MEAN_السنة2=col(source(s), name("MEAN_السنة2"))
  DATA:  التجارة=col(source(s), name("التجارة"), unit.category())
  COORD:  rect(dim(1,2), cluster(3,0))
  GUIDE:  axis(dim(3), label("البلدان"))
  GUIDE:  axis(dim(2), label("Mean 1928"))
  GUIDE:  legend(aesthetic(aesthetic.color.interior), label("التجارة"))
  SCALE:  cat(dim(3), include("1", "10", "11", "12", "2", "3", "4", "5",
"6", "7", "8", "9"))
  SCALE:  linear(dim(2), include(0))
  SCALE:  cat(aesthetic(aesthetic.color.interior), include("1", "2", "3",
"4"))
  SCALE:  cat(dim(1), include("1", "2", "3", "4"))
  ELEMENT:  interval(position(التجارة*MEAN_السنة2*البلدان),
color.interior(التجارة),
shape.interior(shape.square))
END GPL.
```

GGraph

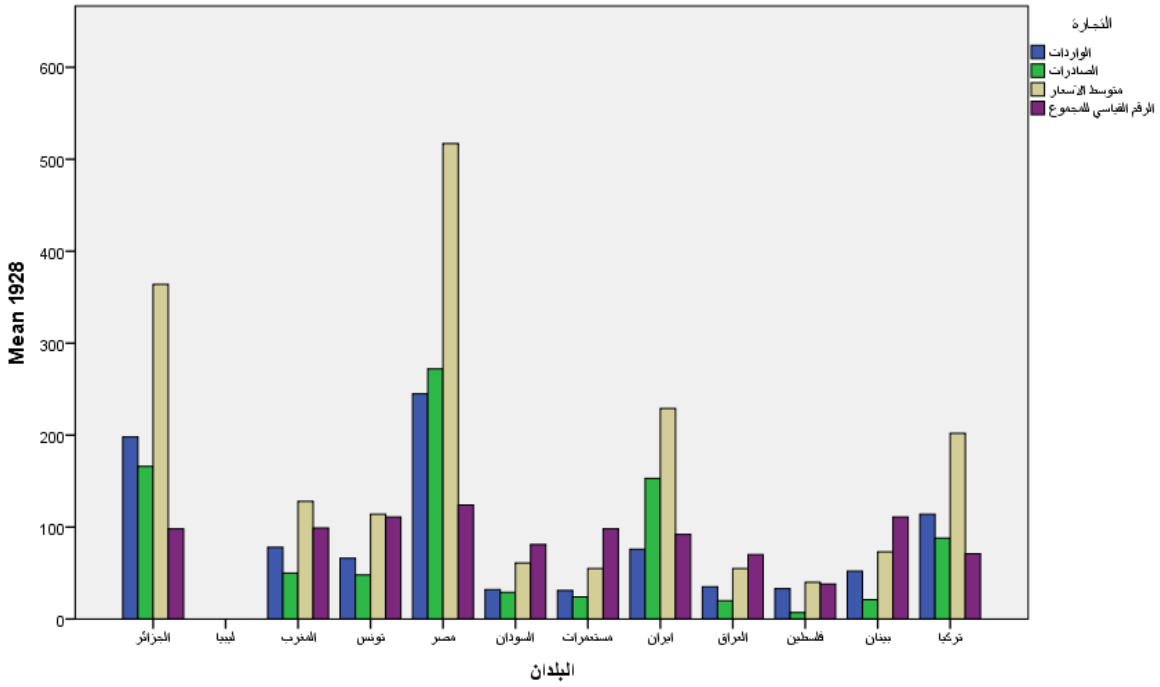

الملحق رقم39: جدول صادرات الجزائر 1933

```
* ChartBuilder.
GGRAPH
  /GRAPHDATASET NAME="graphdataset"
VARIABLES=البلدان MEAN(السنة3)[name="MEAN_السنة3"] التجارة
    MISSING=LISTWISE REPORTMISSING=NO
  /GRAPHSPEC SOURCE=INLINE.
BEGIN GPL
SOURCE:  s=userSource(id("graphdataset"))
  DATA:  البلدان=col(source(s), name("البلدان"), unit.category())
  DATA:  MEAN_السنة3=col(source(s), name("MEAN_السنة3"))
  DATA:  التجارة=col(source(s), name("التجارة"), unit.category())
  COORD:  rect(dim(1,2), cluster(3,0))
  GUIDE:  axis(dim(3), label("البلدان"))
  GUIDE:  axis(dim(2), label("Mean 1933"))
  GUIDE:  legend(aesthetic(aesthetic.color.interior), label("التجارة"))
  SCALE:  cat(dim(3), include("1", "10", "11", "12", "2", "3", "4", "5",
"6", "7", "8", "9"))
  SCALE:  linear(dim(2), include(0))
  SCALE:  cat(aesthetic(aesthetic.color.interior), include("1", "2", "3",
"4"))
  SCALE:  cat(dim(1), include("1", "2", "3", "4"))
  ELEMENT:  interval(position(التجارة*MEAN_السنة3*البلدان),
color.interior(التجارة),
shape.interior(shape.square))
END GPL.
```

GGraph

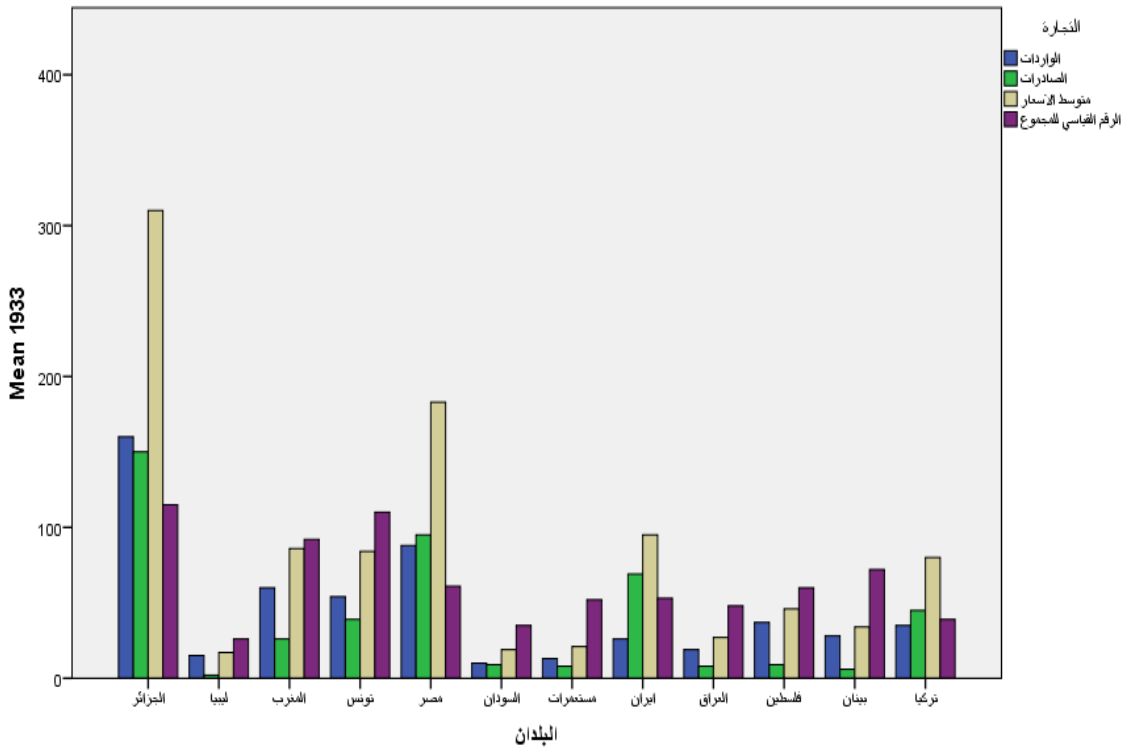

الملحق رقم40: جدول صادرات الجزائر1938

```
* ChartBuilder.
GGRAPH
  /GRAPHDATASET NAME="graphdataset"
VARIABLES=البلدان MEAN(السنة4)[name="MEAN_السنة4"] التجارة
    MISSING=LISTWISE REPORTMISSING=NO
  /GRAPHSPEC SOURCE=INLINE.
BEGIN GPL
SOURCE:  s=userSource(id("graphdataset"))
  DATA:  البلدان=col(source(s), name("البلدان"), unit.category())
  DATA:  MEAN_السنة4=col(source(s), name("MEAN_السنة4"))
  DATA:  التجارة=col(source(s), name("التجارة"), unit.category())
  COORD:  rect(dim(1,2), cluster(3,0))
  GUIDE:  axis(dim(3), label("البلدان"))
  GUIDE:  axis(dim(2), label("Mean 1938"))
  GUIDE:  legend(aesthetic(aesthetic.color.interior), label("التجارة"))
  SCALE:  cat(dim(3), include("1", "10", "11", "12", "2", "3", "4", "5",
"6", "7", "8", "9"))
  SCALE:  linear(dim(2), include(0))
  SCALE:  cat(aesthetic(aesthetic.color.interior), include("1", "2", "3",
"4"))
  SCALE:  cat(dim(1), include("1", "2", "3", "4"))
  ELEMENT:  interval(position(التجارة*MEAN_السنة4*البلدان),
color.interior(التجارة),
shape.interior(shape.square))
END GPL.
```

GGraph

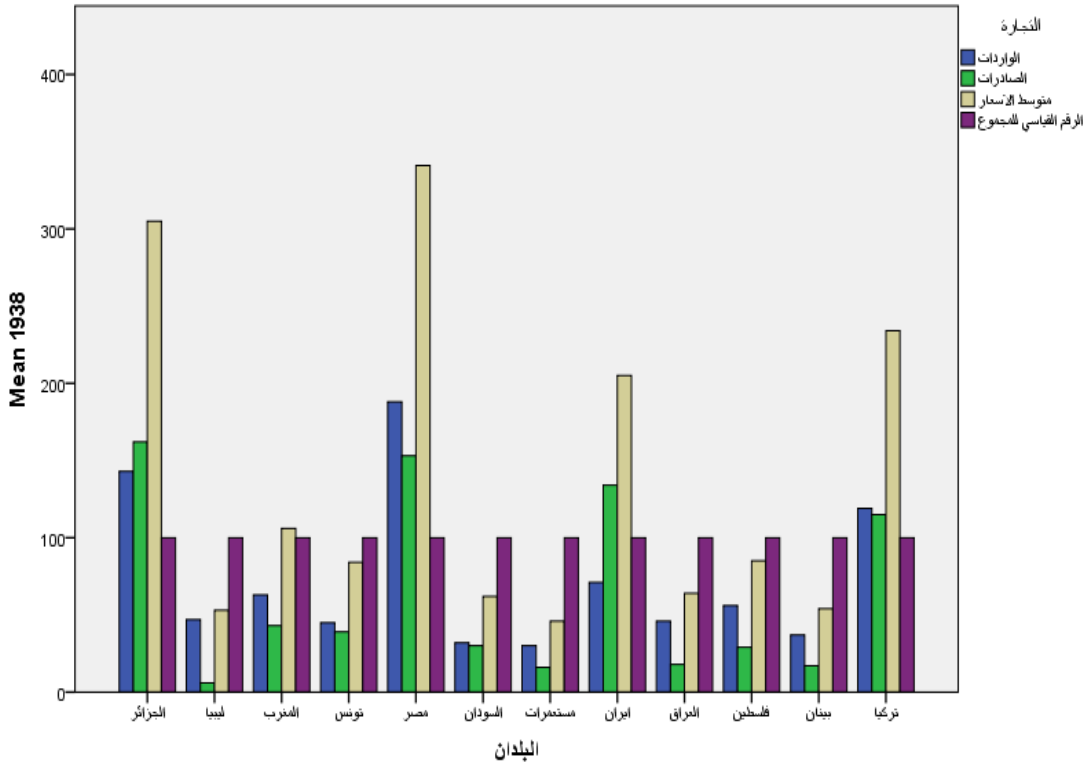

الملحق رقم41: جدول صادرات الجزائر 1913

```
* ChartBuilder.
GGRAPH
  /GRAPHDATASET NAME="graphdataset"
VARIABLES=البلدان MEAN(السنة5)[name="MEAN_السنة5"] التجارة
    MISSING=LISTWISE REPORTMISSING=NO
  /GRAPHSPEC SOURCE=INLINE.
BEGIN GPL
SOURCE:  s=userSource(id("graphdataset"))
  DATA:  البلدان=col(source(s), name("البلدان"), unit.category())
  DATA:  MEAN_السنة5=col(source(s), name("MEAN_السنة5"))
  DATA:  التجارة=col(source(s), name("التجارة"), unit.category())
  COORD:  rect(dim(1,2), cluster(3,0))
  GUIDE:  axis(dim(3), label("البلدان"))
  GUIDE:  axis(dim(2), label("Mean 1948"))
  GUIDE:  legend(aesthetic(aesthetic.color.interior), label("التجارة"))
  SCALE:  cat(dim(3), include("1", "10", "11", "12", "2", "3", "4", "5",
"6", "7", "8", "9"))
  SCALE:  linear(dim(2), include(0))
  SCALE:  cat(aesthetic(aesthetic.color.interior), include("1", "2", "3",
"4"))
  SCALE:  cat(dim(1), include("1", "2", "3", "4"))
  ELEMENT:  interval(position(التجارة*MEAN_السنة5*البلدان),
color.interior(التجارة),
shape.interior(shape.square))
END GPL.
```

GGraph

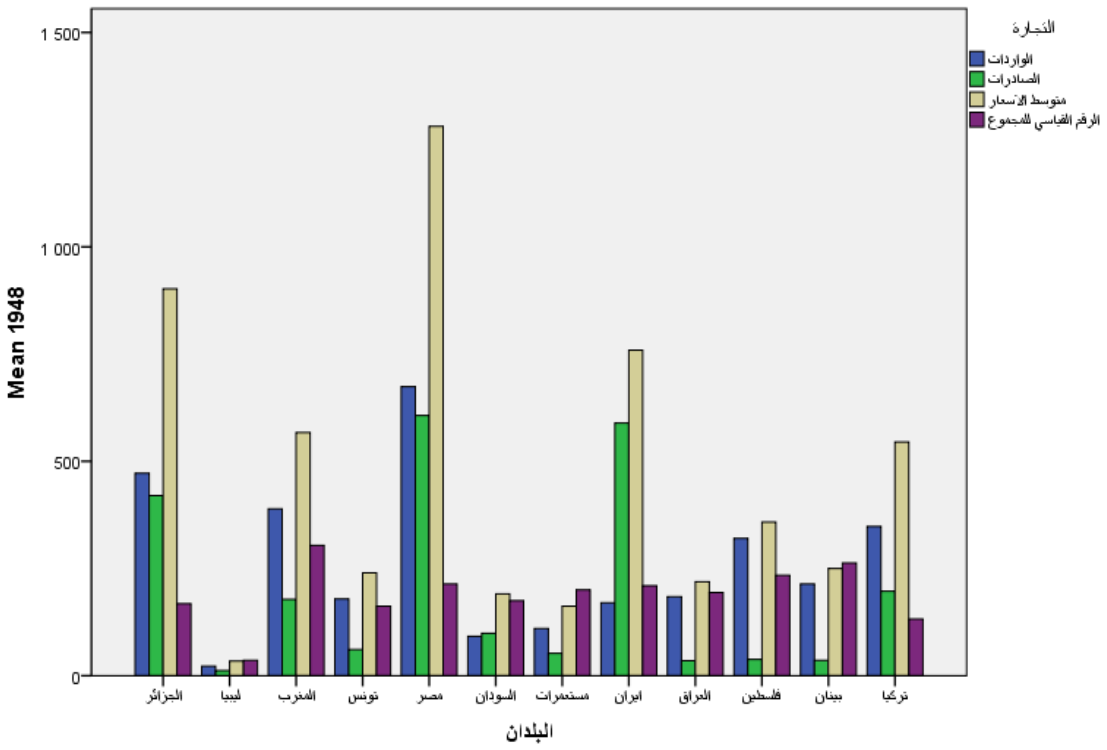

الملحق رقم42: جدول صادرات الجزائر 1955

```
* ChartBuilder.
GGRAPH
  /GRAPHDATASET NAME="graphdataset"
VARIABLES=البلدان MEAN(السنة6)[name="MEAN_السنة6"] التجارة
    MISSING=LISTWISE REPORTMISSING=NO
  /GRAPHSPEC SOURCE=INLINE.
BEGIN GPL
SOURCE:  s=userSource(id("graphdataset"))
  DATA:  البلدان=col(source(s), name("البلدان"), unit.category())
  DATA:  MEAN_السنة6=col(source(s), name("MEAN_السنة6"))
  DATA:  التجارة=col(source(s), name("التجارة"), unit.category())
  COORD:  rect(dim(1,2), cluster(3,0))
  GUIDE:  axis(dim(3), label("البلدان"))
  GUIDE:  axis(dim(2), label("Mean 1955"))
  GUIDE:  legend(aesthetic(aesthetic.color.interior), label("التجارة"))
  SCALE:  cat(dim(3), include("1", "10", "11", "12", "2", "3", "4", "5",
"6", "7", "8", "9"))
  SCALE:  linear(dim(2), include(0))
  SCALE:  cat(aesthetic(aesthetic.color.interior), include("1", "2", "3",
"4"))
  SCALE:  cat(dim(1), include("1", "2", "3", "4"))
  ELEMENT:  interval(position(التجارة*MEAN_السنة6*البلدان),
color.interior(التجارة),
shape.interior(shape.square))
END GPL.
```

GGraph

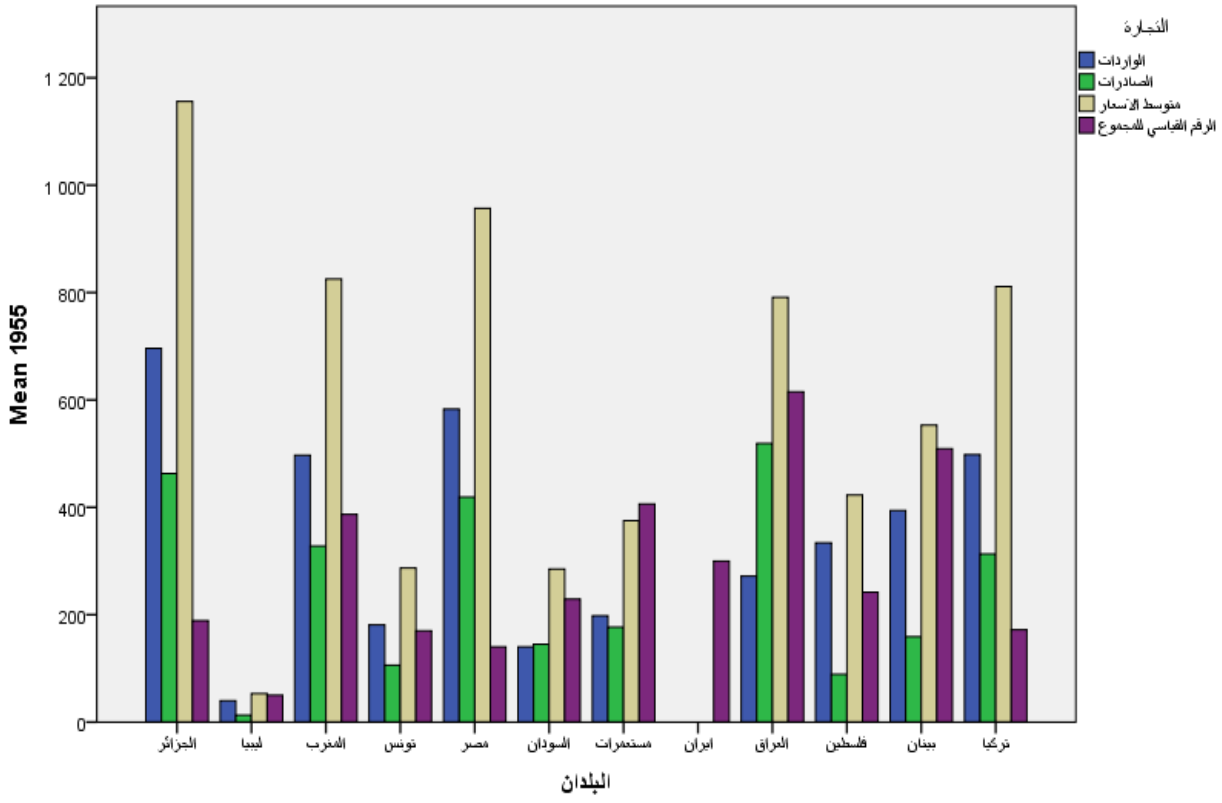

الملحق رقم43 : العملات الوطنية

```
* ChartBuilder.
GGRAPH
  /GRAPHDATASET NAME="graphdataset" VARIABLES=VAR00010 الانتاجالعملات
MISSING=LISTWISE
    REPORTMISSING=NO
  /GRAPHSPEC SOURCE=INLINE.
BEGIN GPL
SOURCE:  s=userSource(id("graphdataset"))
  DATA:  VAR00010=col(source(s), name("VAR00010"), unit.category())
  DATA:  الانتاج=col(source(s), name("الانتاج"), unit.category())
  DATA:  العملات=col(source(s), name("العملات"), unit.category())
  COORD:  rect(dim(1,2), cluster(3,0))
GUIDE:  axis(dim(3), label("العملاتالأجنبية"))
  GUIDE:  axis(dim(2), label("القيمة"))
  GUIDE:  legend(aesthetic(aesthetic.color.interior),
label("العملاتالمحلية"))
  SCALE:  cat(dim(3), include("1", "2", "3", "4", "5"))
  SCALE:  cat(aesthetic(aesthetic.color.interior), include("1", "2", "3",
"4", "5", "6", "7", "8"))
  SCALE:  cat(dim(1), include("1", "2", "3", "4", "5", "6", "7", "8"))
  ELEMENT:  interval(position(العملات*الانتاج*VAR00010),
color.interior(العملات),
shape.interior(shape.square))
END GPL.
```

GGraph

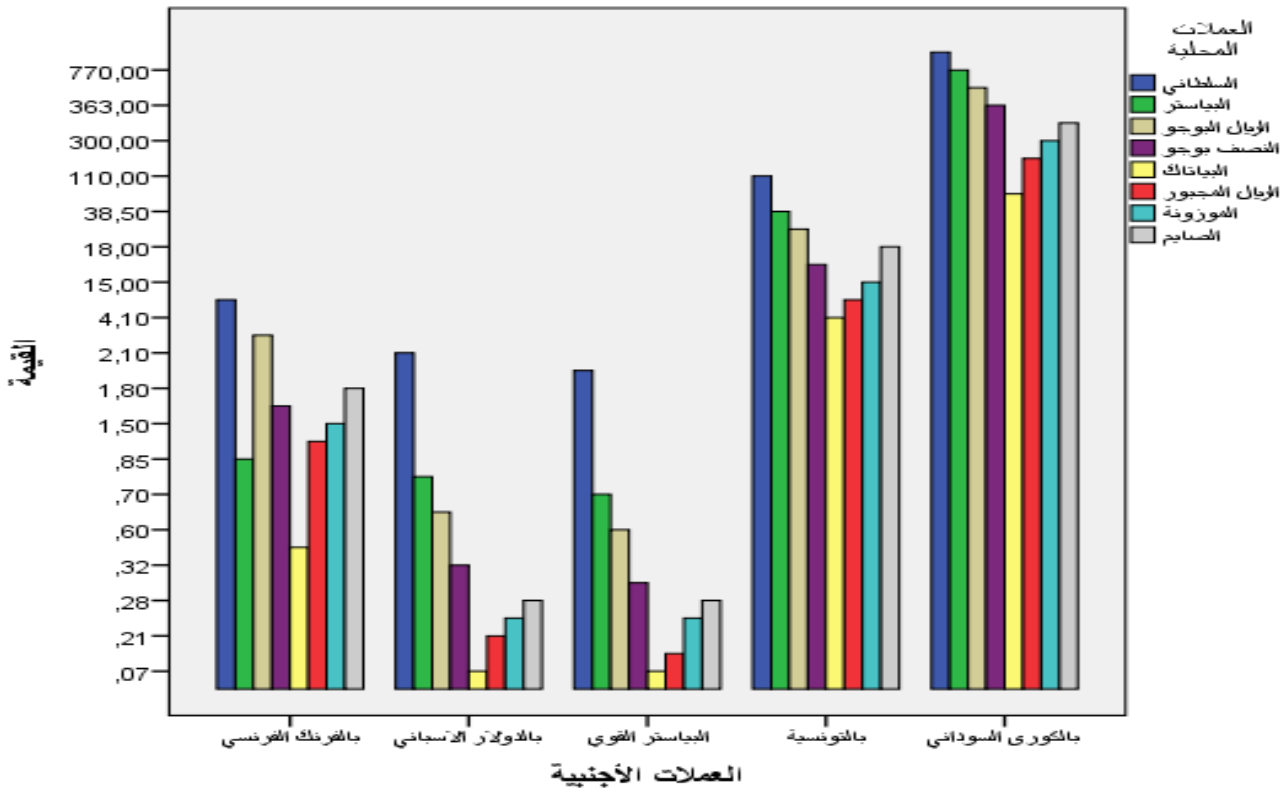

الملحق رقم44: التجارة الخارجية الواردات

```
* ChartBuilder.
GGRAPH
/GRAPHDATASET NAME="graphdataset" VARIABLES=m1[LEVEL=NOMINAL] VAR00019
MISSING=LISTWISE
    REPORTMISSING=NO
  /GRAPHSPEC SOURCE=INLINE.
BEGIN GPL
SOURCE:  s=userSource(id("graphdataset"))
  DATA:  m1=col(source(s), name("m1"), unit.category())
  DATA:  VAR00019=col(source(s), name("VAR00019"), unit.category())
GUIDE:  axis(dim(1), label("الـواردات"))
  GUIDE:  axis(dim(2), label("القيمةبالقرشاسباني"))
SCALE:  cat(dim(1), include("1", "2", "3", "4", "5"))
  ELEMENT:  interval(position(m1*VAR00019), shape.interior(shape.square))
END GPL.
```

GGraph

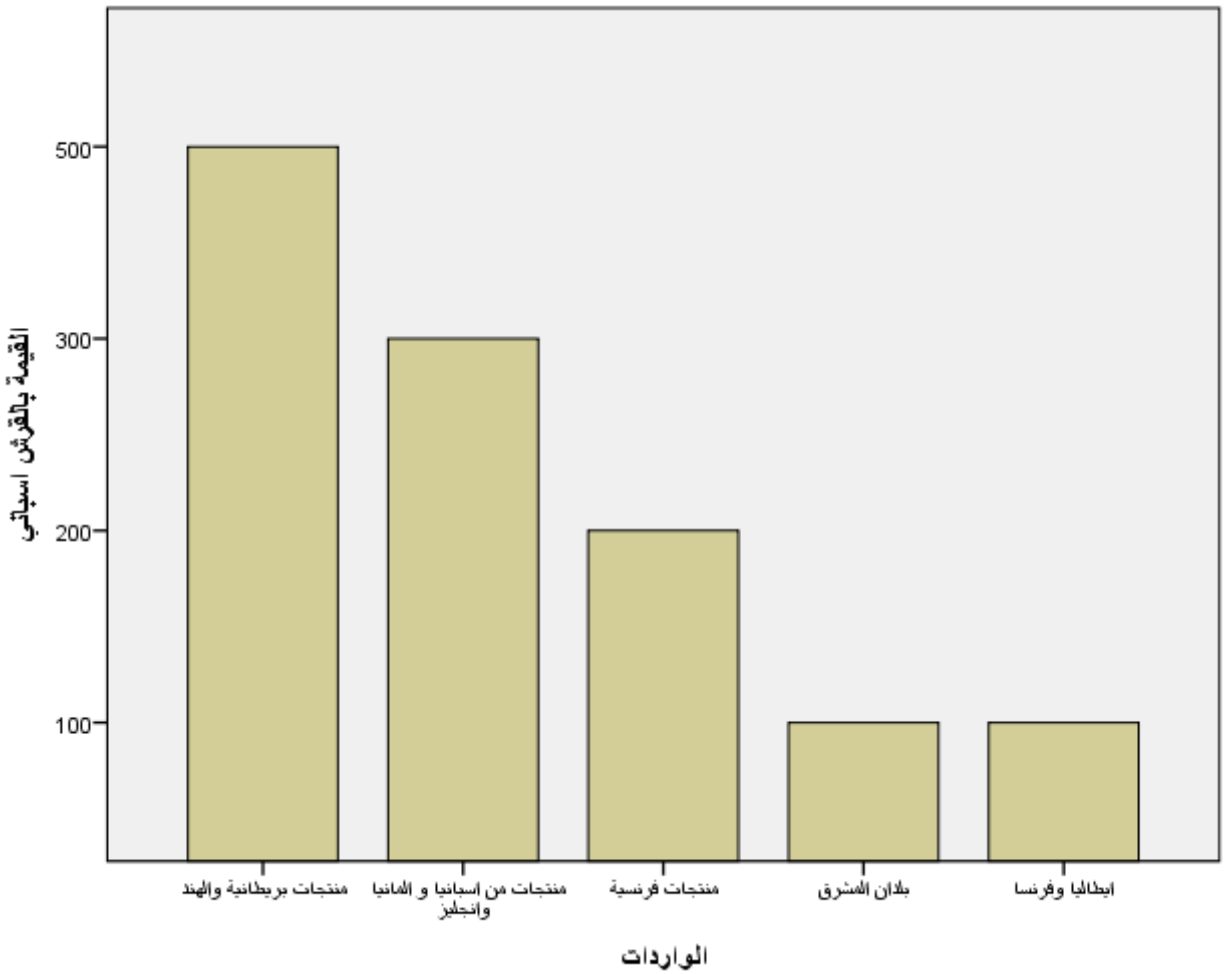

الملحق رقم45: التجارة الخارجية الصادرات

```
EXECUTE.
* ChartBuilder.
GGRAPH
/GRAPHDATASET NAME="graphdataset" VARIABLES=VAR00001
VAR00002[LEVEL=ORDINAL] MISSING=LISTWISE
    REPORTMISSING=NO
  /GRAPHSPEC SOURCE=INLINE.
BEGIN GPL
SOURCE:  s=userSource(id("graphdataset"))
  DATA:  VAR00001=col(source(s), name("VAR00001"), unit.category())
  DATA:  VAR00002=col(source(s), name("VAR00002"), unit.category())
  GUIDE:  axis(dim(1), label("الصادرات"))
  GUIDE:  axis(dim(2), label("VAR00002"))
  SCALE:  cat(dim(1), include("1", "2", "3", "4"))
  ELEMENT:  interval(position(VAR00001*VAR00002),
shape.interior(shape.square))
END GPL.
```

GGraph

```
[DataSet0]
```

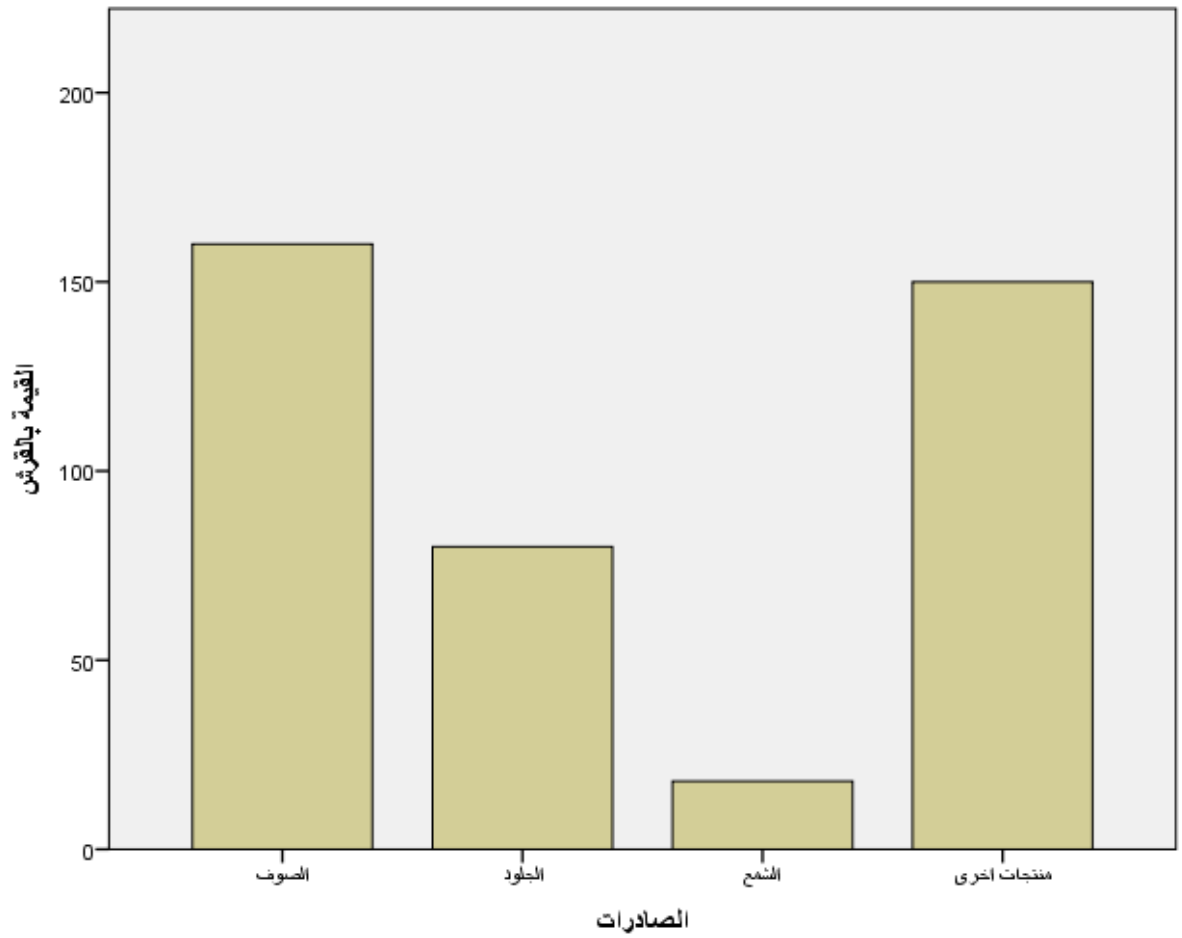

البيبليوغرافيا

البيبليوغرافيا:

1 / الوثائق الأرشيفية:

- A.E.P/ M.D. Algérie 10 William Shaler.
- A.N.P/A E B III 304 .
- Annuaire statistique de l'Algérie (1919-1940).
- Bulletin du Comité de l'Afrique Française et du Comité Maroc Paris (1898-1940).
- Bulletin économique et juridique, n233-234 ,oct –nov , 1959
- Code de l'Algérie annoté , (1830-1953), par Estoublon et autres, Jourdan, Alger.
- Documents algériens, synthèse de l'activité algérienne (1945-1956).
- Grand Annuaire général de l'Algérie, la Tunisie et le Maroc , publiée par la Société anonyme de l'Annuaire général de l'Afrique du Nord, éd. Havas, Alger 1934.
- Macquart Emile , Les réalités algériennes , etudes sur la situation économique de l' Algérie (1881-1905), imprimerie administrative a mauguln, place d'Armes , 1906.
- Renseignements coloniaux et Documents, publiée par le Comité de l'Afrique Française et le Comité du Maroc, C.A.F. , Paris.
- Statistique industrielle de l'Algérie (1926).
- Le mouvement coopératif et l'Algérie , Alger: Centre d'études économiques , n 03, juin 1967.

2 /المصادر بالعربية

- القرآن الكريم برواية ورش.
- الحديث النبوي الشريف.
- الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الأول، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر2002م.
- الأمير محمد (بن عبد القادر الجزائري)، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر، ط: 02، دار اليقظة العربية، دمشق، سوريا 1964 م.
- البكري، المسالك والممالك، تحقيق: طلبة جمال، الجزء:01، بيروت لبنان 2003م.
- بن خلدون عبد الرحمن بن محمد، مقدمة بن خلدون، شركة دار الأرقم بن أبي الارقم للطباعة والنشر، ، إعداد ودراسة أحمد الزعبي، بيروت، لبنان د.ت
- بن عثمان خوجة حمدان، المرآة، تقديم وتحقيق وتعريب: الزبيري محمد العربي، ط: 02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975 م.
- تشرشل هنري شارل، حياة الامير عبد القادر، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس 1974 م .
- فرحات عباس ، حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار ، تر: أبو بكر الرحال ، المحمدية، المغرب ، دت .
- مالتسان هاينريش فون، ثلاث سنوات في شمال غربي افريقيا، تر: أبو العيد دودو، ج: 01 و ج: 02، ش . و . ن . ت، الجزائر، د.ت .

المعاجم:

- المعجم الوسيط ، ط:05 "منقحة"، مكتبة الشروق الدولية، مصر 2011م.
- ابن منظور، لسان العرب، مكتبة النوري، دار المعارف، د.ت

3/المصادر بالفرنسية:

الكتب بالفرنسية:

- Azan Paul, l'expédition d'Alger 1830, Librairie Plon, Paris , 1930.
- Bastide (L) , L'Agriculture dans le département d' Oran, paris 1878 .
- Colomer(L) , Le rôle de Marseille dans les relations politiques et économiques de la France avec les pays d'orient , Toulouse , J.Fournier 1929.
- Desmichels Louis Alexis, Oran sous le commandement du géneral Desmichels, Paris , a la librairie militaire d'anselin .
- Fallet Céline , La Conquête de l'Algérie, Rouen : Megard et Cie, Imprim – Libraires, Paris, 1856.
- Léon L'Africain, Dexription de l'Afrique, nouvelle éd, traduite de l'Italien PAR A.Epaulard, Paris ; Adrien , Tome 02.
- Lieussou (A) , Les Ports de l'Algérie, deuxième édition , publiée par les Départements de la Guerre et de la Marine ; Paris 1857 .
- Pellissier de Reynaud (E) , Les Annales Algériennes, T 01, Librairie militaire, Paris , Octobre 1854.
- Pichon (J) , ABD EL KADER sa jeunesse , son rôle politique et religieux , son rôle militaire , sa captivité , sa mort (1807 – 1883) , paris, Henri Charles – Lavauzelle éditeur militaire.
- William, L'EMIR ABD – EL– KADER l'armée d'Afrique , paris, chez les libraires et chez l'auteur , 1866 .

4/ المراجع بالعربية:

- أجناتسيزاكس، تر: محمد صبحي الأتربي، دار المعارف، مصر 1979 م.
- أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871 – 1919، ترجمة: م. حاج مسعود، ع، بلعريبي، الجزء: 02، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007م.
- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة: عيسى عصفور، ط: 01، منشورات عويدات، بيروت، باريس 1982م.
- أرسلان شكيب، حاضر العالم الاسلامي، ط: 2، مصر 1852.
- الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: بن عيسى حنفي، م.و.ك، الجزائر 1983م.
- الأقداحي هشام محمود، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، مصر 2012 م.
- إمام سحر عبد الستار، محاكم التجارة في القانون الفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة 2012 م .
- البطريق يونس أحمد، دراسات في المجتمع العربي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، مصر 1971 م .
- التميمي عبد الجليل ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (الجزائر، تونس، ليبيا)، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، تونس 1985م.
- بن اشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، "محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1954 "، تر: نخبة من الأساتذة، ش.و.ن.ت، الجزائر 1979م.

- بن الشيخ حكيم، مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية(1945م – 1954 م)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2013م.
- بن خروف عمار، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الموافق للسادس عشر ميلادي، الجزء الثاني، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2008م.
- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، طبعة خاصة، دار الحكمة، الجزائر2008م.
- بهلول حسن، الغزو الرأسمالي الزراعي ومباديء إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، الجزائرية للطباعة، الجزائر 1984 م .
- بوحوش عمار، سياسة الإدماج ومصادرة الاراضي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، المجلة التاريخية المغربية، العدد: 12، تونس جويلية/ يوليو 1978.
- بوعزارة محمد، تأملات في الثقافة ...والحياة، لصوص التاريخ، ط: 01، الجزائر 2007 م .
- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1999م.
- بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال في الجزائر، ج: 01، دار الهدى، الجزائر 2004م.
- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية (1931 – 1956)، دراسة تربوية للشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط: 02، الجزائر 1981 م .
- الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة، مصر 1977 م .
- الجيلالي بن محمد بن عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، ج: 04، ط: 04، دار الثقافة، بيروت، لبنان 1980م.

- الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ المدن الثلاث الجزائر – المدية – مليانة في موسمها الألفي 360 – 1370 هـ / 970 – 1971 م، ط: 01، الجزائر 2007 م.
- حروش رفيقة، الاقتصاد السياسي، ط: 01، الجزائر 2011 م .
- حلمي محروس اسماعيل، تاريخ العرب الحديث، مؤسسة شهاب الجامعة الإسكندرية، مصر 1997م.
- حليمي عبد القادر، الجزائر طبيعية، بشرية، اقتصادية، ط: 02، مطبعة الإنشاء دمشق، سوريا 1968م.
- حوراني ألبرت، تر: نبيل صلاح الدين، تاريخ الشعوب العربية، ج: 01، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، مصر 1993 م .
- حوراني ألبرت، تر: نبيل صلاح الدين، تاريخ الشعوب العربية، ج: 02، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، مصر 1995 م .
- خضير ادريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830 – 1962)، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2005 م .
- خلاصي علي، النحاس بين الفن والتاريخ، منشورات السهل 2009 م.
- الخولي أكثم أمين، دروس في القانون التجاري، الجزائر 1969 م .
- دسوقي ناهد براهيم، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين، مطبعة سامي الإسكندرية، مصر 2001م.
- رزاقي عبد الرحمن، تجارة الجزائر الخارجية، الجزائر ماي 1976 م .
- رشوان حسين عبد الحميد أحمد، الاقتصاد والمجتمع، مصر 2002 م.
- رياض زاهر، شمال افريقيا في العصر الحديث، مكتبة الأنكلو المصرية القاهرة، مصر 1967 م .
- الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792 – 1983، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1972 م.

- الزبيري محمد العربي، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط: 02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1985م.
- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة(1880-1900)، م.و.ك. الجزائر 1984م.
- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج: 02، م . و . ك، الجزائر 1986 م .
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج: 01، دار البصائر، الجزائر2007م.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج: 02، ط: 04، دار الغرب الاسلامي بيروت، لبنان 1992م.
- سعد الله أبو القاسم، هموم حضارية، ط: 01، دار الأمة، الجزائر 1993م.
- سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ من العصور القديمة وحتى1954 ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1912م.
- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800 – 1830)، ش. و . ن . ت، الجزائر 1979م .
- سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر – الفترة الحديثة والمعاصرة – م . و . ك، الجزائر 1988 م .
- شمس الدين نجم زين العابدين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط: 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن 2011 م.
- الصوص محمد نداء ، التجارة الخارجية، ط01 مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2008م،
- عاشور محمد، التجارة عند العرب، دار الأمل، مصر 1998م.

- عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين1830 – 1930، د.و.م.ج، الجزائر 1991م.
- عبد الرحيم عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر. د.ت.
- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي (1830 – 1960)، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة بيروت، لبنان 1983 م .
- العريني محمد فريد، القانون التجاري شركات الأموال، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الجزائر 2008 م .
- عز الدين ميدون، محطات من تاريخ ندرومة، الجزء الأول، ، دار السبيل الجزائر 2013 م .
- عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور، الجزء الثاني، دار الهومة، الجزائر 2010م.
- العقاد صلاح، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ج: 02، مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة، مصر 1966 م .
- العقاد صلاح، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي، ج: 02، مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة، مصر، د.ت .
- عماد الدين خليل وموفق سالم نوري، مدخل إلى الثقافة الاسلامية، دار بن الأثير للطباعة والنشر، العراق 2004.
- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط: 02، دار ريحانة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2002م.
- عميراوي احميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، الجزائر2005م.

- عيسوى شارل، تر: بطرس صليب، تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، دار الجيل للطباعة، جمهورية مصر العربية 1987 م .
- فركوس صالح، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر2005م.
- فركوس صالح بن النبيلي، تاريخ جهاد الامة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة (1830 _ 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر 2012م.
- فضيل نادية، شركات الأموال في القانون الجزائري، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008 م .
- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939، تر: ابن البار أحمد، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2012م.
- قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، ط: 02، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1985 م .
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط: 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005م.
- قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010 م .
- قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 – 1830، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2010 م .
- ليوزو كلود ، العنف، التعذيب والاستعمار، من أجل الذاكرة، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007 م.
- مارمول، وصف افريقية، ج 2، د.ت.
- محرز أحمد، القانون التجاري الجزائري، ج: 02، الجزائر 1979 م.

- المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، م . و . ك، ط: 02، الجزائر 1984م .
- المدني أحمد توفيق، مجلة التاريخ، العدد: 09، 1980 م .
- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة 1956م.
- مزيان عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند بن خلدون، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر2004 م .
- مطر موسى، باسم اللوزي وحسام داود وتوفيق عبد الرحيم يوسف وطارق الشبلي، التجارة الخارجية، ط:01، عمان 2001 م.
- منسي محمود صالح، تاريخ العرب الحديث المشارقة والمغاربة .
- مهديد براهيم، القطاع الوهراني مابين 1850 و 1919، دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، الجزائر د.ت .
- ناصر محمد، الصحف العربية الجزائرية من 1847 م – 1939 م، ش . م . ن . ت، الجزائر 1980 .
- نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية ج: 02 .
- هاشم سماعيل محمد وعلي براهيم صبحي، المدخل إلى مبادئ الاقتصاد الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر 1997 م .
- الهاشمي إياد علي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط: 01، دار الفكر عمان، الأردن 2013 م .
- ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، مصر، د.ت.
- يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1954)، ط: 01، دار المعرفة، مصر 1959م.
- يحي جلال، المغرب العربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، مصر 1982 م .

- يحي جلال، المغرب العربي الحديث والمعاصر، الفجر واحتلال فرنسا للجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، مصر 1983 م .

5/الصحف والمجلات بالعربية:

- جريدة الشعب، لونيسي براهيم، الوجود الفرانكفوني في الجزائر بين الوهم والحقيقة، العدد: 22، مارس 1992 م .
- جريدة المبشر (1847 م – 1870 م) .
- البوعبدلي المهدي ، الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الروحي، مجلة الأصالة، العدد 08، 1972 م.
- الحق الوهراني: صحيفة أسبوعية، تصدر بوهران، وهي ذات الانطباع الاسلامي والنهضة الاسلامية في المشرق ؛ ظهر أول عدد لها يوم 14 أكتوبر 1911 م، كان مديرها رجل أعمال فرنسي، اعتنق الإسلام وأخلص له وهو تابييه(TAPIE)، مدعما من طرف بعض الملاك الجزائريين وتاجران في المجوهرات ومساعد صيدلي، كان جل المحررين في الصحيفة يمضون مقالاتهم بأسماء مستعارة كأحمد ريسا وبربروس وصال، وساهم في تحريرها من العاصمة بن منصور الصنهاجي " الفاروق " والتاجر دريسي أحمد من مدينة سلا من المغرب الأقصى .
- المجلة التاريخية المغربية، العدد: 12، تونس جويلية/ يوليو 1978 .
- مجلة الثقافة، بوعياد محمود، الأمير عبد القادر الإنسان، العدد: 75، ماي، جوان 1983 م.
- مجلة الجيـش الوطني الشعبي، العدد: 18، الإدارة المركزية للمحافظة السياسية لوزارة الدفاع الوطني، الجزائر ربيع الثاني 1385 هـ / أوت 1965 م.
- مجلة الجيش، العدد: 106، جانفي 1973 م .

- المصباح (1904 -1905): جريدة أصدرها العربي فخار بمدينة وهران، هو مدرس اللغة الفرنسية بالمدارس الحكومية . تأسست الجريدة استجابة لذلك التيار السياسي الذي عرفته منظمة الشباب الجزائري

المجلات العلمية:

- مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر، العدد 10، 2009 .
- مجلة الثقافة، العدد 115، الجزائر 1997م.
- مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مجلة دورية أكاديمية محكمة، العدد السادس والعشرون، السداسي الثاني 2013 م .
- مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مجلة دورية أكاديمية محكمة، العدد التاسع والعشرون، السداسي الأول 2015 م.
- مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الانسانية والتربوية، المجلد 15، العدد الأول، 1999 م .
- مجلة سيرتا، العدد 12، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 1999م.
- مجلة متيجة للدراسات الانسانية، العدد رقم: 01، البليدة الجزائر جوان 2014 م .
- مجلة مرآة متيجة، الجزائر 1986 م.
- مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830 – 1962 و محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، المجلد 04 العدد 03.
- قويسم محمد ، مفاهيم جغرافية، السنة الرابعة ، العدد الثالث عشر، سبتمبر 2011.

الرسائل الجامعية:

- بو الصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931 م – 1945 م (دراسة تاريخية مقارنة)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر 1983 م .
- حشلاف علي، المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها (1931 – 1939) أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 1994 م .
- لونيسي ابراهيم، القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847 م – 1870 م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 1993 م / 1994 م .
- مياسي براهيم، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881 – 19132)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 1987م.

المراجع بالفرنسية:

- Amin (Samir) , L’économie du maghreb , les éd de minuit , Paris 1966 .
- Azanpaul , l’Emir Abdelkader (1808 – 1883) du fanatisme au patriotisme Français , Paris 1925 .
- Azanpaul ,Conquête et pacification de l’Algérie , Paris .
- Baryh Henri , Idées sur les expéditions scientifiques en Afrique , Extrait du bulletin de la société de géographie , PARIS 1872.
- Basset (René) , Nédroma et les Traras , Paris , éd: Leroux , 1901

- Baugency , L’ exode de Tlémcene en 1911 , publication officielle, imprimerie Barriler , 1914 .
- Bel (A) et RICARD (P) , Le travail de la laine à Tlémcene ,Alger 1913.
- Bel (A) , La population musulmane de Tlémcene , In revue d’études ethnographique s et sociologique, 1908.
- Berthahlt (P) , Les caractéristiques de l’économie rurale nord – africaine, Casablanca , Imp. Réunies , 1931.
- Carrot Georges , Histoire Générale de l’ Algérie , Alger 1910 .
- Cat (E) , petite histoire de l’Algérie après 1830 , t M 02 , Alger 1889 .
- Claude Champaud, L’idée d’une magistrature économique , Bilan de deux décennnies p61, spéc.P 64, Justice,n1, Janv.Juin 1995 .
- Démontès (v) , L’ Algérie économique , les populations algériennes , tome 02 , 1923.
- Edouard Blanc , Les routes de l’ Afrique septentrinal au Saudan, B.S.G.de Paris , Tome 11 , 1890 , PP 177 – 183.
- Egretaud Marcel, Réalité de la nation algérienne , Paris 1961.
- Emi Matsumoto , La Juridiction consulaire dans la justice de L’Ancien Régime .thése , Paris 11 , 2002.
- Feraud Charles , Le Sahara de Constantine , Alger 1887 .
- Gallissot (René) , L’économie de l’Afrique du Nord,(Collection Que sais – je ?) n965 , PUF, Paris 1969.
- Gasser (M.J) , Le livre d’or de l’oranie , édition l’Afrique du nord illustrée ,Aout 1925.
- Guernier (M) , Essai sur une politique économique de l’Empire francais , ed .A.Pédone , Paris 1937.
- Herbillion (Colonel) , Quelques pages d’un vieux cahier , souvenirs du général Herbillion , Paris .

- Iongrigg , Iraq , 1900 – 1950 Apolitical , Social and Economic History, Oxford 1953 .
- LESPES (R) , La population d'Oran de 1831 à nos jours , Direction des Archives de la wilaya d'Oran (D.A.W.O) , cote n° 1451 .
- Mac Carthy , Notes et notices algériennes , Paris 1869 .
- Nores Edmonde , l'œuvre de la France en Algérie la justise (1830 – 1930) , Paris .
- Nouchi Andrée , Enquête sur le niveau de vie des population rurales constantinoises de la Conquête jusqu'au 1919 , Paris 1919.
- Paul Soleillet, L'Afrique Occidentale, Algérie, Mzab, Tildikelt, Paris 1877.
- Renouvin (Pierre) , Histoire des relations internationales , des Crises du siecle,
- Tinthoin (R) , L'Oranie sa géographie , son histoire et ses centres vitaux , ed Fouque , Oran , Alger 1952.
- Vignon Louis , La France en Algérie , Paris 1893 .
- Voisin Géorges L'Algérie pour les Algériens , Paris 1861 .
- Vuillot (P), Exploration des Sahara , Paris 1895.

الجرائد باللغة الأجنبية:

- Akhbar , 22 Octobre 1854 .
- Le Moniteur Algérien , Janvier 1855 .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنـــــوان	الصفحة
البسملـــــة.	
الإهـــــداء.	
الشكـــــر.	
مقدمـــــة.	أ- م
فصل تمهيدي: الوضع العام للتجارة الخارجية.	16
المبحث الأول: المصطلحات والمفاهيم حول التجارة.	16
المبحث الثاني: الوضع العام للتجارة الخارجية قبل الاحتلال.	20
المبحث الثالث: معاهدات الامتيازات.	24
الفصل الأول: الحملة الفرنسية على الجزائر والاحتلال.	35
المبحث الأول: أطماع فرنسا في الجزائر.	35
المبحث الثاني: الحملة الفرنسية على الجزائر.	48
المبحث الثالث: الحصار التجاري للأمير عبد القادر ومعاهدة ديميشال	54
الفصل الثاني: نشأة الاقتصاد الأوربي في الجزائر بعد الاحتلال وسياسة الاستيطان.	64
المبحث الأول: سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي.	64
المبحث الثاني: الاقتصاد الأوربي في البليدة والقطاع الوهراني أنموذجا	76
المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الاستيطانية على الوضع العام لـ "صادرات" الجزائر.	88
الفصل الثالث: التنظيم الاقتصادي والمالي أثناء الاحتلال.	91
المبحث الأول: التنظيم الاقتصادي.	91
المطلب الأول: القوانين الاقتصادية المنظمة لحركة التجارة الخارجية.	91

المطلب الثاني: شبكة النقل والمواصلات.	92
المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات.	100
المبحث الثاني: التنظيم المالي.	106
المطلب الأول: المؤسسات المالية.	106
المطلب الثاني: المنظومة الجمركية.	109
الفصل الرابع: العلاقات التجارية مع فرنسا.	128
المبحث الأول: رحلة مالتسان في الجزائر.	128
المبحث الثاني: أهم صادرات الجزائر وأسواقها الدولية في ظل الاحتلال	144
I./ الصادرات الزراعية.	144
II./ الصادرات الحيوانية.	175
خاتمـــــة.	185
الملاحـــق.	193
البيبليوغرافيا.	247
فهرس الموضوعات.	264

الملخص:

تروم الدراسة الموسومة ب"**صادرات**" **الجزائر إلى فرنسا في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر(1848 م- 1956 م)**، للبحث في ماهية صادرات الجزائر إلى فرنسا خلال هذه الفترة؛ وكذلك قضية الامتيازات التي لطالما اعتبرت سلاحا ذو حدين، كما تهدف الدراسة إلى إبراز الدوافع الحقيقية للاحتلال الفرنسي للجزائر، وكذا أطماع فرنسا في الجزائر مع ملاحظة استعمال مصطلح "**صادرات**" ووضعه في بداية عنوان البحث بين مزدوجتين"**صادرات**" على الرغم من أن الجزائر في هذه الفترة كانت مستعمَرة فرنسية فمصطلح "**صادرات**" هنا يدلّ على كمية النهب الهائلة والاستغلال، والاستنزاف لخيرات الجزائر.

الكلمات المفتاحية: صادرات، الجزائر، فرنسا، الامتيازات، الاحتلال.

Abstract:

Study entitled "Algerian Exports to France during the French Occupation of Algeria (1848-1956) delves into the nature of Algeria's exports to France. It also explores the dual-edged issue of privileges, considering them as a double-edged sword. The research aims to highlight the true motivations behind the French occupation of Algeria, shedding light on France's aspirations in the region. Despite Algeria being a French colony during this period, the use of the term "exports" in the title signifies the massive exploitation and depletion of Algeria's resources.

Keywords: Exports, Algeria, France, Privileges, Occupation.

تمت بحمد الله